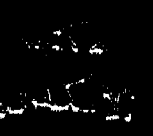
عجز الحياة النيابية

عبد العزيز فهمي











فجر الحياة النيابية

تأليف

دكتور عبد العزيز رفاعي

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر

الدار المصرية للتأليف والترجمة



الفهـــرس



بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة :

من أصول كانت تتهيأ مع الأيام فى أعماق التاريخ المصرى الحـــديث وتختمر باختمار الروح القومى ، أشرق فجر الحياة النيابية فى نهـــاية المد القومى فى مصر الحديثة سنة ١٨٨٢ ، قبل عهدها بالاحتلال البريطـــانى ، اتجاها مثل انتقال حقوق السيادة ، من الخديوية المطلقة الى الأمة .

كانت حقوق السيادة ، منذ مشرق مصر الحديثة فى بداية القرن ١٩ وتولى محمد على حكم مصر حكما مطلقا ، وقفا عليه وعلى أســـلافه من بعده لا يمارسها سوى حاكم مصر لأن العلاقة بين الطرفين كانت بين حاكم سيد وشعب مسود لا تربطه بسيده الا وحدة الطاعة .

ولقد بدأت هذه العلاقة تتطور منذ منتصف عهد محمد على فأخـــذ ينظمها لون من ألوان النظم التمثيلية الأولية وما لبثت أن اتخذت فى عهد اسماعيل شكلا أكثر وضوحا فى تنظيم العلاقة بين الحاكم والأمة .

ورغم أن هذه النظم التمثيلية الشورية كانت قد نشأت ثم عاشت ظلا للحكم الخديوى المطلق فقد مثلت أول اعتراف سياسى بالشعب وفى ظل الشكل النيابى الأخير وبحكم تطور العصر وتجدده نسبيا تهيأت الحياة النيابية لأسباب الظهور والتطور حتى طلع فجرها مع شروق فجر النضال القومى بما طور النظام ونقل حقوق السيادة من الخديوية المطلقـــة الى الأمـــة .

ولقد بدأت العلاقة بين الوالى محمد على والأمـــة المصرية تنظم أول أشكالها التمثيلية بعد انقضاء مدة طويلة من حكمه لمصر . فقد بدأ حكمه ،

بعد أن قضى على زعامة المقاومة الشعبية التى رفعته الى دست الحـ
عن التعاون مع العناصر المصرية فى آداء الحكم ، غير مطمئن اليـ
كفايتها . اذ يؤثر بهذا الركون والاستناد الى العناصر التركية
دون غيرها من سائر المصريين ، فيؤثر ذلك على الثقـة بينه وبيز
وقد زاد ذلك تأثيرا شـعور الشعب الـكاره لحكومته فى
لا عن جهل قبل أن يكون عن يأس ، فكأن النـاس اذ ذاك ا
حكومته الا كما رأوا من قبل عهده . منظمات غاشمة من الظالمـ
لحسن الظن ، وقد زادهم كرها سياسته المـالية والادارية التى
المصريون . بهذا لم يحسن أحـد الطرفين الظن بالآخـر فى
ولذلك لم يشترك الشعب معه فى كليات السياسة وأعمـاله
حكومته ، وظلت مدة خلوا من تمثيل العناصر المصرية .

ولم يرض محمد على أن يستمر فى نأيه عن الاستعانة بالعنا
طويلا ولا سيما بعد أن بدأ شكه فى مقدرة العناصر التركية
معه كما يريد ، فأخذ يجدد نشاطها بسعى جديد بتطعيمها بالعنا
العليمة بشئون البلاد وتقاليدها ، وبذا أخذت هذه تدخـل ه
فشيئا ولو أنه استبعدهم عن مناصب الجيش ومناصب السلطة

ولقد أخذ ينفذ ذلك رويدا . ففى نوفمبر سنة ١٨٢٤ كوز
الأغوات والأفندية مأمورى الأقاليم وكان عددهم ٢٤ مأمورا
لائحته الأساسية فى ٣ يناير سنة ١٨٢٥ ، وكانت اختصاصاته منـ
أو ما يقترحه محمد على خاصا بسياسته الداخلية عدا المـالية
يرسله اليه عن طريق رئيس ديوانه ، ثم ما يقدمه رئيسه أو ا
المأمورين من اقتراحات تتعلق بدرء خطر أو خلافه ، ثم فيما
الموظفين حله من المسائل . وكان ذلك المجلس المعروف بالمجا
ينعقد يوميا .

فلما أثبت ذلك منفعته لمحمد على أمر بتوسيع اختصاص
نحو التطور بادخال العناصر المصرية فيه بزيادة أعضائه ، فأمـ
السنة التالية الى المديرين . « باحضار شيخين من ذوى الحمية

الكلام ويتقنون العمل من شيوخ أخطاط كل قسم وارسالهم الى القاهرة للتذاكر معهم فى مصالح الاقاليم . « وكانت هذه أول خطوة للاستفادة بالعناصر المصرية » فانضم هؤلاء المشايخ وكان عددهم ٤٨ شيخا .

فلما أمضت هذه الهيئة عامين وأعجب بها محمد على فى تصريف أمور الحكومة ، أمر بانشاء مجلس كامل يضم عناصر مصرية أكثر وتم له ذلك فيما سمى بمجلس المشورة سنة ١٨٢٩ ، فقد أصدر أمره لسكان الأقاليم أن يجمعوا مشايخ الحصص والبنادر والقائمقامات وحكام الأخطاط ونظار الأقسام والمأمورين وينتخبوا من بينهم شيخا واحدا عن كل قرية من قرى كل قطر ويرسلوهم الى القاهرة ، وكان معنى الانتخاب فى شكله هنا بل وفى حقيقته اختبارا يباشره عمال الحكومة ، وقد صدع هؤلاء بالأمر وتألف المجلس الجديد وبه ٩٩ شيخا من الأعيان عن سائر القطر ، وقد أضاف اليهم محمد على بالتعيين ٣٣ عضوا من الموظفين والعلماء بالاضافة الى جميع حكام الأقاليم ونظار الدواوين ونقيب الأشراف وأربعة من كبار العلماء يمثلون المذاهب الأربعة ، وقد عين عليهم ابراهيم باشا رئيسا وبهذا صار المجلس الجديد ١٥٧ عضوا وقد جاء فى تشكيله طائفيا قبل أن يكون نيابيا بالمعنى المفهوم .

وقد وضع هذا المجلس لائحته الداخلية سنة ١٨٣٠ متعلقة بأهداف المجلس . ومما جاء فيها : « أنه ينبغى على الأعضاء أن يسعوا فى تحصيل رضا أوامر ولى النعم — الذى هو سبب تشريفهم — وينقادوا لكل امتثال لانفاذ ارادته السنية .. » كما سن المجلس سنة ١٨٣٣ قانونا جديدا أكمل به هذه اللائحة فى تنظيمه لطرق المداولات فى المجلس وتسجيلها وشئون الحضور وغيرها مما يدخل فى التنظيم الداخلى . وقد استبدل هاتين اللائحتين فى العام التالى سنة ١٨٣٤ بلائحة جديدة أسماها لائحة ترتيب المجلس العالى ، وقد جاء فى مادتها الرابعة النص على ضرورة تعيين شيخ عن كل مديرية لمراعاة شئون الأقاليم ، وعالمين دينيين للحكم فى القضايا طبقا للشريعة وتاجرين آخرين لمراعاة شئون التجارة .

وقد استمر هذا المجلس يعقد دوراته كل سنة ولا ينفض عن انعقاده الا بعد أن ينجز أعماله المفروضة عليه . وقد استمر نشاطه فيما بين

١٨٢٩ — ١٨٣٧ . وقد كان مقره القلعة فى البداية ، ثم نقل بعد ذلك الى القصر العالى ، وقليلا ما كان يحضره محمد على ، وقد كان يسميه بأسماء كثيرة ترجع كلها لهيئة واحدة ، منها المجلس العالى — مجلس المذاكرة — الشورى الخديوية — المشورة الداورى — مجلس الشورى — مجلس العموم — مجلس مصر — مجلس المشورة الملكية — ثم أخيرا المجلس العالى كما بدأ باسمه الأول .

ولما أصدر محمد على القانون الأساسى للدولة « السياستنامه » مشتملا على نظام الحكومة موزعا أعمالها على دواوين خاصة — ألغى هذا المجلس كما استكمل تنظيماته بانشاء المجلس الخصوصى لسن القوانين ثم المجلس العمومى لبحث ما تحيله عليه الحكومة من الشئون .

كانت تلك هى أولى المحاولات الأولية التى ظهرت فيها أولى التجارب النيابية ، لتنظم العلاقة بين الحاكم والأمة ، وكان قوامها اختيار لفيف من بين المصريين ليسهم بالمشورة فى تسيير أداة الادارة والحكم ، وقد حالت بينها وبين التطور روح العصر وطبيعته .

ولقد ظلت حكومة مصر بعد عهد محمد على فى تباعد بينها وبين صميم الشعب حتى عهد اسماعيل ، ومن ثم قامت تجربة نيابية أكثر ايضاحا من الناحية الشكلية والموضوعية تربط بين الشعب وواليه ، مستوحاة من الظروف التى لأجلها ومن أجلها قامت — فى ظل ذلك النظام شبه النيابى الذى أنشأه الخديو اسماعيل سنة ١٨٦٦ . وهو الذى بدأت تشرق فى ظله طلائع المفجر الجديد للحياة النيابية .

وفى ظل نشأة المسألة المالية وحاجة اسماعيل للاستناد الى طبقة الملاك المصريين لتدبير مواردها ، أخذت العلاقة بين الشعب والخديو تتطور بتغيير نظرة الخديو اليه من خلال رعاية مصالحه كخديو ومقتضيات اقتصاديات الحكم . حتى تمثل ذلك فى مجلس بدأ الشعب يرتبط به بالخديوية ، كما تمثله طبقة الملاك . وهو اذ يبدو ظلا للخديوية المطلقة فى بداية حياته فانه لم يلبث مع تطور المسألة المالية أن تطورت حياته .

وفى ظل اشتداد هذه الأزمة وطغيان الاستبداد الداخلى كما كانت تنظمه الخديوية ، بدأت نظرة النواب نحو أداة الحكم تتغير ، والعلاقة بينهما تتطور فى اختمار فكرى جديد . تجلى فيما بدا من نشاط نيابى كان يحمل بين طياته قلقا وتذمرا من خلال المسائل الذاتية التى كانوا يحسونها احساسا مباشرا . وقد مثل ذلك بذور الحياة النيابية الأولى فيما كانت ترمز اليه من التطلع لفرض الرقابة على أداة الحكم .

وبقدر اشتدادهذه الأزمة ، وبمقدار تحالفآثارها السيئةضد الخديوية وتأثيرها بين الشعب ، كانت تلك البذور تزداد اختمارا فيمكنها اسماعيل من ذلك بنظام حكمه ، ثم اضطراره لزيادة تعاونه مع أعضاء المجلس وتمكينهم من اختصاصات جديدة لحل المشاكل المتطورة عن المسألة المالية . فلما تطورت تلك تطورا سياسيا قضى بنقل سلطات الخديو الى يد النفوذ الأجنبى ، بدأت طلائع الحياة النيابية بقدر تأثير ذلك التطور على تغيير نظرة الطرفين كل ازاء الآخر ، فى مشيئة الخديو الاستناد الى قوى الشعب بقدر ما كان ينظمها اذ ذاك الروح القومى المشرق وذلك للوقوف فى وجه التسلل الأجنبى واسترداد سلطاته وبمقدار استعداد هذه القوى وعلى رأسها المثقفون والنواب لاقرار اتجاههاوحل قضاياها وان مضى ذلك فى اطار الولاء للخديوية .

أخذت اذ ذاك نظرة النواب نحو أداة الحكم تتغير وتزداد انطباعا بمعانى الوعى السياسى ، والحياة النيابية تتطور وتستند فى كيانها الفكرى الى تبعة القلق العام واشراقة الوعى السياسى — كما تزعمه المثقفون — واستعداد النواب الطبيعى ، وتبدو فى قوتها امتدادا لموجة البعث القومى التى أذكاها اسماعيل ضد النفوذ الأجنبى لخدمة أغراضه ، ولكنها كانت تحمل فى باطنها — عندما شاءها الخديو — نضالا نيابيا موجها رغبة العمل على الحد من سلطات الخديوية كسبيل للقضاء على التحكم التركى والقيد الأجنبى .

فلما حال دون ذلك ، النفوذ الأجنبى وخلع اسماعيل واشتدت الأزمة المالية والتحكم التركى واصطدام التحكم التركى بالجيش كانت ثورة

عرابى القومية ، سبيلا حقق الاتجاه النيابى كامتداد لهـذا المد القومى واستكماله ، فانبلج على يديها فجر الحياة النيابية تمارس فى مصر حقوق السيادة فى اختمار سياسى أوضح .

فى هذا الكتاب الذى استغرق منا جهدا ، محاولة لدراسة مراحل التطور النيابى بين ١٨٦٦ ـــ ١٨٨٢ فى أصوله ونشأته وتطوره فى مصر الحديثة ، آملين بهذا أن يجد فيه القارىء لونا جديدا من الدراسات العلمية التاريخية وأن نسهم بهذا فى اذكاء الثقافة التاريخية ونشر الوعى القومى .

والله ولى التوفيق .

مايو سنة ١٩٦٢ .

المؤلف

عبد العزيز رفاعى

الفصل الأول

نشأة نظام شورى النواب

تولى الخديو اسماعيل أريكة الحكم ، يحدوه طموح شخصى فى أن يكون هو الدولة ، سيد مصر فى الخارج ، وسيدها فى الداخل ، وقد شاء أن يرقى بمصر فى بناء حديث ، لتصل لمستوى أحلامه كسيد البلاد .

وكان المال سبيله لتحقيق غاياته مهما تباينت ، ولم تكن الحرب ولا كانت السياسة تشغله من أجل ذلك بأكثر مما شغله المال ، فكان ينظر اليه نظرته الى أقوى سبيل يبلغه غاياته السياسية والشخصية وقد اهتم بتدبيره منذ أن تولى حكم مصر بمختلف الوسائل ولم تعنه هذه الوسائل بقدر ما كانت تعنيه غاياته .

ولقد جاءت نشأة نظام شورى النواب نهاية محاولات عدة أراد بها تحقيق مراميه المالية والادارية على أساس الاستناد الى طبقة الملاك ، من خلال كسب ثقتهم بتمثيلهم بجانبه ، ومن ثم جاء نظام شورى النواب أول علاقة تربطه بشعبه من خلال تمثيل زعامات الريف التقليدية من أجل علاج المسائل المالية والداخلية عموما فى مصر .

بدأ الخديو منذ أن تولى خديوية مصر ، مهتما بالمال ، وقد بدا ذلك محورا فى صورة اتجاهه لاصلاح جهازه الادارى والاقتصادى منذ البداية ، وقد ألقى غداة توليه الحكم فى جمع من السلك القنصلى خطابا تضمن برنامجه عن سياسته الداخلية واصلاحاته الادارية ، فأعلن عزمه على العمل على أن ينظم ادارة البلاد ويدعمها على أساس النظام والاقتصاد فى المالية ، كما أوضح اهتمامه بالثروة الزراعية وتقدمها والغاء السخرة ورواج التجارة ونشر التعليم ودعم الادارة القضائية ، كما عاد

فكرر مبلغ اهتمامه بشىء كان يشغل ذهنه وهو اقرار النظام فى المالية والادارة ، ولقد كاز هذان الأمران موضع اهتمامه فى صدارة حكمه .

ولقد تجلى من هذا الخطاب ما كان يعتمل فى ذهن الخديو من تفكير لاصلاح جهازه الادارى بارسائه على قواعد النظام والاقتصاد المالى ثم العمل على تنمية الثروة الزراعية والتجارية بشكل يحقق لها الرواج العام ، ولقد جاءت عنايته بالجهاز الادارى له وليد حاجته للاطلاع بالعناية بالاقتصاد الزراعى لمزيد من قدرة البلاد المالية .

وما كاد الخديو يستقر على أريكة ملكه ، حتى سعى لذلك فبدا مهتما بتنظيم جهازه الادارى وتقوية سلطة حكومته فى البلاد ، فأخذت خطواته الفعلية فى ذلك تترى تباعا حتى سنة ١٨٦٦ . وكان لاشتداد الأزمة المالية التى حدثت فى ذلك العام الدافع الأكبر لايجاد الفقرة الاستكمالية لذلك فى بحثه حول الوسيلة التى يعالج بها هذه الأزمة فيما عرف من نظام مجلس شورى النواب .

أولى محاولات الاصلاح الادارى :

بدأ اسماعيل ، بأن قسم القطر الى ثلاثة أقسام كبرى ، مصر الشمالية فالوسطى فالجنوبية وكانت تحتوى كلها على ١٤ مديرية وثمان محافظات وكان من المديريات سبع فى الوجه البحرى وثلاث فى مصر الوسطى وأربع فى مصر العليا كما أبقى على تقسيم المديريات الى مراكز ، والمراكز الى أقسام ، وتلك الى نواح . وأنشأ وظائف مفتشين ورؤساء مفتشين للأقاليم كما أبقى على نظام الصيارفة والمأذونين وألغى نظام ووظيفة « الخولى » فى ظل نظام الملكية القائم ، الذى تقرر منذ عهد عمه سعيد .

رؤساء الملاك وعلاقاتهم بالجهاز الادارى :

وكان للقرى المصرية بمقتضى التقاليد الموروثة حق اختيار رئيس لها من بين سكانها يسمى بالشيخ ، يمثل حلقة الاتصال بين الفلاحين والحكومة له سلطات ادارية واسعة فى قريته مستمدة من وظيفته ومن مركزه الاجتماعى فى القرية التى كان يعتبر زعيما أبويا لها ، كما كان مسئولا عن السهر على جباية الضرائب وارسال أفراد القرعة العسكرية وتجهيز

عمال السخرة وغير ذلك ، وكان من الجائز فصله بناء على شكاوى الفلاحين ولكن بعد موافقة مدير الاقليم ووزارة الداخلية .

فلما جاء اسماعيل أبقى على هؤلاء ثم جعل بجانبهم فئة جديدة من الملاك الكبار تسمى بالعمد تضطلع بنفس الغرض ، وبالرئاسة عليهم .

ولم يكن العمد متميزين عن المشايخ الا فى انتخابهم وتخيرهم من أكثر الملاك المصريين ثراء ونفوذا فى الريف ، وقد كانوا يمثلون عصب النظام الادارى وزعامة الملاك الزراعيين ، تلك الطبقة التى خلقها سعيد بعد ان لم تكن ـ من قبل لائحته الصادرة فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ ـ شيئا مذكورا .

وكان تعيين العمد كتعيين المشايخ قائما على تخير الحكومة لأقوى العناصر الريفية نفوذا وثراء ، مع قصر وظيفة الشياخة على من يلى هؤلاء فى المركز الاجتماعى بين الفلاحين ، وكانت بداية التعيين ترشيحا من الحكومة ونهايته انتخابا يجرى تحت اشراف ناظر كل قسم .

فكان الفلاحون يجتمعون فى بقعة فسيحة بجوار القرية بحضور ناظر القسم ثم يقسمون أنفسهم الى مجموعات تبعا للمرشحين الذين يريدون انتخابهم ثم يدلون بأصواتهم علانية ، وعند فحصها يعتبر أكثر المرشحين حصولا على الأصوات معينا ، الا اذا اعترض ناظر القسم ، وعند ذلك يعاد الانتخاب .

وحتى ولاية الخديو كان التباعد قويا بين هذه الطبقة ومَن فوقها من رجال الادارة لتكتل النفوذ فى يد المديرين ومن دونهم من رجال الادارة ، بل كانت هذه أعجز أيضا عن تفهم حالة الفلاحين ورعاية مصالح الحكومة الرعاية التامة .

ولم يجد الخديو (١) بدا ـ وهو يصلح من جهازه الادارى للقرية وينشىء نظام العمد استكمالا للنظام الادارى للقرية القائم على المشايخ

(١) من توصيات نوبار الى المسيو Moustien وزير خارجية فرنسا الواردة فى رسالته المرسلة لسكرتير الخديو (آرام بك) فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (دوسيه ٢/٣٤ محفوظات عابدين) .

ـ من أن يحاول وضعه على مبدأ جديد يضفى عليه القوة والقــدرة على العمل فأضاف اليه فقرة جديدة تقرب بين هذه الطبقة والسلطات الادارية العليا وتربط بين الطرفين على أساس التعاون الذى يمكن الطرفين من رعاية مصالح الحكومة الادارية فى ثقة ويمثل شئون الريف على ضوء هذه المصالح .

ولقد بدأت أولى محاولات الخديو لمحو هذا التباعد بين رجال ادارته سنة ١٨٦٤ ، بأن دعا لفيفــا من عمد كل اقليم فى هــذا العام نيــابة عن سائر العمد يمثلونهم فى مجلس يلتف حول كل مأمور ومدير لدراسة شئون الاقليم المحلية .

ولقد تحدث قنصل فرنسا فى ذلك الوقت عن هذا النظام [1] فبين هدف الخديو من ذلك ، فتجلى أنه لم يكن ليعدو تنمية الثروة الزراعية وربط الضرائب مع تخصيص جانب منها للاصلاحات المحلية على أساس تقوية جهــازه الادارى بالصــورة السالفة وذلك بمنحه لونا جديدا من الاستقلال الذاتى .

الأزمة المالية لسنة ١٨٦٦ ونشأة نظام شورى النواب :

ولقد جاء اســتكمال النظام الادارى واصلاحه بعد ذلك ثمرة سعى الخديو لعــلاج الأزمة المالية التى حدثت فى عام ١٨٦٦ ـ ابتكارا اداريا يضطلع بمهمة الاعداد لعــلاج هذه الأزمة فى دعمــه لجهازه الادارى بعناصر جديدة وفى صورة أقدر على مســاندته فى الاعــداد للادارة والاقتصاد والمــال .

ولقد كانت هذه الأزمة نهــاية عهد الخديو بما اســتهله من رواج اقتصادى كبير فى بداية حكمه قام على سبب عرضى آلت مصر بزواله الى حالة من الكساد المالى والتجارى معا .

وترجع أسبابه الى وفرة الانتاج والصادر من القطن لقيــام الحرب الأمريكية واحلال مصر محل الولايات المتحدة فى زعامة تصديره لأوربا

---

(١) من كتاب قنصل فرنسا فى مصر المسيو Outrey الى وزير خارجية فرنســا يومئذ المرسل بتاريخ ١٩ اكتوبر سنة ١٨٦٦ .

اذ أنه لما قامت الحرب بين الشمال والجنوب فى أمريكا فى ابريل سنة ١٨٦١ واضطربت مصانعها اتجهت أنظار النساجين الى استيراد القطن من جهات أخرى وكان على رأسها مصر التى عملت هذه الظروف على زيادة انتاجها منه .

فبينما كان ذلك يتذبذب مقداره فيما بين سنتى ١٨٥٠ — ١٨٦٠ حول ٥٠٠ر٠٠٠ قنطار نجد الصادر منه فى سنة ١٨٦٣ : ١ر٢٨٧ر٠٠٠ قنطار ، وقد ظلت الصادرات بعد ذلك فى ازدياد ، وكذلك أثمانها حتى بلغت رقما قياسيا سنة ١٨٦٥ اذ بلغت ٢ر٥٠٧ر٠٠٠ قنطار . ولقد ساعد الحكومة خلال هذه الحرب بفضل ما استفادته من تجارة الصادر ، أن تباشر أشغالا عامة ذات نفقات باهظة ، كبناء أحواض السويس وانشاء سكك حديدية بين القاهرة والسويس . ثم محاولة اعادة النظر فى اتفاقية قنال السويس فى نظام جديد تم اجراؤه فى ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ ، فأضاف ذلك على مصر التزامات مالية جديدة . وقد أصبح الخديو بمقتضى هذه الظروف كلها ، وقرار التحكيم الصادر عن شئون القنال فى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ ، فى حاجة (١) ماسة للمال لضيق موارد الميزانية بشكل لم يستطع الرواج الاقتصادى علاجه ، سيما وقد تفشى الطاعون البقرى فى هذا العام محدثا خسائر كبيرة للفلاحين مما اضطر الحكومة لأن تتدخل (٢) لعلاج الموقف فتخفف من تبعاتهم بعض الشيء .

لهذا عقدت قرضا فى هذا العام بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات لمعاونة الميزانية للقيام بالتزاماتها . وقام بتمويل جوشن وفر هلنج فى لندن .

الا أن الخديو لم يكن مطمئنا لحالته المالية نظرا لقصور مواردها لذلك كان يرنو بعين الطمع للملكية الزراعية لتمكنه من الحصول على مزيد من المال ، باستغلال الرخاء المتفشى وذلك برفع ضريبة الأراضى الزراعية التى لم تكن فى نظره تساير هذا الرخاء ، وقد نسى أنه كان مفتعلا ، الا أنه لم يكد يفكر فى ذلك حتى منيت أسعار القطن بالنزول

(١) Jarman : Egypt & its betrayal p. 212.

(٢) Histoire financiere de l'Egypte p. 18.

بانتهاء الحرب الأمريكية فى ابريل ١٨٦٥ ، وكذلك أخذ الصادر من القطن فى الانحدار حتى بلغ انخفاضه سنة ١٨٦٧ الى النصف ، وكانت نتيجة ذلك ان أصيب الفلاح بأزمة ماحقة انكمش على أثرها الدخل الأهلى ، مما اضطر الكثير من الملاك لأن يقترضوا من المرابين الأجانب لشراء البذور والآلات الزراعية ، بل اضطروا الى بيع أراضيهم حتى بلغت ديونهم فى مصر السفلى والوسطى ما لا يقل عن ٢٥ مليونا من الفرنكات . وكان منطق الحوادث أن انشغلت باصلاح الموقف عن التفكير فى زيادة الضرائب . غير أن ذلك كان مؤقتا ، فحلت الحكومة محل الفلاحين فى سداد ديونهم ، على أن تعود بها عليهم يسددونها على أقساط فى مدد من الزمن وتنظيما (١) لذلك صدر مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٦٥ فزاد ذلك العمل من تضخم الديون السايرة .

ولما كان قرض سنة ١٨٦٤ لم يسعف الحكومة الا مؤقتا ، فقد ظلت حاجته الى مزيد من المال . لذلك عقد قرضا بضمان أملاكه الخاصة قيمته ٣٠٠ر٣٨٧ر٣ جنيه ، كما سبق ذلك قرض آخر باسم الدائرة السنية سنة ١٨٦٤ قيمته ٠٠٠ر٢٧٢ جنيه لشراء ممتلكات عمه . وكذلك اقترض مبلغ ٠٠٠ر٠٨٠ر٢ جنيه برهن أملاكه وضمانة الحكومة سنة ١٨٦٦ من بيت أوبنهايم ، والبيت الامبراطورى العثمانى لشراء ممتلكات أخيه مصطفى فاضل .

وبهذه الأزمة القطنية وأثرها فى انكماش الدخل الأهلى والحكومى وبكثرة مطالب الخديو وضيق موارده التى دللت عليها هذه القروض التى بلغت حتى نهاية هذا العام ٥٥٠ر٤٤٣ر١٤ جنيها ، يستدل منه على مدى الضيق المالى فى البلاد وفى الميزانية ومدى عجزها عن مسايرة مطالب الخديو المتزايدة ، الا بالبحث عن موارد جديدة ولقد كان ذلك موضوع تفكير الخديو .

وكان لازدياد الأزمة المالية بعد ذلك فى عام ١٨٦٦ ، ومطالب الميزانية العاجلة أكبر العوامل فى التفكير لايجاد الوسيلة لذلك ، فقد أخذت

---

(١) صفحة ٢٨٥ وما بعدها
Douin : Hitoire du regne du Khedive Ismail T. 1.

الحالة (١) المالية تزداد فى الارتباك اذ اضطربت سوق الاسكندرية فى هذا العام ، أثر الحالة السياسية المرتبكة فى أوروبا ، وأنذرت الحال بكارثة مالية كبيرة لانخفاض سوق الأوراق المالية ، وذلك لاحتمال قيام حرب بها (حرب ١٨٦٦ بين ألمانيا والنمسا) وكان على اسماعيل فى ذلك الوقت أن يسدد التزاماته المالية الجديدة نحو البيوت المالية التى اقترض منها ، ثم لشركة القنال تلك التى عارضت رغبته فى سدادها أوراقا مالية على الميزانية لتعذر المفاوضة من أجل ذلك فى الظروف (٢) القائمة اذ ذاك .

غير أن الخديو كان منشغلا فى أمر هام دعاه الى السفر للاستانة ، وهو اقرار مبدأ وراثة العرش فى أكبر أبنائه من بعده . وقد ترك شئون مصر يديرها مجلس برئاسة شريف . ولم تكد الأزمة المالية تزداد حتى هب مندوب فرنسا ومندوب انجلترا وايطاليا وروسيا يستحثون الحكومة كما مثلها هذا المجلس باسم البيوت المالية . بأن تؤكد ثقتها فيها بالعمل على سداد قيم السندات بصورة منتظمة فى مواعيدها ثم بذل المجهود لوقف نزول قيم السندات ، ولكن عبثا حاول هذا المجلس تفريج الأزمة .

ولما عاد الخديو الى مصر لم تستطع هذه البيوت اخفاء أساها من الحالة المالية سيما بيت تريدنج Trading بفضل تأييد دولتى فرنسا وانجلترا .. وقد كانت محاولة الخديو لاسعافه بمبلغ من المال عاملا على اطمئنان حالة سائر البنوك على حقوقها واشاعة الثقة المالية حول الموقف مؤقتا .

كان لا بد من علاج الموقف علاجا أساسيا بايجاد الوسيلة لذلك لرد صدع الميزانية وتدبير الموارد ، فلما عاد الخديو وقد حقق أولى مساعيه لدعم استقلاله الذاتى ، وأحس بازدياد وطأة الأزمة المالية ، أخذ يرنو للملكية الزراعية كسند يقف بجانبه . وقد رأى اذ ذاك أنه قد حانت الفرصة للعمل على معالجة هذه الأزمة بمجلس يمثل الملاك ، وقد جاء

(١) صفحة ٢١٠ وما بعدها من المرجع السابق .
(٢) رسالة Stanton قنصل بريطانيا فى مصر الى وزير خارجيتها فى ١٨ مايو سنة ١٨٦٦ رقم ٥١ .

ذلك متسقا مع نجاحه فى دعم استقلاله الذاتى ومحاولاته السابقة لاستكمال اصلاح جهازه الادارى .

اتجاه اسماعيل نحو الملكية الزراعية ابان الأزمة المالية :

ورغم ماحاق بالملكية الزراعية والفلاح من متاعب مالية ، فقد كان الخديو لا يزال يرنو اليها بعين الاستنجاد لتساعده ، ولقد سبق أن حاول ذلك فشغلته الظروف ، الا أنه يعود اذ ذاك من تركيا ، وبين حدة هذه الأزمة المالية لم يستطع الا أن يتوجه الى الملكية لتقف بجانبه .

وقام برحلة (١) الى طنطا فى ذلك الوقت بدعوة من أعيان البلاد وعلى رأسهم اسماعيل المفتش ، ليحتفلوا به بمناسبة تغيير نظام الوراثة ، وهناك استطاع الاتصال بالأعيان اتصالا مباشرا ، فحدثهم عن مشروع قرض جديد تتحمله هذه الملكية . وقد رحب هؤلاء بمشروع خديويهم ، فلمس بهذا مبلغ قيمة وقوفهم بجانبه فى هذه الأزمة عندما وفق لعقده فى صورة ضريبة جديدة على كل فدان مقدارها ٢٠ قرشا فى المتوسط فى جميع أنحاء البلاد بلغت حصيلتها مليونا من الجنيهات فى مقابل اعطاء الفلاحين سندات مالية تدفع على أربع سنوات كان يصح استعمالها فى المعاملات التجارية وفى دفع الضرائب فى الوقت الذى كان الفلاح فيه يئن من الأزمة القطنية وأثرها ويقول (٢) قنصل بريطانيا فى مصر فى كتابه المرسل لحكومته فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٦٦ « بأن الخديو قد لجأ الى تحصيل سلفة اجبارية على الأراضى الزراعية بلغت مليونا من الجنيهات ساعدته على مواجهة التزاماته العديدة » . أما فيما يتعلق بشركة القناة فقد ذكر فى رسالته المؤرخة فى ٢٧ أكتوبر من هذا العام ، أنه عقد اتفاقية أصبح بمقتضاها دفع المبالغ المستحقة حتى نهاية السنة مستندات على الخزانة بفائدة ١١٫٥ ٪ ولقد أوضح الخديو لقنصل بريطانيا كيف تعمل الحكومة للاحتياط للطوارىء لارتباك الأحوال فى الشرق والغرب فهو « لا يستطيع وحالة تركيا

Douin : Histoire du regne du Khedive I[...]

[...]ير خارجية بريطانيا فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٦٦ رقم ٧٨ .

الحاضرة أن يرفض القيام بأية مساعدة يطلبها الباب العالى ، متى كان الموقف فى حاجة اليها وقد كان يستهدف تنظيم جيشه وتقويته للدفاع عن نفسه ومعاونة تركيا الضعيفة لاحتمال قيام حرب . وازاء ذلك وجد نفسه فى حاجة الى ٢٠٠٠ر٢٠٠ر١ جنيه ناهيك عن سائر المطالب المالية المتزايدة .

((نحو فكرة الاصلاح المالى الشامل)) :

خزانة خاوية ومطالب متزايدة وضيق فى الموارد المالية وثقة مالية قد تحطمت لدى البيوت المالية ــ كل ذلك كان مدعاة لتنمية فكرة ايجاد الوسيلة ليرد بها صدع الميزانية واشاعة الثقة فى المالية .

ونظرا لتعذر القروض اذ ذاك أمام اسماعيل ، ولما كان ذلك طامعا فى الملكية الزراعية كما تجلى من قبل ، ولا سيما بعد أن لمس فضلها فى اسعافه بالقرض الأخير ، ونظرا لحاجته الى مزيد من المال ، ولم يكن ثمة موئل لذلك غير الملكية الزراعية ، فقد برزت هذه الدعامة الكبرى للاقتصاد المصرى يومئذ أمامه كموئله الوحيد الذى دفعته ظروفه لأن يلتجىء اليه فى محنته ، أساسا تقوم عليه فكرة اصلاحه الشامل لماليته ــ وقد رأى وهو يترجم عن طبيعته الميالة للهيمنة والاستئثار بكل شىء فى مصر أن يواجه أزمة سنة ١٨٦٦ بتنمية الموارد المالية على حساب الملكية الزراعية واقتصادياتها وادارتها لحساب أهدافه ، ويوجه هذا الاقتصاد وفقا لهذه الأهداف المالية .

ولكن أنى له وحده تحقيق هدفه المالى على حسابها ، وفى ذلك الوقت الذى يسعى فيه لمعالجة الثقة فى ماليته وتصرفاته دون أن تثير عليه نقمة طبقة الملاك التى أثقلت كاهلها الأزمة القطنية سنة ١٨٦٦ ويفسد عليه ثقة البيوت المالية كأمير يعبث بدعامة الاقتصاد فى البلاد فتؤلب عليه تركيا لتتدخل فى شئونه بحجة صون حقوق الأفراد ...

بل أنى له وحده ذلك دون الخبراء الذين يساندونه فى هذا العمل : كان الأمر يتطلب تخفيضا للضرائب تخفيفا عن كاهل المالك ، ولكن لما كانت مصالح الحكومة مقدمة على مصالح الأفراد ، فقد كان الأمر عند الخديو يتطلب علاجا للأزمة المالية مع اغماض العين عن هذه المصالح الا اذا كانت السبيل لأهداف الحكومة . ولكن كان لا بد لكى يتمكن

الخديو من أهدافه من أن يعالج ذلك على أساس الثقة حول تصرفاته فيبلغ أهدافه بهيئة تمثل طبقة الملاك ، يكون من نظامها ما يدعم جهازه الادارى ويكسبه ثقة هـذه الجهات الثلاث ، فيضمن بذلك تعاونهم على تنفيـذ مشروعاته ، ويكون من نشاطها واختصاصاتها أداة خبيرة للاعداد للأهداف المـالية فى ظل معالجته لأزمة الثقة القائمة .

لقد كانت البداية التى فكر فيها الخديو هى محاولة ايجاد الوسيلة التى نستطيع بوجودها الشكلى معالجة هذه الثقة بينه وبين هذه الطبقة ليمكنها من معاونته لبلوغ أهدافه ، وكان ذلك بمحاولته أن يقربها منه ويشعرها بحاجته اليها ليبعد عنها فكرة الاتتحاء جانبا عن الحكومة . فقد كان المصريون كما قال الخديو وقتئذ محكومين (١) بشىء من الضـغط وكان التباعد بينهم وبين الحكومة ظاهر الأثر . فلكى يحقق الخـديو التعاون بينه وبين طبقة الملاك رأى أن يقوم على أساس الثقـة لا التباعد الذى كان دأب الشعب فى هيبته من الحكومة ، ولقد حاول الخديو علاج ذلك من قبل فى بداية اصلاح جهازه الادارى سنة ١٨٦٤ فوجده عمـلا مثمـرا .

ورأى أن يجنى ثمار هذا التقرب بين حكومته وطبقة الملاك فى سنة ١٨٦٥ فعرض على هيئات (٢) الأعيان منهم فى كل مديرية دراسة القواعد التى رأت الحكومة فى ذلك العام اقامة الضرائب عليها .

استطاع من قبل عندما زادت الأزمة المـالية سنة ١٨٦٦ أن يتمكن من معالجتها معالجة جزئية بهذا القرض الأخير الذى بلغت قيمته مليونا من الجنيهات على حساب هذه الطبقة .

فلم لا يسعى اذن لأن يستكمل مسعاه من قبل فى علاج معنى التباعد لدعم معنى التعاون بفقرة جديدة يعمل نظامها على دعم الثقة بينـه وبين طبقة الملاك ونشاطها على معالجة هذه الأزمة المستحكمة ؟

---

(١) كتاب الخديوى لنوبار فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (دوسيه ٢/٣٤ محفوظات عابدين)

(٢) كتاب نوبار الى سكرتير الخديوى ادام بك فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (دوسـيه ٢/٣٤، محفوظات عابدين) .

لقد سعى الخديو فى هذا العام بعد أن عقد القرض الأخير أن يرفع (١) الضرائب على الأراضى بنسبة ١٠ ٪ الا أنه لم يرد أن يمضى فى ذلك وحده باجبار الناس على أدائها ، بل بمجلس منتخب كما تقول المصادر (٢) لأنه كان يستهدف ما قدمناه من قبل من بلوغ أهدافه على أساس التعاون والثقة ليكون فعالا ولأن الأمر فى ظل هذه الأزمة المستحكمة كان يتطلب اصلاحا ماليا شاملا وايجاد موارد جديدة تتسق وحاجات الخزينة .

وبهذا نشط الخديو لايجاد الوسيلة التى تبلغه الى أهدافه باختصاصاتها ويدعم بها ادارته بنظامها وكتب المسيو أوتيرى Outrey قنصل فرنسا العام فى مصر لحكومته فى ١٩ أكتوبر من هذا العام يوضح نشاط الخديو فى ايجاد هذه الوسيلة ، من عزمه على انشاء مجلس ينتخب من طبقة الملاك ، ليتمكن بهم من الاتصال بصميم الخلايا الريفية ، ويدعم به صفتهم التمثيلية المحلية التقليدية للفلاحين .

كان الخديو حقا يسعى لأن يقيم نظامه الجديد على زعامة الريف والأعيان ، ليستطيع بهم وبفضل نفوذهم ومكانتهم بسط آرائه وتوجيهاته عليه واستنارة الحكومة بخير السبل لادارته وتدبير المال ، وقد كانوا جديرين بذلك لمكانتهم بين الناس .

وكان المجتمع المصرى كسائر المجتمعات الشرقية الأولية وقتئذ قائما على الحكم الأبوى الشيخى ، وهو ضرب من الحكم تكون السلطة فيه كسلطة الأب فى منزله بجميع مميزاته من سيطرة تكاد تكون غير محدودة وواجبات الجماعة وحقوق تمثيلها لا يشاركه فيها سواه . وكان مشايخ القرى وعمدها ، وقد كانوا محور النظام الاجتماعى كله ، يعولون على هذه السلطة فى قراهم ، فالشيخ أو العمدة يعد نفسه حارسا لمصالح الجماعة وحقوقها ، بل هو الجماعة فى كل ما يتعلق بمصالحها ، بل ولم يكن من رجال الحكومة بقدر ما كان زعيم قومه أو زعيما محليا مسئولا يمثلها أمام السلطات الادارية فى الأقاليم . تلك التى سعى الخديو لدعمها

---

(١) Douin : Histoire du regne du Khedive Ismail p. 294 T.I.

(٢) المرجع السابق .

من قبل بلفيف منهم . ولما كانت الادارة المصرية الداخلية قائمة على أن الحكومة لا تتصل بالفرد مباشرة ولكنها تبسط نفوذها عليه عن طريق العمدة فالشيخ ولما كان هؤلاء يمثلون فى ذاتهم الارادة الحية للجماعة الريفية التى تهيمن على جوانب الريف ، فقد رأى الخديو دعما لجهازه الادارى وتقويته ، تطعيمه بنخبة قوية من هذه العناصر ليتمكن بهم من حمل رغباته الى سائر أفراد الشعب والتعرف على جوانبه والاتصال بهم اتصالا مباشرا ليتمكن من الاضطلاع بأهدافه الجديدة بفضل مكانتهم وخبراتهم دعما لجهازه الادارى .

ولم يستطع قنصل فرنسا الكشف عن هذه الأهداف الا فى حدود الاختصاصات التى تعتبر الوسائل للأهداف البعيدة عندما قال عنها بأنها دراسة الدخل والتصرف وربط الضرائب ودراسة الأشغال العامة الزراعية .

الهدف الرئيسى :

ولم يسمع عن هذا المشروع فى الأرشيف الانجليزى الا فى شهر سبتمبر سنة ١٨٦٦ عقب السلفة الاجبارية مباشرة وفى هذا التاريخ (١) كتب Stanton قنصل بريطانيا وقتئذ فى مصر الى حكومته ما يوضح جوهر أهداف النظام الذى كان اسماعيل يفكر فى نشأته يومئذ ويقول :

« أنبأنى الخديو بأن رغبة سموه تتجه قريبا الى دعوة رؤساء ومشايخ البلاد الى اجتماع يعقد بالقاهرة يستهدف منه أن يعرض عليهم بيانا للمركز المالى للبلاد والالتزامات التى تعاقدت عليها الحكومة المصرية بقصد استشارتهم فيما يتعلق بالوسائل الواجب اتخاذها لمساعدة الحكومة فى مواجهة هذه الالتزامات .... » .

ذلك هو الهدف الرئيسى الذى كان الخديو يسعى من أجله لايجاد الوسيلة الادارية التى يستطيع بها بلوغ هذه الأهداف فى تعاون مع الملاك والأعيان ليشيع الثقة فى تصرفاته بينهم ويشيع الثقة المالية بالتالى بهذا

(١) رسالة قنصل بريطانيا Stanton الى وزير خارجيتها رقم ٨٦٠ .

التعاون بين البيوت المالية . ذلك الذى يتضح من قراءة الشطر الثانى للرسالة السابقة فقد كان الخديو يعتقد « . . . بأن مثل هذه الدعاية لحالة البلاد المالية ستؤدى الى تنمية الثقة العامة فى الحكومة وتعاونهم فى نفس الوقت أثناء دراسة الاجراءات العاجلة فى اللحظة الحاضرة ليستفيد من أى اقتراح قد يقدم لوضع الضرائب على قاعدة أكثر عدلا وثباتا » .

تلك هى أهداف الخديو الحقيقية التى كانت تنسق مع الظروف المالية القائمة وحاجة الخديو للامدادات المالية على حساب الملكية الزراعية ــ أهدافا مالية يتخذ وجودها نظاما اداريا استكماليا للنظام الادارى القائم الذى يتطور ثمرة للأزمة المالية وحاجة اسماعيل لتدبير مواردها بشتى الطرق المالية والاقتصادية .

النظام الجديد :

ولقد حددت أهداف الخديو المالية فكرة النظام شبه النيابى الجديد فى تكوينه وروحه ، فلما اختمرت فكرة الاصلاح المالى ووضحت نية الخديو على تنفيذها ، جاءت وسيلته استكمالا للنظام الادارى فى طبيعتها .

فلقد اجتمع المجلس المخصوص برئاسته وصاغ تلك الاداة التى تبلغه الأهداف فى لائحتين ، احداهما تأسيسية والأخرى داخلية تحدد نصوصها تكوينها وروحها . ولقد جاء التكوين على أساس الاعلاء من النظام الانتخابى المحلى فى الأقاليم وحلقة استكمالية له .

ولكى يستطيع الخديو أن يتصل اتصالا مباشرا بشئون الملكية الزراعية وصميم الريف ، كان لا بد أن يكون ذلك بهيئة منتخبة من الملاك ليتمكن بهم من أهدافه . ولقد ترجمت الأوامر (١) الصادرة فى ٢٢ أكتوبر عن هذه الرغبة فنصت على «تشكيل مجلس شورى مصر ينتخب أعضاءه الأهالى » .

---

(١) مرسوم صادر الى ديوان الداخلية

وثيقة رقم ٢٥ ص ٤٢ دفتر ١٩١٩ أوامر عربى محفوظات عابدين .

مرسوم صادر لرئيس المجلس ــ وثيقة رقم ١ ص ٦٢ دفتر ١٩١٩ اوامر عربى محفوظات عابدين .

مرسوم صادر لرئيس المجلس ــ وثيقة رقم ١ ص ٦٢ دفتر ١٩١٩ أوامر عربى محفوظات عابدين .

وكان فى استطاعة الخديو ألا يراعى هذا الشكل النيابى القائم على الانتخاب ، فينص على تشكيل المجلس الجديد بالتعيين ولكن رغبة منه فى كسب هذه الطبقة بجانبه لضمان معنى التعاون ، نصت اللائحة الأساسية على ذلك ونظمته بقدر المستطاع . فقد حاول بشكل النظام وواقعه التاريخى علاج فكرة التباعد بينه وبين الفلاحين التى سار عليها أسلافه منذ عهد محمد على .

ولقد رسمت اللائحة الأساسية طريقة تشكيل هذه الهيئة وذلك النظام الجديد من وحى أهداف الخديو .

فقصرت حق الانتخاب فى النيابة على طبقة أصحاب الأراضى من العمد الأثرياء ومن العناصر القوية الخبيرة بشئون الزراعة والريف ، ونظرا لعدم وجود هذه الطبقة فى عواصم الحضر : فى القاهرة والاسكندرية ودمياط فقد نصت على تمثيل نظراء هؤلاء من تجار هذه المدن وأعيانها . على أن يكون عدد الأعضاء ٧٥ منتخبين لمدة ثلاث سنوات . وبذلك كان الانتخاب من ناحية الشكل وظيفة تفرض على فئة دون أخرى ، لأنه لم يكن حقا كما كان مقصورا على طبقة الملاك ليتمشى ذلك وأهداف المجلس ، اذ لم يكن الخديو بحاجة الى تمثيل المتعلمين أو التجار لأنه لم يكن يسعى لتحقيق أهداف أمة بل أهدافه على حساب الملكية الزراعية .

الشكل النيابى :

وباقرار مبدأ الانتخاب العام المحدود لمدة ثلاث سنوات يكون الخديو قد منح النظام الجديد نوعا من الشكليات النيابية الممنوحة للمجالس النيابية الحديثة فى تمثيله لطبقة الملاك والأعيان لقيامه على مبدأ الانتخاب . فالناخبون كانوا ينتخبون بالأهالى فى كل قرية كرؤساء لهم . والنواب كانوا منتخبين بهؤلاء ومن ثم جاء الشكل النيابى للنظام الجديد — وان لم يقم فى حقيقته على أساس — ممارسة حقوق السيادة.

وكان للانتخاب شروط للنواب والناخبين حددتها المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ فتشددت فى اختيار النواب فى الوقت الذى لم تشترط فى الناخب الا الجنسية المصرية وحسن السير والسلوك كشرط

أساسى ، فى حين أنها اشترطت ذلك فى النائب بالاضافة الى شروط أخرى ، لأنه كان يعنيها أكثر من الناخب ، كتحريم الجمع بين وظيفتين ليتفرغ لعمله وألا يكون محكوما عليه بالافلاس أو بأحكام جنائية أو بالفصل من الوظائف وألا يقل سنه عن ٢٥ سنة وكل ذلك كان يترجم عن رغبة الحكومة فى أن يكون أعضاء المجلس من خيرة طبقة الملاك والأعيان .

والذى كان يحدث هو أن الحكومة لم تكن تتوخى تنفيذ هذه القواعد وحدها دون السعى للتدخل لترشيح العناصر الثرية من العائلات ذوات النفوذ الأقليمى . وبهذا التدخل كانت تنقض ما منحته للمجلس الجديد من بعض شكليات المجالس النيابية وصفاتها ، فهو بهذا لايستطيع تمثيل المصريين بل طبقة منهم ، بل هو مقيد فى ذلك أيضا وفى ظل توجيهات ورغبات الحكومة ، وهو بهذا لا يمثل أحدا فى جوهره الا رغباتها ، وبذا كان هيئة ادارية طبقية لا نيابية الا فى الحدود الضيقة الشكلية .

الانتخابات وطريقتها :

وكانت الحكومة تحدد عدد النواب بنسبة عدد سكان كل قسم فى المديريات فيما بين نائب أو نائبين على الأكثر ، أما عدد نواب القاهرة فلم يزيدوا عن ثلاثة فى كل انتخاب أجرته الحكومة ، وكذلك كان ثمة نائبان عن الاسكندرية ، وواحد عن دمياط من الأعيان والتجار أو ملاك العقارات .

وكان الناخبون اذا ما جاء يوم الانتخاب يتوافدون الى مراكز المديريات والمحافظات التى كانت تعتبر بمثابة دوائر انتخابية ، فيتقدم كل لانتخاب من رشحته الحكومة عن قسمه بشكل لا يعدو انتخاب المشايخ فى القرى ، أو اختيار الحكومة لعمد البلاد الا فى الشكل ، ولقد أوضح قنصل بريطانيا فى مصر وقتئذ ذلك فقال بأنه « لا يجسر أى شيخ أن يصوت لأى مرشح لا تعتمده الحكومة » فكانوا بهذا من مرشحى الحكومة .

وكان كل نائب يسجل اسم من يريد انتخابه على ورقة ويضعها فى صندوق الانتخاب وبعد أن تنتهى العملية تفتحه لجنة مكونة من المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى بحضور القاضى ، ولا يكون العضو

ناجحا الا اذا حاز أغلبية الأصوات ، أما اذا تساورت الأصوات بين اثنين أو ثلاثة فلم يكن ثمة سبيل الا اجراء القرعة بينهم فى حضورهم ، وذلك هو التمييز الشكلى بين انتخابات النواب والمشايخ والعمد ، فلم يكن الانتخاب قائما على تمثيل رغبة الناخبين بل على الترشيح الشبيه بالتعيين. فكان شكله انتخابيا وحقيقته تعيينا واختيارا كاختيار العمد والمشايخ .

أما الانتخاب فى المدن فقد كان يتم بأكثرية آراء وجوهها وأعيانها وفى ظل الترشيح الحكومى أيضا .

ولقد جاءت نتائج الانتخابات بهذا الوضع فى الهيئات النيابية الثلاث التى قامت عليها حياة هذا النظام فى عهد الخديو ، فكان جلها من طبقة العمد والمشايخ الملاك وأعيان المدن والتجار ، كما تميزت كل هيئة عن غيرها بالخبرة ، ولم يكن بدعا أن تمضى هكذا والحكومة تسعى لأن تفرض ارادتها على نظام الترشيح فتغير من كل هيئة عند كل انتخاب فى محاولاتها لاختيار الأصلح والأكثر استجابة لأهدافها ممن ينأى بهم الخوف عن معارضتها كما سيتجلى ذلك فيما بعد .

ولقد جاء تكوين المجلس بهذا الوضع استكمالا للنظام الادارى القائم فى ناحيتين : الأولى استكمال ما بدأه الخديو من قبل من محاولاته ربط رجال ادارته فى الأقاليم بزعماء الخلايا الريفية فى صورة هيئات استشارية ، والثانى التوسع فى معنى الانتخاب المحلى فى القرية عند انتخاب رئيسها ، بأن أصبح انتخابا عاما فى كل مديرية لاختيار نوابها والاعلان من هذه الادارة بمجلس أعلى يمثلها ، يلتف حول الخديو فى مؤازرته لما سعى اليه من قبل ، من النهوض بالإدارة الاقليمية زراعيا وماليا .

روح النظام ومعناه :

واذا كان القصد من تمثيل هذه الطبقة هو أن تجد الحكومة من يؤازرها فى الأزمة المالية برأيه ومكانته واستشارته فى ظروفها الحاضرة فلقد جاء النص فى اللائحة على دعم العمل بين الطرفين على أساس مبدأ

« التشاور والتعاون على توسيع عمارة ومدنية الوطن » « بتبادل الرأى فى الأمور النافعــة » لا يحمل هــذا المعنى فقط بل يعمــل على دعمه باتجاهه لكسب ثقة الملاك بتمثيلهم للعمل على أساس الشورى وقد شاء الخديو أن يبعد عن أعمــاله صفة العمل المفروض وقد كان يدرك ذلك المعنى الذى زاده ترديدا فى خطاب افتتاحه للمجلس فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ فقد أعلن للنواب ايمانه بفائدة ومزايا وضــع الأمر شورى بين الراعى والرعية ! بنظام تمثله هيئة منتخبة من طبقة الملاك لاقرار ما كان يقصده ! من معنى التعاون على دراسة « المنــافع الداخلية الوطنية » بل حاول الخديو فى هذا الخطاب أن يمكنهم من معنى التعاون بأن أشعرهم بأنه تخير مبــدأ التشــاور روحا للنظام الجديد عمــلا بسنن الشريعة الاسلامية ! ! علما بأنه لم يكن ليرقى لمستوى الشــــورى الحقة الا أن الخديو كان ينظر لاقرار هذا المبدأ على تحديده لهيئة منتخبة من الأعيان كعمل كبير كان يرجو من ورائه خ ا كثيرا بمحاولته كشف مشاعر القوات ليوجد حالة من التعاون لانماء الثروة فى مصر « ليجنى ثمار هذا التعاون على أساس الثقة الحقيقية للشعب (١) » .

ومهمــا يكن الأمر فقد كان هــذا النظام على هذا المبــدأ الأول ـــ وان بدا بعيدا عن معنى الشورى الحقة التى تمثل رغبة الطرفين ـــ كفيلا الى حد ما وحالة التباعد بين الأهالى والحكومة يومئذ بأن يمكن الخديو من معنى هذا التعاون ، فقد كان الأهالى مثلا وكما سبق أن قرر الخديو نفسه « محكومين بشىء من الضغط وكان التباعد بينهم وبين الحكومة واضح الأثر » فى وقت كان التقرب بين طبقة الملاك الفلاحين والخــديو يعتبر شرفا أثيلا .

ولقد عبر النواب عن امتنانهم لانشاء هذا النظام الذى يمثلهم بجانب الخديو فيما رفعــوه ردا على مقال الافتتاح فى ٢٦ نوفمبر وكذلك عند

---

(١) كتاب الخديو الى نوبار فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦.

بداية افتتاح الدورة الثانية سنة ١٨٦٨ بل اعتبروا ذلك شرفا كبيرا كما تجلى فى ردهم على مقال لافتتاح بداية عام ٦٩ تراهم يقولون « الشرف كل الشرف ما حزنا والفخر كل الفخر ما حظينا .. بتكرار افتتاح هذا المجلس فى ظل الساحة الخديوية المؤسس على موجبات رفاهية الأهالى ..» وكذلك فى بداية انعقاد الهيئة النيابية الثانية وفى الدور الثانى منها . اذ جاء فى الرد على مقالة افتتاحية « مما زادنا شرفا وابتهاجا ... تكرار افتتاح هذا المجلس فى ظل الساحة الخديوية ..... » وكذلك جاء هذا المعنى فى بداية الدور الثالث سنة ١٨٧٣ ولا غرو فقد كان ذلك أول ظهور أدبى لطبقة الملاك المصرية التى نشأت بفضل اللائحة السعيدية على حساب طبقة الذوات التى كان قوامها عناصر من الأتراك والشراكسة من القواد والحكام والمقربين للعائلات الحاكمة .

اختصاصات المجلس :

ولقد تركزت اختصاصات المجلس حول تنظيم الادارة المالية وتدبير مواردها بطريق مباشر وغير مباشر بالعناية بالاقتصاد القائم . وكان من أجل ذلك أداة توجيه وأداة تدبير ودراسة فعالة .

١ ــ أداة توجيه :

وكما جاء النظام الجديد استكمالا للنظام الادارى من ناحية التكوين واعلاء له جاء أيضا تقوية له ودعما اداريا يمكن الحكومة من دعم سيادتها الداخلية على جميع أطراف البلاد وأداة قوية تعتمد عليها سلطة الحكومة وتعاونها كعمل متسق مع الخطوة التى نالتها فى سعيها لدعم استقلالها الذاتى بفرمان سنة ١٨٦٦ .

كان للحكومة ــ من قبل العمد والمشايخ ومن فوقهم من النظار والمأمورين والمديرين ــ من يصدعون بأمرها فى جباية الضرائب وتدبير السخرة وحفظ الأمن ورسم خطوطه وتمثيل سلطة الحكومة وهيبتها فى الريف ثم صار لها بجانب ذلك مجالس محلية من العمد والمشايخ .

الا أن الخديو وقد زادت رغبته سنة ١٨٦٦ فى انعاش الثروة المصرية الزراعيـــة والتجارية بمختلف وسائل الاصلاح والنظم الغربيه وجد من العسير عليه أن يتجه بذلك بجهازه الادارى القائم بين ملايين المصريين دون أن تتسلح حكومته بوسيلة تقنع بها هؤلاء ليمضوا وغاياته معه لاشاعة فكرة أو دعم اصلاح أو ادخال نظام جديد ولكى تتمكن الحكومة من ذلك رأى الخديو لاقرار هذه الوسيلة تمثيل أعيان المصريين بخمسة وسبعين عضوا ليسهل عليه العمل بهم للتأثير على سائر أطراف الريف بأن يحملوا عن الحكومة أفكارها وأهدافها ويمضوا بها رسلا لها توجيها لمن يمثلونهم عند عودتهم الى ديارهم بعد انتهاء جلســـات المجلس ، بما لهم من الثقة القائمة على الاحترام الشبيه بالتقديس لمجتمع ريفى قائم على الرعاية الأبوية . وقد كان هذا الهدف التوجيهى منسقا مع تخير الخديو لأعضاء المجلس من الضالعين فى الريف وزعمائه العليمين ببواطن ومواطن ثرواته .

ب ـ أداة تدبير ودراسة :

وكما أراد الخديو أن يستفيد من مراكز النواب الاجتماعية لحمل رسالة التوجيه أراد أيضا الإستفادة من خبراتهم ليخلق منهم أداة فعالة فى الاعداد لأهدافه فى الادارة المالية وتنمية الثروة ، فنص على ذلك فى أوامره بانشائه ، لناظر الداخلية ولرئيس المجلس ولمفتش عموم القطر وقال : بأنه التوسع فى عمارة ومدنية الوطن . ثم زاد ذلك توضيحا فى خطاب الافتتاح فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ فقال بأن ذلك مقصور على دراسة المنافع الداخلية الوطنية أى المحلية دون غيرها من المسائل الخارجية مثلا . وجاء النص تأكيدا لذلك فى اللائحة الداخلية (مادة ٢) بأنه دراسة «المنافع الداخلية والتطورات التى تراها الحكومة من خصائصه تصير المذاكرة فيه واعطاء الرأى عنها » . كما جاء ذكر ذلك بالمـــادة الأولى من اللائحة الأساسية .

وهكذا حدد الخديو نشاط المجلس واختصاصاته وكانت كلها حول المنافع الداخلية ولما كان الدارسون المنوط بهم دراسة هذه المنافع الداخلية ملاكا زراعيين ولفيفا من التجار فقد كان معنى ذلك ـ وفقا لأهـــدافه

المالية ورغبته فى معالجة الثقة المالية ـ العمل على تنمية الزراعة والتجارة تلك الرغبة التى كانت تنمو فى نفسه مع الأيام منذ ولايته الحكم وقد كشف الستار عنها منذ اليوم الأول فى خطابه الذى ألقاه من قبل بين السلك القنصلى ، تلك الرغبة التى لم توجد الوسيلة للاضطلاع بها الا بفضل حدة الأزمة المالية التى استحكمت عام ١٨٦٦ فولدت الاتجاه الايجابي لعلاجها وللشعور بالحاجة العاجلة للأخذ بيد الزراعة والتجارة والادارة المالية اصلاحا شاملا للموارد المالية منذ هذا العام .

لقد أراد الخديو بهذا أن يكون من المجلس من وحى أهدافه المالية هيئة استشارية عليا للانتاج الزراعى والتجارى وادارة الملكية الزراعية ومستلزماتها لخدمة أهدافه ، لها أن تدرس دون أن تعترض وفقا لنظامها كل ما يعرض عليها فتنير للحكومة سبل تنمية الزراعة والعناية بالمحاصيل ولا سيما زراعة القطن الذى أصيب بنكسة هذا العام والعناية بالرى وحفر الترع وتطهيرها وتوزيع المياه والتوسع فى اصلاح الأراضى البور لتنمية موارد الضرائب ، والا فكيف يكون عمل المجلس الزراعى ازاء تنمية الموارد المالية ان لم يكن أداة فعالة لتدبير الموارد المالية ودراسة السبل الكفيلة بتوجيه الثروة الزراعية التى تعتبر فى ذاتها وما يتصل بها كل المنافع الداخلية لمصر الزراعية والتى تعتبر العناية بها تنمية للتجارة والزراعة والتى يمثلها نوابها .

وكان من المنافع الداخلية وعلى ضوء الأهداف المالية وبرنامج الخديو ، العمل على توزيع الأراضى البور لاصلاحها ثم فرض ضرائب عليها .

وقد كان متبقيا من عهد محمد على أراض فى الوجه القبلى تبلغ ٢٠٦ر٣٥٨فدانا بدون زراعة لحاجتها الى مياه وكذلك كان موجودا بمصر السفلى ٨٩١ر٦٤١ فدانا بدون زراعة وكان ثمة من الأراضى البور ما يبلغ مليونا ونصف مليون من الأفدنة فى أربع من مديريات مصر السفلى وكانت هذه كلها تمثل موارد وثروة مالية لا ينقصها غير الدراسة والتوجيه التى يعتبر نواب المجلس أهلا لتنميتها واعدادها لتحمل الضرائب وتنمية موارد البلاد .

الدعاية السياسية لأهداف الخديو
بين شكل المجلس النيابى وجوهره الادارى :

وكما استطاع الخديو أن يمثل طبقة الملاك فى هيئة منتخبة على أساس الشورى فيخلق منهم الأداة التى تستطيع التعاون معه فى ثقة ويستطيع بها بلوغ أهدافه أدبيا وعمليا لاشاعة الثقة فى ماليته ، استطاع أيضا أن يضمن هذا النظام قواعد شكلية تكفل له الدعاية لحكمه اشباعا لكبريائه، ولكسب ثقة البيوت المالية والأجانب ليجنى ثمار ذلك أيضا معالجة لمعنى الثقة المالية التى اضطربت فى ظل أزمة سنة ١٨٦٦ » .

وكان لصياغة الكثير من مواد اللائحتين وطبعهما بالطابع الغربى المتضمن بعض قواعد شكل المجالس النيابية أمرا متفقا مع الهدف المالى من وجود المجلس فقد كان منه مصدر دعاية سياسية لحكم اسماعيل .

فهو مجلس قائم شكلا على جوهر مبادىء النظم النيابية باقراره مبدأ الانتخاب العام « مادة ٢٥ » للنواب فيه وللمنتخبين شروط الأهلية وحسن السير والسلوك وللانتخاب نظام موضوع غير مرتجل وللمجلس لائحته الداخلية التى تحتم سير المناقشات وفقا لنظام رتيب — يفتتح بخطبة، ويقوم النواب بتشكيل لجنة للرد عليها (مادة — ٤) و (٥ لائحةداخلية) كما كان للنواب حق التمتع بشىء من الحصانة النيابية (مادة رقم ٥٣ لائحة داخلية) وغير ذلك من الشكليات النيابية الحديثة كوجوب احترام رأى الأقلية وتشكيل لجان لدراسة المشروعات وما اليها .

ولقد كان لأنباء صدور النظام الجديد دوى كبير فى الوسط الصحفى بين الرأى العام الأوروبى حتى أن صحافة انجلترا وفرنسا وبلجيكا فى حديثها عن ميلاد هذا النظام وشكله خلعت عليه من معاييرها الدستورية خلعا كثيرة أبعدته عن حقيقته ومرماه فقالت اذ ذاك صحيفة L'independance Belge من صحف بروكسل بأن مصر على أبواب التحول الى ملكية دستورية برلمانية كما حاولت صحيفة Pans Temps أن تقارن بين ما لأعضاء النظام الجديد من حقوق وما لأعضاء الهيئة التشريعية الفرنسية يومئذ منها ، حتى ذهبت الى حد مقارنة المجلس بمجلس شيوخ

فرنسا المعاصرة ومجلس الدولة بها وكان للسماح للعناصر المسيحية لأن تمثل فى المجلس أطيب الأثر فى الدعاية لاسماعيل والتعليق على سماحة نصره .. بين الرأى العام الأوروبى وجاء عدد ٨ نوفمبر من هذه الجريدة الأخيرة التى كانت تصدر فى باريس أحسن دعاية لحكمه فى حديثها عن المجلس فى شكله واختصاصاته فى انماء الثروة والعناية بالتعليم .

بين السلك القنصلى :

ولقد كان لمحاولة الحكومة الافصاح عن هـذا النظام بين السلك السياسى والصحافة يحمل معنى الدعاية أيضا لحكم يقوم على التعاون بين الحاكم والمحكوم !!

فبعد أن صدرت اللائحتان حاول ممثل فرنسا فى مصر المسيو Cutrey الاتصال بالخديو مستوضحا (١) جلية الأمر فلما سأله عن نظام تكوين المجلس الجديد وأهدافه لم يكن من الخديو الا أن اكتفى باعطائه نسخة من كل من لائحتى المجلس عندئذ ولم يبد القنصل أية موافقة أو اعتراض على الموضوع باسم حكومته وقد جاء فى كتابه لحكومته يوم ٢٩ أكتوبر ما يفسر ذلك اذ لم يجد القنصل فى النظام الجديد ما كان يعنى فرنسا من احتمال سعى الخديو للاستقلال . ولأنه ما وجد الا ليكون أداة يتصل بها الخديو اتصالا مباشرا برؤساء القرى عندما دفعته مصلحته لذلك وهو ما ذهبنا اليه من قبل .

ولشدة دهشة قنصل بريطانيا فى مصر المستر ستانتن بأنباء هـذا النظام اتصل برئيس المجلس الجديد ــ راغب باشا متسائلا بناء على تعليمات حكومته ، عن صحة هـذه الأنباء وحقيقتها كما رددتها الصحف فى الخارج ، فأنكر الوزير كل شىء وأوضح أنها عارية عن الصحة الا ما كان منها خاصا بدعوة الشيوخ كل عام من شتى نواحى الاقاليم لمناقشة الميزانية على أن أعضاء المجلس لم يكونوا كما قال هؤلاء « الشيوخ » ولكنهم كانوا نوابهم .

---

(١) خطاب الخديو لنوبار فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ دوسيه رقم ٣٤/٢ محفوظات عابدين .

وفى باريس كان وقع أنباء نشأة المجلس بين أوساط الأحرار كعمل فريد فى مثله فى الشرق الا أن وقعه كان مقلقا لحكومة فرنسا خشية أن يكون محاولة لسلخ مصر عن تركيا باقامة الحكم الوطنى النيابى فقامت بدافع الفضول تعمل على الاطمئنان على صحة ذلك فاتصل وزير خارجيتها Moustier الذى كان سفيرها من قبل فى الاستانة بنوبار باشا وقد كان ذلك يومئذ فى باريس يسعى للعمل على الاصلاح القضائى فى مصر ، فأخذ ذلك يكشف له عن حقيقة هذا النظام فلم يكن فى رأيه — الا تتويجا لمسعى الخديو لتقوية جهازه الادارى واستكماله على أساس العرف المتبع فى انتخاب رؤساء القرى والاعلاء منه بدافع الرغبة لتنمية الثروة وقد وضع ذلك حدا للشائعات حول النظام الجديد .

فى تركيا :

وطالع المتمدون السياسيون فى تركيا (١) أنباء المجلس ونظامه وما تضمنه من قواعد الشكل النيابى الحديثة بين الصحف وأخصها Levant Herald فاعتقدوا بأن الخديو قد وضع لمصر دستورا ومجلسا نيابيا فاتصلوا بالباب العالى لمعرفة حقيقة الأمر فلما اتصل ذلك بالخديو عن طريق أحد رجاله « كميل بك » كان موقف تركيا الصمت من النظام الجديد عندما جاء رد الخديو لها نافيا كل معنى من معانى السعى للاستقلال أو التمهيد له بهذا المجلس .

وهكذا كان لشكل المجلس دوى فى الوسط الصحفى والدبلوماسى ومادة دعاية له كأمير يأخذ بأسباب النظم الغربية حتى كادت هذه الأنباء التى استقتها هذه الصحف من مراسليها بالقاهرة البعيدين عن مواطن الأمور الا لماما — أن تسىء الى علاقة الخديو بتركيا ولا سيما فرنسا وانجلترا كما تجلى .

وكانت هاتان الدولتان الأخيرتان تعملان على الابقاء على حالة مصر السياسية فى حدود الحقوق المخولة لها من تركيا دون أن تستقل أو ترتمى

---

(١) المرجع السابق .

في أحضانها كلية حتى يتسنى لاحداهما أو كلتيهما العمل على اقرار مصالحهما فيها أو ضمها اليهما رويدا رويدا دون اثارة للمسألة الشرقية لذلك كانت نشأة المجلس مثيرة لفضولهما حول شكله وأهدافه .

فلما أحس الخديو بالآثار العكسية التى كاد اعلان النظام الجديد أن يتركها فى أذهان الوسط السياسى اتصل بنوبار باشا يكلفه بالاتصال بوزيرى خارجية الدولتين لافهامهما بأنه ما قصد من النظام الجديد الا ارساء قاعدة للتعاون بينه وبين شعبه فى ثقة من أجل انماء الثروة فى البلاد وهو ما كان الخديو يريد ابلاغه للرأى العام وحكومتى هاتين الدولتين ليشيع الثقة فى حكومته وماليته بانشاء هذا المجلس وقد كان تنفيذ ذلك على يد نوبار بعد أن سمحت الظروف له من الأهداف المعنية من نشأته — وصدع نوبار بالأمر وانتهز فرصة الوكالة عن سيده للحديث عن النظام الجديد الذى يعرف تقديره للظروف المالية المحيطة بالخديو ودأب يتصل بالصحف داعيا لحكم سيده وكذلك بالدولتين المذكورتين .

ولقد أرسل الى الخديو عن طريق سكرتيره الخصوصى ارام بك كتابا تضمن مجمل نشاطه من أجل ذلك فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٨٦٦ موضحا الوقع الطيب للنظام الجديد على الرأى العام مبينا فى صراحة كيف كلف Prevost Paradol أحد مشاهير الصحفيين المبرزين ليكتب فى جريدة الديبا ، ليرد على ما نشرته هذه الجريدة من مقالين ضد هذا النظام الجديد كما بين ما استكتبه خاصا بذلك فى صحيفة الحرية La Liberté فصدع هذا الكاتب بالأمر وقد جاءت كتاباته فى أعداد سبتمبر وأكتوبر من العام التالى أقرب الى الخيال فيما كتبه عن تطور مصر الاجتماعى والدعاية للادارة المالية المصرية متأثرا بما أملى عليه .

ولم تستطع أية صحيفة من هذه الصحف كلها أن تكشف عن جوهر أهداف المجلس كما حاولنا الكشف عنه من قبل الا صحيفة كانت تصدر فى الاستانة وهى صحيفة Levant Herald اذ قالت بأن الخديو قد اعتمد كثيرا بانشائه هذا المجلس وفى اسرافه على سذاجة أوروبا بهذا اللون الجديد من الفن السياسى من أجل عقد القروض وتدبير المال .

أما عن الخديو نفسه فقد كان يشبع كبرياءه أن يرى بجانبه أثرياء بلاده يلتفون حوله فى مجلس مطبوع بطابع يتسم بالطابع الغربى جذاب يعمل فى جوهره من أجل أهدافه ولا غرو فقد كان يفكر بعقلية شرقية عليها مسحة النظم الغربية فكان اذا تحدث عن هذا المجلس نراه يصفه بأنه مجلس نيابى من حقه النظر فى الشئون المالية فاذا ما تكلم عن انتخاباته الأولى فى خطابه السابق الذى أرسله الى نوبار رفعها الى مستوى الانتخابات الحرة فقد تمت فى نظره ولم يكن ثمة تأثير على الناخبين الأمر الذى كان يتنافى وروح العصر فقد كانت الانتخابات تمضى فى خطة موضوعة بالحكومة وفى حيز رغباتها الموجهة لهؤلاء الناخبين وفى طريق مرسوم — ثم هو يتحدث عنه بفخار بعد ذلك عند ما جد النزاع بينه وبين تركيا عام ١٨٦٩ فيخلع عليه صفات المجالس النيابية الحديثة كما كانت تفعل صحافة أوروبا فى بداية نشأتها ولما افتتح المجلس وألقى خطاب الافتتاح نراه يكرر فى أكثر من موضع ليسمع المصريون والأجانب على السواء بأنه بدأ يحكم حكما شوريا بل أخذ يطرى حكمه من أنه لراحة شعبه الذى جاءت نشأة المجلس من أدلته حتى أنساه ذلك ذكر الباب العالى والسلطان مما حدا باثارة الشكوك حول مراميه من المجلس من جديد فعادت حكومة باريس لسؤالها السابق عن حقيقة المجلس .

كل هذه كانت محاولات الخديو لملء أسماع الناس فى الداخل والخارج منذ صدور اللائحتين وبعدها بأنه قد بدأ عهدا يتعاون فيه مع شعبه لانماء الثروة وعلاج الشئون المالية والثقة بها .

وقد لمس الأثر الطيب الذى تركته هذه الخطبة بين الرأى العام الأوروبى فى الخطاب الذى أرسله نوبار بعد ذلك فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٦ فقد أوضح له فيه تعليقات الصحف الفرنسية الطيبة عن حكمه الذى بدأ فى ظل هذا المجلس .

المجلس اداة الخديو لمراميه :

ولم يشأ الخديو — الحاكم المطلق الذى يرنو لأن يبسط نفوذه على الملكية الزراعية فيوجهها لأهدافه المالية بهذه الطبقة — أن يخلق من

المجلس الا أداة ــ دراسة وارشاد لخير السبل لانماء الثروة الزراعية ونظاما يذعن لارادة الحكومة فى خصائصه ولا غرو فقد جاء المجلس الجديد الحلقة الاستكمالية لجهازه الادارى الذى وجد قبل كل اعتبار لتدبير الادارة المالية فى مصر وقد عبر الخديو عن هذه الرغبة فى لائحتى المجلس فلم يوجد المجلس فى مظهره لدعم الاقتصاد القومى بل للعمل من أجل أهدافه المالية لذلك لم يكن المجلس الا لونا من ألوان نشاط السلطة التنفيذية فى أعمال الادارة المالية للبلاد .

ولقد عبرت الحكومة عن رغبتها عند صياغة اللائحتين فى جعل المجلس رهن اشارتها يصدع بأمرها بشكل لا يعلو عن معنى الهيئة الادارية فى نظامها وحياتها معا حتى تستطيع تحقيق أهدافها منه وجاءت مواد هاتين اللائحتين مظاهر هذا التعبير كما دل على ذلك الواقع عند التطبيق .

فموعد انعقاده ــ سواء تقديمه أو تأخيره ــ دعوته فى دور عادى أو غير عادى كل ذلك ملك غير مشروط للخديو بمقتضى المادتين ١٦ و ١٧ من اللائحة الأساسية وكان الواقع يؤيد ذلك فاذا كانت مواعيد انعقاده قد حددتها اللائحة من منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير من كل عام فلم يكن معنى ذلك الزاما للخديو وحكومته بالتنفيذ فلم يسبق له أن دعى مرة واحدة فى موعده فقد كانت دعوته الأولى مثلا فى نوفمبر سنة ١٨٦٦ ودعوته الثانية فى ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ الى ٢٣ مايو ودعوته الثالثة فى ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ الى ٢٢ مارس كما كانت أولى دعوات الهيئة النيابية الثانية سنة ١٨٧٠ فى أول فبراير من هذا العام وهكذا دواليك بل لقد سبق للخديو أن ألغى حياته عامين فيما بين عام ١٨٧٤ ــ ١٨٧٥ كما تذكر المصادر ولم توجد لهذه الفترة محاضر جلسات كما غير مكان انعقاده مرة وجعله فى طنطا فى أغسطس ١٨٧٦ فى دور غير عادى ولم يكن ذلك بدعا اذ علمنا أنه كان ينظر اليه على أنه هيئة ادارية مجردة من الحقوق ثم هو يفتتحه دائما بخطبة افتتاح تقصر أو تطول حسبما يرى دون أن يقطع فيها الأعضاء بشىء (مادة ٤ و ٥ لائحة أساسية) تتخذ دائما أداة توجيه أو اقناع بما يرى أو الزام بتوجيهات خاصة وهو ما حدث فعلا فى جميع جلسات الافتتاح طيلة حياة هذا المجلس ثم هو يفرض على الأعضاء الحضور (مادة ١٢) والا فلتوقع

العقوبة على المتخلفين منهم حتى لكأنهم موظفون بل كان للخديو الحق فى « تعديل أعضائه وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة » (مادة ١٧ لائحة أساسية) وكان يحتم على كل الأوامر التى تصدر من أجل ذلك بأن « تتلى بمجلس الشورى فى الحال ويجرى العمل بمقتضاها » (مادة ٤٤ داخلية) ومن المسائل التى لها دلالة خاصة بين نصوص اللائحة الداخلية تعيين رئيس المجلس ووكيله « من طرف الخديو » (مادة ٣ لائحة داخلية) فانه لكى يطمئن الخديو على سير الأمور فى المجلس وفق رغباته ولكى يسهل عليه املاء ارادته عليه رأى ألا يكون الرئيس ووكيلاه منتخبين من بين عناصر الملاك الفلاحين المصريين بل من خلصائه الأتراك الموالين له مثل اسماعيل راغب الى عبد الله عزت الذى احتكر رئاسة المجلس من ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ الى ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ الى قاسم رسمى ونظرا لأن الرئيس هو الممثل الفعلى للخديو فقد منحه سلطات واسعة فهو المنوط بضبط الجلسات (مادة ٥٧) ـ له أن يؤخر عقد المجلس من يوم ليوم ولو كان عدد الأعضاء مستوفيا (مادة ٥٨) كما كان بيده وحده الاذن بنشر أى شىء عن المجلس (مادة ٥٤ داخلية) وقد كان ذلك محرما على الأعضاء لسرية الجلسات وهو الذى يؤدى وظيفة الرئاسة عليه دون التدخل فى المناقشات (مادة ٣٧ داخلية) ليتمكن بهذا من مهمته .

وكان المجلس تابعا فى تصرفاته لوزير الداخلية كحلقة اتصال بينه وبين المجلس المخصوص أو الخديو كأية هيئة ادارية فى مصر يومئذ فاذا كان له أن يتداول فيما تفرضه عليه الحكومة ليبدى رأيه دون أن يكون لذلك صفة الالزام للحكومة فلم يكن له حق الاقتراح أو مناقشته فى أى شىء الا بعد الاستئذان من الداخلية عن طريق رئيسه فيما يقدمه أحد أعضائه من الموضوعات .

فكان اذا تقدم عضو باقتراح يعرضه رئيس المجلس على الهيئة لتقرر استحسانه للمداولة أولا فاذا تم لها ذلك أرسلت صورته الى الداخلية لتقر المضى فى دراسته فاذا ما بلغت المجلس موافقتها شكل ذلك من بينه لجنة منتخبة لدراسته وبعد أن تبحثه يعرض على المجلس « وباتمام المذاكرة

واعطاء الرأى يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية » (مادة ٢١ و٢٢ لائحة داخلية) وللخديو أن يقره أو لا يقره حسبما يرى .

ولقد حرم الخديو فى لائحة المجلس الداخلية نشر محاضر الجلسات (مادة ٥٤) فكان ذلك متسقا مع رغبته التى عبرت عنها نفس اللائحة فى جعل الجلسات سرية حتى لا تكون مداولاته وسيلة لكشف أساليب الحكومة فى استغلال سذاجة النواب بمختلف آيات التضليل ولكيلا يكون مجالا لتعليق الأوساط الأجنبية والاساءة الى الحكومة ولكى تستطيع الحكومة أن تمضى تحت ستار كثيف من السرية الى أهدافها دون أن تنكشف أساليبها ولقد كانت ثمرة ذلك أن ذهبت معظم الكتابات الصحفية التى دارت حول نشاط المجلس الى حد الخرافات استنادا الى الواقع الذى يلمسه المرء من مقارنته ما كتب عن المجلس وما دار فى جلساته فضلا عن أن سرية الجلسات كانت من طابع الحكومة الاستبدادية وظلا من ظلالها .

شكل النظام الجديد ومصدره :

لم يكن الخديو عند وضع هذا النظام مستهدفا اعادة نظام جده الشورى الذى أنشىء عام ١٨٢٩ شكلا وموضوعا أو تكراره فى صورة أخرى وان كان يريد أن يعيد الى الحياة مبدأ الشورى الذى سبق أن تقرر وآمن بقيمته بل كان يريد نظامه ذا طابع جديد وقد تميز عن نظام جده الى حد كبير وبصفة خاصة من ناحية الشكل وفى قيام اختصاصاته حول نقطة الادارة المحلية وكان الاختلاف بين النظامين قائما بمقدار الاختلاف بين أهداف الخديو وأهداف جده من انشاء النظامين ذلك الذى كان ثمرة الظروف المالية والادارية المتطورة فى عهد الخديو .

ولقد تأثر الخديو كثيرا ــ عند صياغة شكل النظام الجديد ــ بالنظام التشريعى الفرنسى فلقد كتبت صحف بروكسل وباريس عند صدوره تكشف عن هذه الحقيقة حتى بلغ تعليقها عليه حد الاسراف وكان طبيعيا

أن ينقل الخديو الصورة من منظم فرنسا اذ تربى فى أحضانها ليصــوغ فكرة الشورى كما كانت تفهمها عقليته الشرقية التى لا تؤمن بغير الحكم المطلق .

ولقد جاء تخيره لهذا النظام فى كثير من مواده واختصاصاته فرنسيا ولكن من وحى نظم الملكية القديمة لا من نظم فرنسا المعاصرة وبهذا جاءت صياغته وتشكيله من طبقة الأعيان فرنسية فى مجموعها وان كانت قائمة على العرف المصرى فى انتخاب رؤساء القرى والاعلاء به وكانت طريقــة الترشيح الفرنسية للعضوية هى وحدها المعمول بهــا حتى أن المرشحين الرســميين كانوا لا ينجحون فى دوائرهم فحسب بل لا ينافسهم فيهــا منــافس ..

الفصل الثانى

مجلس شورى النواب فى خدمة أهداف الخديو المالية ١٨٦٦ ـ ١٨٦٩

كان طبيعيا أن يبدأ المجلس نشاطه فيضطلع بالغرض الجوهرى الذى أنشىء من أجله ليكون محور هذا النشاط .

تدبير الموارد المالية بطرق مباشرة وغير مباشرة :

ولقد بدأت حياة المجلس بتوجيه من الحكومة لاسعافها فى أزمتها المالية ببعض الترتيبات واعداد الموارد المالية وتنمية مصادرها وامكانيات الملكية الزراعية لتستوعب المزيد من الضرائب .

وكان التوجيه لهذه الهيئة يتم كما يرى الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده فى مذكراته بمبعوث يرسله الخديو وقت المداولة ليخبر الأعضاء بارادة جنابه وكان هؤلاء « يقررون ما يريد بعد مداولة صورية » .

الادارة المالية :

اهتم المجلس بتنظيم الادارة المالية بما يعزز أهداف الحكومة المالية وكانت تلك تستفيد من اقتراحات النواب اذ كانت لا تسمح باقتراحات الأعضاء الا اذا كانت موجهة لخدمة أغراضها عموما ، ولم تنفذ من رغبات النواب الا ما رأته لازما لها ، فلم يعجبها مثلا ما رآه بعض النواب من ضرورة جباية الضرائب فى موعد جنى المحصول الزراعى اذ سرعان ما رفضت ذلك الاقتراح لأنها كانت مرتبطة اذ ذاك بسداد ديونها فى المواعيد المحددة لسداد هذه الأموال الأميرية ورغم ذلك لم يستطع النواب الا الموافقة على اتجاه الحكومة رغم حيوية هذه المسألة بالنسبة اليها ولقد لفت وزير المالية ـ اذ ذاك « حافظ باشا » نظر النواب بهذه المناسبة الى ضرورة العمل على

معاونة الحكومة فى ذلك الوقت فى الوفاء بالتزاماتها المالية التى تعاقدت عليها مع المدينين .

وبقدر ما كانت الحكومة تسعى للاستفادة مما يثيره النواب لخدمة أغراضها كانت تثير رغباتها عن طريق بعض النواب فيحملونها عنها فى صورة اقتراحات ، من ذلك ماحدث حول اصلاح نظام العهد ، وقد نشأ هذا النظام منذ عهد محمد على كأداة لجمع الضرائب عن طريق تعهد بعض الأفراد بمسئولية أداء هذا العمل أمام الحكومة . ونظرا لانحدار هذا النظام وفساده فى عهد اسماعيل اقترح بعض النواب الغاءه ، اذ ذاك قوبل اقتراحه باستحسان من الحكومة والنواب معا ، فقد كان بالنسبة للحكومة غير متسق وسياستها فى تنمية موارد الميزانية واصلاح الادارة المالية ، وكان بالنسبة للملاك غير متفق ووضعهم الاجتماعى فى ظل نظام الملكية القائم .

ولقد أحال المجلس هذه المسألة على لجنة من النواب فدرستها ولما عرضت تقريرها على المجلس قرر فك العهد جميعها فوافقت الحكومة على ذلك ونفذته فعلا .

وكان من مشاكل الملكية الزراعيـة مسألة تحصيل الأموال وضرورة ضبطها فى المديريات لمنع العبث فى قيد المتحصلات منها ، وكانت هذه المسألة تهم النواب الملاك الممثلين فى المجلس كما كانت تهم الحكومة لصيانة ايراداتها فما ان تقدم أحد النواب باقتراح تنظيم ذلك حتى استحسنته الحكومة لأنه كان من شأنه أن يعمل على اصلاح الادارة المالية ؛ عندئذ أحيل اقتراحه على لجنة ، فلما درسته اقترحت اتباع طريقة تحفظ حقوق الأهالى وسرعان ما وافق على ذلك اسماعيل صديق ووعد بتنفيذه وقد تبع ذلك فيما بعد قرار المجلس باعتماد درجات ترتيب الضرائب فى كل مديرية اتماما لما بدأه كما وجهت الحكومة المجلس لتنظيم الضرائب الخراجية (١) .

ولما كان اهتمام الحكومة بالمجلس مركزا حول توجيه البحث عن موارد مالية جديدة منذ البداية فقد نشط باحثا وراء ذلك لعلاج صدع الميزانية

(١) الوقائع المصرية ١٨٧١/٤/٨

وقد حاولت الحكومة به انشاء ألوان من الضرائب الجديدة ثم بهيئة الملكية الزراعية لتقبل المزيد من هذه الضرائب .

حاولت الحكومة فرض ضريبة جديدة تستهدف العمل على تنظيم التعامل بين الناس ونظرا لأن هذه الضريبة لم تكن اذ ذاك معروفة بين الناس فقد لجأت الى المجلس تفرضها عن طريقه بعد بيان أهميتها كى تجنى من وراء اقناعه بها والموافقة عليها قدرة على جبايتها من الناس فتقدم اسماعيل المفتش رئيس المجلس وراغب باشا بشرح واف عنها للنواب ثم حبذا العمل بها فى استغلال لسذاجة النواب بشتى الطرق حتى وافق المجلس على هذه الضريبة .

وانتهزت الحكومة اثارة بعض الأعضاء موضوع السخرة فحاولت عن طريق ذلك فرض ضريبة جديدة .

حاول بعض الأعضاء بحث مسألة السخرة القائمة على استخدام كبار الموظفين والعمال الزراعيين فى القيام بمشروعات الحكومة وعلى استغلال الملاك الكبار من الأتراك والشراكسة من أصحاب الأبعاديات — هذه الطاقة البشرية فى مزارعهم . استهدف هؤلاء فى استئناس رأى زملائهم — القضاء على نظام السخرة القائم حتى لا يكون أداة تجرد الملكية الزراعية عن عمالها الزراعيين ونشل طاقتهم .

كان الواقع يستدعى اصلاحها بما يتفق ومصلحة الانتاج الزراعى وبالقدر الذى يسمح به الاقتصاد الطبيعى القائم . ولكن بعد دراسة رفضت الحكومة اصلاحها ووافقت على الابقاء عليها .

وقد انتهزت هذه الفرصة وهى بصدد تنمية ايراداتها فأوعزت بضرورة فرض ضريبة جديدة على المواشى المخصصة لأعمال الزراعة لمواجهة ما تتطلبه أعمال المنافع العامة التى تتطلبها السخرة من شراء أدوات وخلافه فأذعن المجلس لرغبة حكومة القاهرة وفرضت الضريبة بموافقته بمقدار عشرين قرشا فى السنة على كل رأس باستثناء الجمال اذ فرض على كل رأس منها ثلاثين قرشا أما الحمير فقد عرض على كل منها عشرة قروش .

البدل العسكرى :

وفى مجال البحث عن موارد مالية أخرى وجدت الحكومة موردا ماليا جديدا فى تقرير الاعفاء من البدل العسكرى نظير جعل مالى .

وعرضت الحكومة ذلك المشروع على المجلس فاستحسنه النواب وكان أمرا طبيعيا أن تستحسنه طبقة الملاك وتسعى الى تنفيذه لينفسح المجال أمام كل منهم لافتداء أتباعه من الجندية بدفع البدل العسكرى فلم تكن الجندية حتى وقتئذ تشجع على الانخراط فى سلكها وذكريات حروب محمد على لاتزال ماثلة فى النفوس كما كانت أساليب الجندية بطبيعتها تدفع للنفور منها لذلك ما كادت الحكومة تعرض ذلك المشروع على المجلس حتى وافق على دفع البدل العسكرى نقدا ، ومن ثم استطاعت الحكومة أن تفتح لماليتها مصدرا كبيرا لتنمية ايراداتها على حساب هذه الفئات بل وعلى حساب الطبقات الفقيرة ذاتها أيضا فقد كان ذلك القانون مدعاة لحثهم على ما هم عليه من فقر الى الاضطرار الى ارهاق أنفسهم من أجل التخلص من الخدمة العسكرية ليضمنوا لأبنائهم العافية بدل المعاناة من سيئاتها .

توزيع الأراضى البور وتنمية مصادر الضرائب :

وكان من المسائل التى اهتمت بها الحكومة أيضا وعرضتها على المجلس مسألة الأراضى الناشئة من زيادة المساحة من أرض صالحة وأراض بور ، وقد أرادت أن تخلق منها موردا ماليا للمستقبل فعرضت على النواب مشروعا لضمها للملاك فى حدود نظم مالية خاصة ، وقد جاء اهتمام النواب بهذا المشروع كاهتمام الحكومة يستهدف المصلحة الذاتية لا القومية ، لأنهم كانوا يسعون لضمها لأملاكهم ، فلما اقترح بعضهم « ضمها أو اضافتها بالمال » ، الى أصحاب الأطيان المتداخلة فيها أو الملحقة بها ، قرر المجلس بعد دراسة هذا الموضوع بلجنة خاصة قرارا يحقق رغبة الطرفين فى نظام خاص ، ومن الممكن أن نلمس أثر هذا القرار اذا علمنا أن عهد اسماعيل قد ورث من عهد جده من الأراضى البور

ما يبلغ ٥٠٠ر٥٠٠ر١ فدان (١) كانت موزعة فى مديريات مصر السفلى ، ولم يكن ينقصها اد ذاك غير المياه لتصبح أرضا زراعية فكان ضمها كلها أو بعضها للملاك لا ينمى الموارد المالية فقط بل يزيدها تأهيلا للزراعة واستعدادا لتقبل المزيد من الضرائب .

حجج الملكية :

ويمضى المجلس ليحقق الحكمة من وجوده فتجد الحكومة فيما أثاره (٢) بعض الأعضاء ـ من اقتراح بالعمل على صيانة حقوق من لم يسجل ملكيته بعد ـ سبيلا ينمى ايراداتها فتهتم بذلك عندما وجدت فيه موردا جديدا فقد كان ثمة أراض كثيرة غير مسجلة هذا فضلا عن أن الحكومة كانت قد سبق لها أن قررت توزيع الآلاف من الأراضى البور نظير مالية خاصة وكان الأمر بالطبيعة يستدعى تسجيلها وكان معنى تنفيذ ذلك فتح موارد مالية جديدة للميزانية المتداعية ، وقد قضى قرار المجلس فيما يتعلق بحجج الملكية بالعمل على ترغيب الأهالى بتحرير حجج أملاكهم بالمحاكم والتصريح لكل مالك باثبات ملكيته أمام القضاء وأن يحرر الحجة بذلك أمام المحكمة .

وهكذا استطاعت الحكومة بوسيلة وأخرى أن تعمل بواسطة هذا المجلس على اسعافها باعداد الموارد المالية ، من بيع أراضى الفيضان وأراضى الجزائر وضم الأراضى البور للملاك نظير نظم مالية ثم ايجاد موارد جيدة جديدة للخزانة الخاوية بفرض ضرائب جديدة على الأراضى البور والمالحة والبرارى وتوسيع المساحات المزروعة بالتشجيع على اصلاحها لزيادة امكانياتها على تقبل ضرائب أخرى وقد جاءت هذه القرارات تدعم هدف الحكومة من خلال تكليف الطبقة المالكة بالتزامات جديدة وإفادتهم ... الشيء بطريق غير مباشر وقد استثنت توزيع أراضى المدن واحتفظت ... منها موردا ماليا كبيرا عند بيعها للاسكان .

---

(١) Mc Coan : Egypt as it is p. 182.

(٢) ٢٨٠ ، ٢٨١ ـ ١٨ مارس سنة ١٨٦٩

ولقد أثار بعض النواب مسألة الأراضى البور مرة ثانية بعد ذلك فيما يختص بامتلاك الأراضى الواقعة على جانبى ترع الاسماعيلية فاستحسن المجلس ذلك كما رحبت الحكومة بدراسته اذ وجدت فيه أداة لزيادة المساحات الزراعية وتنمية الانتاج الزراعى وبالتالى مصدرا جديدا من مصادر المال ، وقد تناقش المجلس فى هذا المشروع مهتما بتحديد هذه الأراضى وبيعها وطرق تسليمها لمن يرغب حتى قرر فى النهاية اعطاءها للراغبين بمثل الطريقة التى اتبعها المجلس فى توزيع الأراضى البرارى السابقة بالمجان لآجال محدودة على أن تدفع الضرائب بعد مضى مدة وقد أصدر الخديو أمره بتنفيذ ذلك الى الداخلية .

الدعوة الى معالجة صدع الميزانية :

ولم يفت الحكومة وهى تجد ساعية لتنمية مصادر المالية بشتى الوسائل الممكنة أن تعمل بوسائلها لاسعاف الخزانة الخاوية بمد مالى سريع ، وكان ذلك عن طريق القروض الداخلية والخارجية وكان المجلس سبيلها الى ذلك :

اشتدت الأزمة المالية وزادت تعقدا فى سنة ١٨٦٨ وعجزت الحكومة عن دفع مرتبات الموظفين وقد مثل هذا العام شحا كبيرا فى انتاج الحبوب كما نزل فيه الصادر من القطن الى النصف كما ضغط الفلاح بكل الوسائل التى كان المجلس احداها ، كى يوافى الخزانة الخاوية بشتى الضرائب فلم يجد الخديو بدا من عقد قرض جديد لمواجهة سداد فوائد الديون وجزية الباب العالى ودفعيات شركة القنال مما ينوء به دخل مصر فى ذلك الوقت وقد تراوح بين ١٣٠ — ٢٥٠ مليونا من الفرنكات وكان الخديو يرنو الى هذا المجلس بين هذا العسر المالى كى يقف بجانبه فى أزمته المالية لاسعاف الخزانة الخاوية ولقد بدأت المفاوضات مع بعض البيوت المالية الفرنسية التى كان يمثلها المسيو Gernuchi وقد قدم للخديو مشروع قرض ولكن ما كادت المفاوضة تمضى الى نهايتها حتى توقفت وتراجعت الحكومة عن اتمام هذا القرض ولم يجد صاحب المشروع مبررا لهذا التراجع الا خوف الخديو من التدخل المالى الفرنسى

فى شئون مصر . وكان ذلك تعليــلا ساذجا أما الخديو فكانت حجتــه هى عدم ملاءمة شروطه ورغبة الحكومة فى جعله وطنيا بحجة ابعاد النفوذ الأجنبى وكانت حجة واهية فالقروض السابقة كانت من بيوت أجنبية .

وواقع الأمر ، هو أن وقف مفاوضات القرض كان حركة بل ومناورة بارعة من حكومة الخديو والمجلس منعقد فى دوره العادى فى ١٦ مارس سنة ١٨٦٨

أراد أن يستغل الظروف القائمة كى ينال به مزيدا من المال والايرادات على أساس كسب ثقة النواب ومعاونتهم ، بالاقناع والحث القائم على غير ذى موضوع .

بدأ يمد يده لاحدى البيوت الماليــة ولكنه توقف قليــلا اذ شاء استغلال سذاجة المجلس ليحل ذلك محل هذه البيوت فى أداء القروض ولكى يمده بجانب ذلك بمزيد من الضرائب ، فلما استطاع التأثير عليــه بسهولة ورفع الضرائب كانت موافقة المجلس حينذاك على عقد قرض داخلى — مبدأ ، مكن الخديو من المضى فى اتجاهه الأول .

وكان المجلس بعد أن افتتحه الخديو فى هذا العام قد شكل من بينه — بتوجيه من الحكومة — لجنة للحالة المالية توطئة لاصلاحها ولقد ألقت اللجنة بيانها على المجلس بعد أن أوقفت الحكومة مفاوضاتها لعقد القرض المذكور محاولة بمختلف ألوان التضليل كسب معاونة النواب بتبرير ضيقها المالى .

قد رأت اللجنة أنه نظرا لحاجة الحكومة لعقد قرض جديد فانها تناشد فى سذاجة نواب المجلس أن يكفوا البــلاد شر عقده من الخارج وبهــذا الأسلوب استطاعت الحكومة أن توجه المجلس لغايتها لعقد القرض فى داخل البلاد وقد كان ذلك هو الهدف الكامن وراء الاقنــاع بالمغالطات فوافق المجلس على ذلك مبدئيا وألف لجنة لدراسة الحالة المالية دراسة مفصلة !!

وبعد هذه الدراسة التى كانت مصادرها وزارة المالية التى كانت تصنع الميزانيات والأرقام صنعا طلعت اللجنة على المجلس بمغالطات مالية كبرى أوحت بها هذه الوزارة عن قصد لأهدافها فأدانت العهد السابق لاسماعيل وأبرزت عهد الأخير الى أن أعلنت أن الميزانيــة بهذا فى احتياج — زيادة

على ما مضى – الى ستة ملايين من الجنيهات لرد الصدع المالى عن ثلاث السنين ٦٧ و ٦٨ و ١٨٦٩ – لذلك فهى ترى حلا للموقف أن يعمل المجلس على منع الحكومة من الاستقراض الخارجى بالقيام أولا بزيادة ضريبة الأراضى بمقدار السدس وكذلك ضريبة النخيل ثم الضريبة الشخصية لمدة أربع سنوات تبتدىء مؤخرا من سنة ١٨٦٧ وبهذا شاءت أن تحمل النواب دينا منذ هـذا العام رغبة فى تنفيذ القرار مؤخرا بأثر رجعى ، ولم تكتف بذلك بل رأت عقد قرض داخلى يكفى ما تبقى على الحكومة من الالتزامات المالية بعد ذلك .

ورغم حيوية هذه المسألة فقد وافق المجلس على ما جاء بالتقرير الذى أرفق بمشروع ميزانية سنة ١٨٦٨ ... وليس ذلك بدعا . ألم يكن هيئة ادارية ؟ !

ثم يعود وزير المالية بجلسة أخرى خصيصا لمناقشة هذا القرض وليبدى رأيه فيه ويبرره فقال بأن حصيلة الضريبة التى تقررت فى أربع السنوات المذكورة تعتبر دون العمل على رد الميزانية لحالتها الطبيعية وقد قدرها بثلاثة ملايين من الجنيهات لذلك فقد ناشد المجلس الموافقة على أن يكون ثمة قرض جديد يمكن الحكومة من ذلك . ورأى أن تكون قيمته ستة ملايين من الجنيهات فوافق المجلس .

استطاعت الحكومة رفع الضرائب وقد كسبت من المجلس موافقته على مبدأ القرض ؛ بعد هذا بدأت الحكومة تستغل ذلك فى المضى فى اتجاهها الأول وعقدت قرضا من بيت أوبنهايم بمبلغ يزيد عما قدرته الحكومة لحاجياتها .

الاقتصاد الزراعى :

وكان للحكومة بجانب هذا نشاط آخر فى مد الميزانية وتغذيتها بالمصادر المالية بطريق غير مباشر بمحاولة النهوض بالاقتصاد الزراعى وتنمية الثروة الزراعية لتزيد من قدرة هذا الاقتصاد على الوفاء بالتزاماته المالية وزيادة الدخل القومى وقد جاء ذلك أمرا مكملا لنشاطها الأول وقد شاءت الاستفادة من خبرات النواب لدراسة طرق النهوض بهذا الاقتصاد .

عرضت عليه مشروعات خاصة بالعناية بزراعة القطن وسرعان ما استجابت لاقتراح (١) أحمد الشريف عمدة ابيار غربية الخاص بانشاء تفاتيش للزراعة تكون بمثابة مجلس أعلى للاشراف على شئون الرى والزراعة وقد رأى ذلك اعانة من لا يستطيع زراعة أرضه وتحرير بيان ــ كل عام ــ عن الأهالى المهتمين باصلاح أراضيهم لمكافآتهم .

استحسن المجلس ذلك الاقتراح ؛ ولما وافقت عليه وزارة الداخلية كما هى العادة دائما فى الاقتراحات قبل دراستها تناوله المجلس بالدراسة حتى أصدر قرارا بتأليف مجالس زراعية يكون أعضاؤها من الموظفين الفنيين تسمى بمجالس تفتيش الزراعة على أن يكون منهما مجلسان فى الوجه البحرى وثلاثة مجالس فى الوجه القبلى .

واهتم المجلس أيضا بالرى فهو أمر مرتبط بتوسيع رقعة الأراضى الزراعية وبتنمية مصادر المال بطريق غير مباشر ، فتقدم لفيف من الأعضاء عن الوجه البحرى وآخر عن الوجه القبلى باقتراح تطهير الترع والعمل على تعميم مياهها والاكثار من شق الترع وتطهيرها (٢) ، ولقد شكلت لجنة لدراسة شئون الرى بعد موافقة وزارة الداخلية فقرر المجلس بعد هذه الدراسة ضرورة تنظيم المحصولات الصيفية فى الوجهين البحرى والقبلى بما يتفق وحاجات الأراضى من المياه ، فأصدر الخديو قراره بهذه التنظيمات لتنفيذها ، كما قضى القرار باصلاح الطرق الزراعية .

ثم اهتم المجلس بعد ذلك بدراسة الجسور الموجودة فى الصعيد بحيضان الرى ثم بأعمال القناطر (٣) واستمع النواب لمناقشات كثيرة حول هذه الشئون وعن الأطيان الراكدة فيها المياه وطرق تصريفها ثم أصدر قراره برسم الوسائل الواجب اتباعها فى ذلك ، ولما رفع هذا الأمر الى الخديو أقره وأصدر الأمر بتنفيذه للداخلية كما قضى بتنظيم المياه الراكدة فى أطيان الوجه القبلى باقامة الهدارات والقناطر .

---

(١) الوقائع رقم ٢٨٢ ــ ٢٩ مارس ١٨٦٩
(٢) الوقائع رقم ٢٧٥ سنة ١٨٦٩
(٣) الوقائع رقم ٣٥٠ ــ ٢٧ مارس سنة ١٨٧٠

كما درس المجلس غير ذلك من المسائل التى تعمل على استقرار الملكية وتوفير المياه ومعالجة الأراضى التى تحتبس فيها المياه .

الادارة المحلية :

ولم يفت المجلس بجانب نشاطه من أجل تدبير الموارد المالية وتنظيم الادارة المالية والنهوض بالاقتصـــاد الزراعى والرى وما يمت بذلك من سبب أن يهتم بالادارة المحلية كجزء مكمل للجانب الأول .

كانت الحكومة يهمها أن تدعم الادارة المحلية فى الأقاليم وتعمل على استقرارها كما كان يمثلها المشايخ والعمد فى القرى وهم أدواتها من أجل بلوغ أهدافها المالية من المجلس لذلك رحبت بما تقدم به بعض النواب (١) من طلب تنظيم تعيين المشايخ بشكل يشرف عليـــه المدير ومفتش عموم الأقاليم ومنع عزلهم الا فى حالة ارتكاب احدى الجنح فاستحسن المجلس المداولة فى ذلك ولما وافقت الداخلية ناقش المجلس ذلك الاقتراح وقرر تنظيم ذلك العمل وتجديد عدد المشايخ بمعرفة الأهالى مع تكليف المديرين للتحرى عنهم حتى لا يعزل أحد منهم ا لااذا ارتكب احدى الجنح .

بجانب هذا اهتم المجلس بتنظيم المبانى فى المدن والقرى ورسم خرائط عن مبانى كل بندر وفتح الشوارع (٢) وقد أصدر الخديو أمره بتنفيذ ذلك للداخلية .

كما اهتم بالادارة القضائية من خلال اهتمام الحكومة بها فأصدر قراره بانشاء مجلس محلى « محكمة ابتدائية » فى كل مديرية ومجلسين استئنافيين فى الوجه القبلى وقد صدر بذلك مرسوم خديوى ثم عاد ثانيا بالاهتمام بالادارة القضـــائية وذلك بناء على شكوى الأهالى من قصـــور محاكم الاخطاط وعدم كفايتها ولما اقترح أحد النواب زيادة عدد المحاكم استجابت الحكومة لاقتراحه فأصدرت لائحة بتنظيم قواعد التقاضى والقضاء .

اضطلع المجلس صاغرا بمهامه التى حددت له وكشف نشاطه فى صدارة خباياته عن جوهر أهدافه وكان فى ذلك ارادة الخديو ونظاما اداريا لا نيابيا

(١) الوقائع ٢٨٠ — ١٥ مارس سنة ١٨٦٩

(٢) الوقائع — ٢٩ ابريل سنة ١٨٦٩

يستجيب لدراسة أغراضه ويعمل على طبع أوامره بطابع الشرعية فى شكلها العام لا فى جوهرها فى استناد الخديو الى الرجوع الى نواب شعبه ! ... وقد عاونه فى ذلك كثيرا فى تحقيق اصلاحاته المالية والاقتصادية والادارية فى البلاد وان لم ينجح تماما فى ذلك .

على أنه رغم هذا فقد حاول بعض المؤرخين الأجانب النظر اليه نظرة جدية من خلال معايرهم الدستورية محاولا التدليل على خلوه من المعارضة ، فذكر ما كون عند بداية انعقاد المجلس مرددا اشاعة سمعها اذ ذاك فى القاهرة عن المجلس دون أن يحققها تاريخيا وهى أن النواب رفضوا الاذعان لتوصية شريف باشا وزير الداخلية من ضرورة انقسامهم الى مقاعد اليمين ومقاعد اليسار أى بين معارضين ومؤدين للحكومة ... وأنهم عند ما سمعوا ذلك آثروا الانضمام الى الحكومة . !!

وليس بين الأساليب التاريخية كلها ما يؤيد هذا الزعم بل انه لو صح ذلك لدل موقف النواب على حقيقة هذا النظام كما انتبهنا اليه فى الفصل الأول — تلك الحقيقة التى أكدتها ليدى ووف جورون التى عاصرت حياة نظام شورى النواب وذلك باتصالها ببعض النواب وقد كتبت تؤكد بأن لم يكن ثمة من بين أعضائه ما يجرؤ على معارضة الحكومة وقد عزز ذلك الرأى المؤرخ مالورتى من أن المجلس لم يعد الهيئة الادارية لا النيابية وانه لا يستطيع أن يمثل الا ارادة حاكم مطلق للبلاد .

على أن المجلس رغم هذا لم يحقق آمال اسماعيل فيه تماما فقد أسرف فى اتخاذه أداة تحقق هدفه من اصلاح الادارة المالية وتدبير موارد المال لذلك ما كاد يمضى به طويلا حتى كانت الأزمة المالية قد استشرت مما دفع بالخديو الى معالجتها بوسائل أخرى غير المجلس امتصت نشاطه وانهكت كاهل الملاك .

وفى ظل اشتداد الأزمة المالية وما انتهت اليه من تأثر على النواب وعلى العلاقات بين الخديو وتركيا بدأت بذور الحياة النيابية تختمر لتنمو بعد ذلك بنمو الروح القومى .

الفصل الثالث

تطور نشاط المجلس وبذور الحياة النيابية
١٨٦٩ – ١٨٧٨

بقدر ما ارتبطت نشأة نظــام شورى النواب بنشأة المسألة والأزمة المالية ارتبط تطور حياته ونشأة البذور الأولى للحياة النيابية فى هــذه الفترة بتطور هذه المسألة ، ولا غرو ، فقد كانت جزءا منها وذلك بدافع ما كانت تتركه من آثار سيئة فى نفوس النواب من تذمر وقلق ، كانوا يدركون من خلالها بالمعاناة ادراكا مباشرا الفكرة السياسية لنظام الحكم المطلق القائم وسيئات ادارته وبدافع ما كانت تؤثر به هذه الأزمة على كيان الخديو المالى والسياسى بما كان يدفعه الى الشعوب بمزيد الحاجة الى الاستناد الى المجلس وتصريف مشاكله المالية وما تطورت اليه مما كان يرتد فيمكنهم بالتالى من التعبير عن مشاعرهم فى ثوب جديد .

بدأت الأزمة المالية تشتد منذ سنة ١٨٦٩ رغم محاولات اسماعيــل لحلها عن طريق المجلس كما بدأت الحالة الاقتصادية تتعقد حتى انتهى الأمر الى نهايتها المحتومة بفرض الوصاية الأجنبية سنة ١٨٧٦ وانتقال سلطات اسماعيل على يد حكومة أجنبية سنة ١٨٧٨

ورغم أن المجلس كان يسير فى هذه الفترة وفقا لنظامه لكن حيــاته استطاعت أن تساير انعكاسات تطور هذه الأزمة حتى تطورت الى الايجابية التى حملت معان جديدة من الروح النيابى التى كانت فى جوهرها تستهدف فرض الرقابة على الخديو يغذيها ما نجم فى ظل هذه الأزمة المالية من أزمات ثقة متلاحقة انعكست آثارها على حياته بطريق مباشر تارة وغير مبــاشر تارة أخرى . .

كان ثمة أزمة ثقة بين الملاك والخديو لمسئوليته عن تدهور الوضع الاقتصادى والمالى لكنها من التعبير عن ذاتها فى طليعة هذه الفترة ما نجم بين الخديو وتركيا من أزمة ثقة أخرى زادها حدة اسراف اسماعيل مما نمى روح القلق ضد الخديوية حتى تجلى ذلك نشاطا نيابيا يعبر عن معانى ذلك القلق يتجه فى جوهره كبذور أولى لفرض الرقابة عليه .

وفى نهاية هذه الفترة كان ثمة أزمة ثقة أخرى بين الخديو والدائنين الأجانب جاءت ثمرة تطور المسألة المالية ، أزمة انتهت بفرض الوصاية على مصر بل ونقل سلطات الخديو اليهم ، وكان طبيعيا أن ترتد تلك لتمكن الروح الأولى من الوجود ولكن فى ثوب جديد بدا فى صورة أوضح فى محاولة منح الأعضاء اختصاصات جديدة ليمكنهم من معاونته على حل ما ترتب على تطور المسألة المالية من تبعات فرضت عليه وعلى البلاد .

كان اشتداد الأزمة المالية وتطورها وانحدار الكيان الاقتصادى للبلاد المسألة التى تتعمق بآثارها حتى صميم الشعب . ولكن كانت آثارها بين الملاك أقوى وكان شعورهم بها كخطر على كيانهم الاجتماعى أوضح ، فقد كانت طبقة النواب من الملاك الفلاحين يتحملون وحدهم عبء الضرائب وسوء الادارة ويلمسون من خلال معاناتهم من ذلك مدى فساد الحكم وتغلغل التحكم التركى الذى كان يتمثل فى فئة قليلة من الملاك الأتراك والشراكسة المتمتعين بامتيازات خاصة وقد بدأت طبقة الملاك الفلاحين تشعر بوجودها وترى فى هؤلاء عائقا لنموها الطبيعى منذ أن مثلها اسماعيل فى مجلس شورى النواب .

كانت هذه الطبقة تعيش فى جو هذه الأزمة الاقتصادية والمالية ولكنها أخذت تدرك وطأتها وتعبر عن مشاعرها منذ أن اشتدت سنة ١٨٦٩ فتعبر عن مشاعرها فى المجلس بلون من النشاط حمل فى طياته بذور الروح النيابية بعد أن مكنتهم الظروف التى نشأت مع اشتداد هذه الأزمة من ذلك التعبير .

فاذا كانت سنة ١٨٦٦ تمثل نهاية عهد الرواج للقطن فى مصر وقد كانت بداية لأزمة ساحقة فى الحبوب لم تجد عوضا عما وجدته بالأمس فى

ظل هذا الرواج وقد بدأت مصر فى تصديره سنة ١٨٦٠ فبلغت حركتـه سنة ١٨٦٧ نصف ما بلغته سنة ١٨٦٣

ورغم العناية التى أبدتها الحكومة للنهوض بزراعة القطن تلك التى كانت تنحدر كل عام بعد انتهاء الحرب الأمريكية ــ وذلك باقامة حقول تجارب زراعية فى جميع المديريات .فقد نقص محصوله حتى بلغ سنة ١٨٦٧ ٤٠٠ر٤٢٨ر١ قنطار الا أن النقص فى تصديره للخارج قد وجد تعويضا فى الصناعات التى قامت عليه يومئذ فى داخل البلاد ولكن رغم ذلك لم يستطع الخديو رد الصدع الذى أصاب قيمة الصادرات عموما فى هبوطها عقب الأزمة القطنية .

وما انتهى هذا العام حتى مثل حالة من الركود الاقتصادى العام على أن حركة تصدير الحبوب سارت بعد ذلك نحو الصعود سنة ١٨٦٨ حتى بلغت المقدار الذى بلغته سنة ١٨٦٢ سنة الرواج العظيم فى مصر وهو «٧٠٠ر٣٩٣ر٢» أردب وساعد على ذلك ما أنفقه الخديو لاقامة الخطوط الحديدية فى مصر الوسطى والعليا ولو أن صادرات القطن فى هذا العام لم تتجاوز ما صدر منه سنة ١٨٦٧ الا قليلا فى صادرات البذرة وكان لزيادة انتاج الحبوب أهمية فى تعويض النقص الطارىء على انتاج القطن وصادراته الى حد كبير فى هذا العام الا أن ثمار ذلك لم تلبث حتى زالت أمام ما أحدثه النيل فى ظل التحاريق من خسارة كبرى للفلاحين اذ حرم ٠٠٠ر١٠٠ فدان فى مصر العليا وعدد آخر فى مصر السفلى من الرى مما عاد على الحكومـة بالخسران المالى عندما اضطرت لأن تعفى هذه الأراضى مما كان عليها من ضرائب فى هذا العام وأن توزع الحبوب على الزراع على أن ترد أثمانها للحكومة مقسطة فى مدة تتراوح بين سنتين وأربع فأحدث ذلك نقصا كبيرا فى الايراد والحبوب بعد ذلك .

ورغم هذه المحاولات المضطربة لعلاج الحالة الاقتصادية فقد كانت حالة الخزانة آخذة أيضا فى التدهور لعدم الاتساق بين وسائل الحصول على المال بالقروض وبين أهداف الحكومة فى معالجة هذا الصدع المـالى الذى كانت القروض تنميه فتغل الدخل العام ثم زيادة النفقات والالتزامات

المالية على الايراد وقد كان لشروط قرض سنة ١٨٦٨ من تحريمها عقد القروض على الخديو لمدة خمس سنوات أثرها البعيد فى دفع الخديو الى أن يتلمس مصادر المال لفرض بعض ضرائب غير مباشرة .

ورغم هذه المحاولات فى المجالين الاقتصادى والمالى فقد كان عام ١٨٦٩ أشق الأعوام على الفلاح والمالك .

ازمة الثقة المالية وموقف النواب :

كان طبيعيا أن يعمل كل ذلك على تحطيم معنى الثقة فى الحكومة ويدلل على سوء الحالة المالية التى كانت الحكومة تحاول علاجها فترتد آثار ذلك بين النواب فتغرس فيهم معانى القلق والتذمر وأن يؤثر ذلك على معانى الثقة المالية لاسماعيل ويحط من سمعته المالية بين البيوت المالية والرأى العام الأوربى ، الأمر الذى كان يتحاشاه دائما كما يحطم ثقة تركيا فى خديو مصر ، وقد كان يعتبر أمامها مسئولا عن سياسته المالية على وجه الخصوص فى مصر ، فترتد أيضا آثار ذلك على النواب وطبقتهم فيمكنهم من التعبير عن مشاعرهم القلقة تعبيرا يطبع نشاط المجلس بطابع جديد من الحيوية والحركة .

وكانت هذه الأزمات كلها تساير فى طورها وآثارها بعضها بعضا وتجد كل ما يغذيها من الأخرى فتلتقى آثارها السيئة بين الطبقات المرهقة وعلى رأسها طبقة الملاك الممثلة فى المجلس .

وبينما كانت الأزمة المالية تمضى فى شدتها كانت أنباؤها تتسرب الى تركيا فتجد هناك أذنا صاغية وتنتهى الى دعاية مغرضة ضد اسماعيل تؤثر فى موقف تركيا منه بما يرتد الى تقوية روح القلق القائم ، وقد كانت الدولة العثمانية تنظر منذ سنة ١٨٦٧ اليه بعين الشك والتذمر فيما كان يسلكه من تصرفات شفت عما وراءها من محاولات التحدى لسيادتها فلما نفى الأمير حليم ورحل عن مصر مصطفى فاضل أثر حرمانهما من وراثة العرش كان اشتداد الأزمة المالية السبب المباشر لزيادة الجفاء بين البلدين فى محاولة الباب العالى الانتقاص من حقوق اسماعيل .

وبينما كانت آثار الأزمة المالية تنمى معانى القلق حول مصير النواب كطبقة مالكة كانت آثار هده الخصومة بينه وبين تركيا تمكن على مر الأيام هؤلاء من الوقوف فى وجهه بقدر ما سمحت به روح العصر فى معارضة المسائل التى كانوا يحسونها احساسا مباشرا وكان أخصها الشئون المالية وقد زاد ذلك القدر وضوحا بقدر زيادة هذه الأزمة منذ سنة ١٨٦٩

وكان طبيعيا — واسماعيل يعلم بمجريات الأمور فى الأستانة واتجاهاتها بفضل وكيله فيها — أن يخشى مغبة سياسته المالية وأثرها على علاقته بتركيا فيعمل على الحد من امتداد آثارها بتبرير أعماله المالية فيها أمام النواب وبيان مدى ما حققته الحكومة من مشروعات ليعالج أزمة الثقة القائمة بين الطرفين .

فما أن انعقد المجلس فى يناير سنة ١٨٦٩ حتى اتخذ الخديو ساحته أداة لتحقيق ذلك، ليسمع الجميع فى مصر وخارجها مدى تحسن هذه الحالة ال ومدى قيام سياسته المالية على أساس الشورى .

واجه الخديو المجلس بخطاب (١) يعتبر أطول خطاب ألقاه فيه حتى هذا العام يحمل بين سطوره معنى الرغبة لعلاج ما تركته الحالة الاقتصادية والمالية من معنى سيىء ثم ماتبذله الحكومة من المجهودات لانعاشها كما حاول تبرير ساحة الحكومة من التبذير أو العبث بحقوق الشعب ، وقد أبرز موقف الحكومة فى مظهر العامل على رفاهية الشعب ومن ثم جاء هذا الخطاب دفاعا عن ساحته أكثر مما جاء مقررا .

على أن الخديو بهذا لم يستطع علاج أزمة الثقة المالية التى تحطمت فى الداخل والخارج فقد بقيت آثارها تؤثر فى علاقة النواب بالخديو وتمكنت تركيا من جهة أخرى من النيل منه ليغذى ذلك بالتالى اتجاه النواب .

فالمجلس يستتبع حياته الادارية بالنهوض بمحاولة العمل على النهوض بالثروة الزراعية وانشاء مجالس الزراعة ومناقشة حجج الأملاك وميراث الأراضى الخارجية وتنظيم المبانى كما مر بنا ولكنه مع هذا لا يلبث حتى

(١) الوقائع رقم ٢٧٢

يبدو فى اتجاهه الايجابى فى علاقته بالحكومة فيبدو فى حيوية جـديدة ينجلى من خلال اهتمامه بالمسائل المالية فى محاولة نقدها ومراقبتها كانعكاس لآثار الأزمة المالية فى الداخل والخارج تمثلت معها بذور الروح النيابى .

ضريبة المواشى :

كان النواب ينظرون اليها على أنها ضريبة لا موضـوع لها الا مجرد مصدر لزيادة دخل الحكومة وكانت تضايق النواب أثنـاء عمليات البيع والشراء فى الأسواق عند تقديرها على المواشى بدون ضابط ، لذلك سعوا لاثارتها فى استقصاء عن حصيلتها وعن أساليب الحكومة فى التصرف فيها هل صرفت حقا على الرى أم كانت لمجرد تنمية الدخل لقد فرضت على المواشى فى الوقت الذى تكاثرت عليهم ألوان الضرائب .

ولقـد أثارها النائب على سيد أحمـد عمدة الزربى ـ فى احدى جلسات المجلس (١) . فطلب من الحكومة بيان ما صرف منها وما تبقى « وبحسب ما يتضح يعطى القول اللازم » فاستقر رأى المجلس على ذلك واستدعى وزير المالية فحضر وتلا على المجلس بيانا بهذه الضريبة ولمـا لاحظ « على عمـارة » عمدة بيا بحيرة عدم ورود مبلغ من ايرادها لم يحصل ـ « مع أنه مع الاقتصاد تحصيل كل شىء أولا بأول فى أوقاته » ـ وجه اللوم للحكومة فتأخير ذلك فى رأيه يلحظ أنه من التراخى فى التحصيل فسعادة ناظر المالية يجاوب عن ذلك ، فلم يسع هذا الوزير الا أن أكد للنواب همة الحكومة فى ذلك مكتفيا بذلك .

توجيه الحكومة فى التصرف بحصيلة الضريبة :

ثم تقدم (٢) « أحمد الشريف » عمدة ابيار غربية طالبا شراء أدوات الرى كالكراكات وخلافه والاستفادة من حصيلة هذه الضريبة ولم يكن هدفه الا محاولة احلال الآلات محل أفراد السخرة فى تطهير الترع حتى يخف الضغط على استدعاء العمال الزراعيين للعمل فى أراضى الملاك الكبار ولما كان الطلب محرجا أحاله الوزير للتخلص منه الى وزارة الداخلية .

---

(١) الوقائع رقم ٢٨٤ ـ ١٤ ابريل سنة ١٨٦٩ .
(٢) المرجع السابق .

الا أن « على كامل » عمـدة النصرية ـ غربية ، يلاحظ أن من ضمن الكشف الوارد من وزارة المالية « الذى صار تلاوته بالمجلس مذكور على المبلغ ٩٠٠٠ كيسه وكسور منصرفة ومخصوم من دون بيان » . لذلك طلب من الوزير ايضاح ذلك فوافق الوزير على تقديم بيان بهـذا ولما اقترح « على سيد أحمد » الذى أثار هذه المناقشة أن تكون مرتبات مستخدمى مجالس تفاتيش الزراعة من حصيلة هـذه الضرائب لم يسـع الوزير الا الاستجابة لذلك ووعده بالتنفيذ .

ولما لم تكن مهمة المجلس مراقبة الحكومة فقد اكتفى ذلك النائب بهذا القدر دون استطراد كما أسدلت الحكومة الستار على هذه المسألة غير أن ذلك كان له مغزاه الكامن حول معنى عـدم الثقة فى تصرفات الحكومة كما ترمز اليه هذه الطليعة حول عوائد المواشى التى ما لبثت أن اشتدت فى اصرار لالغائها فيما بعد فى دور ١٨٧١ كما سيأتى :

حول الميزانية :

كانت الميزانية تعرض أو تطلب من النواب بطريقة تقليدية لمجرد الرغبة فى أن تتخذ الشكل التقليدى فحسب ولم يكن للمجلس الحق فى أن يعدل منها كهيئة ادارية .

الا أن الميزانية تعرض فتـأتى فى صـورة مبهمة وأرقام خطأ بأكملها ، لم يكن من مصلحة الحكومة بيان حقيقتها بل ابرازها كما حدث فى الدور السالف بشكل يحسن دعايته للحكومة فجاءت الايرادات تفوق المصروفات وبدت غامضة لاتذكر شيئا عن الدين السائر ـ تعرض الميزانية فى هذا اليوم هكذا فيلاحظ « محمد محمود » عمدة برما ـ غربية ـ زيادة فى المصروفات عن العام السابق فيسأل عن سر ذلك فلما كان رد الوزير « بأن العلة بسبب معاشات الموظفين » كان قد فتح تصريحه هذا للمجلس بابا جديدا للمناقشة اذ واجهه « محمد بك سعيد » من أعيان نوسا البحر ـ دقهلية ـ فى نقد وتقريع فقال انه لا يجوز التجاوز عن مربوط الموظفين وتخلصا من هـذا المسلك الحرج أحيل النائب للرجوع للداخلية كسابق نهج الحكومة فى مثل هذه الاتجاهات الدقيقة .

ثم طلب « أحمد الشريف » فى احدى الجلسات أن تعرض الميزانية مفصلة « قلما قلما » فوافق الوزير كما طلب « يوسف عبد الفتاح » استحضار بيان عن أصول « المعاشات وروابط الحكومة » جاء ذلك منه تطلعا لأفق جديد فتخلص الوزير من ذلك الحرج كعادته فى مواجهة مثل هذا السؤال بالاشارة الى الرجوع الى الداخلية . فلم يسع « أحمد على » عمدة الزاوية ــ المنيا ــ الا المطالبة بحضور وزير الداخلية فوافق المجلس ولما لاحظ « على كامل » أن الحكومة تقوم بسداد ديون السكك الحديدية من الايراد العام للخزانة تساءل : لم لا تعمل الحكومة على سداد ذلك من ايرادات السكك الحديدية نفسها . عندئذ قرر المجلس استدعاء مدير السكك الحديدية للمذاكرة معه .

فلما جاء وزير المالية غاية ذى القعدة والقى بيانه بجلسة السبت تفصيليا عن الميزانية اقترح « محرم على » أن تعمل الحكومة على أن تتحمل المحافظات والمدن والبنادر نفقاتها من ايراداتها فوعد الوزير بذلك . ولكن أسدل الستار على كل هذا دون تنفيذه كما أسدل الستار على عوائد المواشى من قبل ولم يسع المجلس الا أن أعتمد الميزانية دون تغيير .

وقد كان لهذا التوجيه الأخير وسابقه الشبيه به معنى كامن بين سطوره يرمز الى ضرورة العمل والانفاق فى حدود الايراد للحد من نفقات الحكومة ليعود بالتالى عليهم تخفيفا للضرائب .

ومهما يكن الأمر فقد مثل هذا وذاك طليعة روح قلقة بين النواب كان الخديو يحاول دفعها الى الاستقرار ما أمكن كما تجلى من خطاب الافتتاح ومن ردود وزير المالية السابق .

وبالرغم من أن هذا العام كان من أشق السنين على الفلاح فقد كانت الحكومة ماضية فى فرض الضرائب كما تجلى قبل انعقاد المجلس حيث قرر وزير المالية فى هذا العام دفعها نقدا بدلا من الدفع العينى وقد نفذت

أوامره منذ ١٥ مارس سنة ١٨٦٩ فى ميعاد جمع المحاصيل لتبيعها الحكومة لحسابها فزاد ذلك من الحالة ضيقا .

وكما كان هذا العام أيضا شديد الوطأة على الحكومـة من النواحى المالية لثقل ماواجهته من محن كالأزمة القطنية وآثارها وأزمة الحبوب سنة ١٨٦٧ وكثرة التزاماتها المالية بشكل لا يتفق وضيق الموارد المالية رغـم نشاط الحكومة لمعالجة ذلك . وقد أدى ذلك الى العمل على فقدان معنى الثقة الماليه والادارية بحكومته بينه وبين تركيا وكان سببا مباشرا لاحتدام النزاع بينهما فى هذا العام . كانت آثاره بين النواب قوية فى تمكينهم من المزيد من التعبير عن مشاعرهم البرمة .

وتحتدم الأزمة بين مصر وتركيا سنة ١٨٦٩ فيجد الخديو فى الاستانة اذ ذاك ما يوسع هذا الخلاف بين الاثنين ويجد المجلس فى ظل ذلك مايمكنه من المزيد من التعبير .

كانت الأستانة منذ عهد محمد على ملجأ المعارضين لحاكم مصر وبتغيير نظام وراثة العرش زادت عناصر الدسائس والتعريض بادارة اسماعيل فى مصر وكان ينظم المعارضين بالاستانة رجل كان يكره الخديو وهو غالى باشا لاعتقاده بعدم كفايته كحاكم لمصر وكان وزير خارجيته خليـل بك يضع شئون الخديو يومئذ ــ منذ أن تولى وزارته فى فبراير سنة ١٨٦٩ ــ موضع النقد والاضرار بصالحه .

وقد انعكست آثار هذا كله على نشاط المجلس وعلى الخديو على السواء فقد دفعت الأزمة اسماعيل لأن يقف أمام تركيا (١) مدافعا عن شرعية تصرفاته المالية فى مصر معتمدا على مبدأ اقرارها من مجلس شورى النواب ، كما انعكست آثار هذا الخلاف على حياة المجلس انقباضا فى نشاطه فى البداية لتفرغ اسماعيل لفض هذا النزاع ولكن ما لبث أن انتهى الأمر بها فانطبعت بمظهر التجدد بمزيد من التعبير عن الرأى وكشف معالم القلق التى كانت تساور نفوس النواب الملاك وقتئذ خوفا على مصيرهم المالى فى ظل هذا الخلاف الذى عبأ مشاعرهم للعمل ونشر الدسائس التى آزرتهم .

---

(١) Douin : Histoire du regne du Khedive Ismail.

ولقد كانت آثار هذا النزاع فى مصر بادية بين الطبقات المرهقة ماليا والتى تنظر بعين الولاء الدينى للسلطان وقد كانت هذه ترى فى هـــذا النزاع معنى الحماية لحقوقها وقالت جريدة Progrés التى كانت تصدر فى هـــذه الأيام متزنة النزعة عن هذه الروح فصورت ذلك التذمر الذى أثار « حفيظة كثير من الشعب والباشوات ورجال الدين » وكتبت عن شكوى مقدمة من لفيف من الأعيان والتجار والملاك وقد ألصقت صورها على جدران الاسكندرية صورت لنا كيف كانت تركيا تنمى ذلك الشعور بتعليقها مآخذها المالية ضد الخديو على أبواب المصالح .

وأنشغل الخديو بهذا النزاع اذ ساءه أن توضع شئونه المـــالية تحت رحمة تركيا ورغم محاولات الخديو ايجاد حل لذلك أصـــدرت تركيا فرمان ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٩ محققا اتجاهاتها العدائية حيال مصر ففرض ذلك عليه الرقابة المـــالية . وحرم عليه عقد القروض وفرض الضرائب دون استئذانها وكان لهذا النزاع آثاره المنعكسة على المجلس ؛ اده تمكنا من التعبير عما كان يحسه النواب من معانى القلق والتذمر مں سياســـة اسماعيل المـــالية وفى كل هذه المساندة الروحية من تركيا .

ولمـــا كانت الهيئـــة النيـــابية الأولى التى انتهت مدة نيابتها بنهاية جلسات المجلس سنة ١٨٦٩ قد بدا فى أخريات أيامها ما يرمز ــ لحد ما ــ الى آثار هـــذه الأزمة المالية وذلك الصراع بين البلدين فقـــد استطاعت الحكومة بانتخاب الهيئة النيابية الثانية بعد انتهاء المدة الأولى أن تغير من الأعضاء القدامى فتأتى بلون جديد منهم عليه طابع الجدة ليمضوا معها فى سياسة الاذعان بفضل مايحسه الأعضاء الجدد من هيبة للحكومة وبقدر ماينأى بهم الخوف عن معارضتها فى البداية ولكنهم مالبثوا بعد أن ازدادوا احتكاكا بها . واطمئنانا على مسلكهم أن نشطوا فى التعبير عن مشاعرهم فى مرحلة أعلى .

انشغل المجلس فى أول دور لهذه الهيئة فيما بين أول فبراير ســـنة ١٨٧٠ الى ٣١ مارس بالشئون المحليـــة حول الرى والزراعة والادارة

الاقليمية كما جاء انعقاده على غير عادته وتاريخه قصيرا فى مدته بل امعانا من الحكومة فى اهمال شأنه لانشغال الحكومة فيما هو أهم ولعجزه عن السير فى تدبير المال بعد أن حرمت تركيا عليها فرض الضرائب وعقد القروض الا باذن منها .

غير أن المجلس لم يلبث حتى عبر عن مكامن القلق من خلال ما عرض عليه انعكاسا للأزمة المالية كانعكاس النزاع بين الخديو وتركيا . وقد جاء ذلك باديا بين الأعضاء فى الدور الثانى عن سابقه ولا غرو فقد زاد احتكاكهم بالحكومة والمامهم بمجريات الأمور كما أخذت هيبتهم منها تذوب رويدا بين غمر الحوادث تجلت بينهم روح استقلالية جديدة بلغت حد الاعجاز للخديو يؤازرها من كان وراءهم من أعوان تنشر الدسائس فقد كان من الطبيعى ألا تترك تركيا الأمر يمضى دون أن تدفع بأعوانها فى مصر لمناهضة حكم اسماعيل فتمكن دسائسها بجانب دسائس حليم من البلاد ذلك الذى صار له منذ سنة ١٨٦٩ مركز مرموق بين المصريين حتى غدا خطرا على اسماعيل .

بين المجلس :

ولقد نما هذا النزاع ، بقدر ما أنزل من قدسية الخديو من روح التذمر من سياسته المالية والكراهية له ، ذلك الشعور الذى تجلى بين جلسات هذا الدور وكان مجالا يقرأون فيه رغباتهم وينفسون به عن آلامهم بل دفعا ايحائيا لهم للوقوف مما يحسونه احساسا مباشرا ، موقف الرأى الصريح حول بعض المسائل المالية التى ان صغرت فقد دل أسلوب اثارتها على معنى كبير وفى صورة أوضح عن ذى قبل . وقد جاء ذلك من النواب ثمرة الشعور بسلامة أعمالهم فقد جرى فى اتساق مع موقف تركيا من اسماعيل فى مراقبتها له حول فرض الضرائب دون جدوى بعد أن ضرب السلطان للنواب المثل فى مراقبة أعمال الخديو وأبدى استعداده لحماية حقوق الملكية خلال صراعه مع اسماعيل وما انتهى اليه من فرمان يحد من تصرفاته المالية .

ولقد تجلى هذا الشعور اليوم من انفراد الحكومة بالسياسة المالية بين النواب حول ضريبة الفردة التى فرضت دون نظام ودون أن يبدى فيها المجلس رأيه وكذلك ضريبة المواشى ثم حول مشروعات الرى التى أهملها الخديو وقتئذ فى الوجه البحرى فى تفرغه للاطلاع لشئون الوجه القبلى فى النطاق الذى تحتله منه أملاكه .

ولقد أثار موضوع ضريبة الفردة — (١) بجلسة الاثنين ٢٤ ربيع الأول — أحد تجار القاهرة الكبار العليمين بشئون التجارة ومجريات الأمور بها فى هذه الأيام وهو النائب يوسف العقبى عندما لمس أثرها السيىء ومبلغ مضايقتها للتجار مطالبا بالغائها مستأنسا برأى زملائه .

طلب هذا النائب حضور وزير المالية ليعرض عنها بيانا عما تقوم الحكومة بتحصيله منها ثم حضر الوزير فى اليوم التالى ومعه هذه البيانات الجارى العمل بها وقد أخذ ذلك يبرىء ساحة الحكومة من فرض هذه الضريبة على اعتبار أن العمل بها كان معروفا من قبل ثم زعم أن الحكومة كانت بصدد العمل على الغائها لولا ضيق الموارد المالية .

ولما استتبع (٢) المجلس بحثها مع هذا الوزير واجهه هذا النائب بالتقريع فيما قاله « يفهم من قول سعادة ناظر المالية عدم الاقرار على رفع الفردة نظرا لكثرة المصاريف الجارى صرفها على البلد (القاهرة) وانها زائدة عن ايراداتها » ثم بين النائب أن الالغاء ميسور اذا ما اعتنى بجباية عوائد الدخولية التى لم يجد منها هذا النائب فى البيان الموضح للمجلس غير مبلغ ضئيل وقد رأى ان كان من الألزم أن يكون أكثر من ذلك اذا حصلت الدقة التامة والمراعية فى تحصيلها بالتساوى من كل انسان غنيا كان أو فقيرا وعدم تهريب شىء منها » .

ولما وجد الوزير حرج الموقف رأى ضرورة الرجوع فى ذلك للمجلس المخصوص الذى كان يرأسه الخديو وكان بيده تصريف

---

(١) الوقائع المصرية رقم ٤١٣ — ٤ ربيع الثانى — ٢٢ يونية سنة ١٨٧١

(٢) الوقائع المصرية رقم ٤١٤

شئون البلاد يومئذ وقد كان بمثابة مجلس الوزراء اليوم الا أن ذلك المجلس لم يقره على الغائها عندما رجع اليه رغم سابق وعد المجلس تدبير مايحتمل أن يحدثه الالغاء من عجز فى الايراد فلما عاد ذلك الوزير الى النواب ومعه رأى ذلك المجلس واجه منهم تحديا جديدا واصرارا على الغائها تجلى فيما قاله العقبى « لا زلنا نكرر طلب رفع الفردة من الآن » .

ولقد كان لهذا الروح بوضعه المحرج للحكومة دلالة خاصة ففى الوقت الذى يدافع فيه الخديو عن شرعية الضرائب وأهميتها (١) أمام تركيا يقف المجلس منه هذا الموقف الصريح ، فلما شعر الخديو بحرج مركزه ازاء جرأة المجلس لم يسعه الا الاذعان ولكن رأى عوضا عن ذلك أن يدبر المجلس بوسائل أخرى : ما ينجم عن ذلك من نقص فى الايراد .

ولقد تشكلت لجنة خصيصا لذلك وقرر المجلس الغاءها بعد ذلك ولما رفع الموضوع للخديو أصدر أمره « برفع فردة مصر وتحصيل الدخولية على حقيقتها » وقد جاء ذلك نصرا جديدا للروح النيابى الجديد وان تجلى من خلال المسائل التى كان يحسها كل من زاوية ومضى المجلس يتكلم بوضوح عندما أفسح النزاع التركى المصرى له المجال لذلك ودلل على استعداده وقد وجد من يستمع له واذا كانت هذه الكلمة للتجار فقد أيدها سائر الأعضاء فى جرارة لقيامها على سلامة المبدأ ولما كانت ترمز اليه من معنى يحسه الجميع .

أما كلمة الملاك فقد دارت حول هذا الروح أيضا المتطلع نحو فرض الرقابة على الحكومة ، وقد تناولت شئون الرى .

شئون الرى :

ولما كان الملاك فى الوجه البحرى يحسونها احساسا مباشرا فقد كان لاثارتها من لفيف من عمد بلاده وهم على عمران عمدة

(١) Douin : Histoire du reqne du Khedive Ismail p. 354. T. 2.

سرسمون (منوفية) وسليمان العبد عمدة شبرا النملة (غربية) وسيد القاضى عمدة مطوبس (غربية) موضع ترحاب المجلس .

تساءل هؤلاء لمَ لم تعمل الحكومة على تعميم مياه القناطر الخيرية وقد كانت هذه فى حاجة الى ترميم أقعدها عن العمل الكامل مما حال دون الانتفاع بمياهها فى رى الزراعة وطالبوا بحضور وزير الداخلية ولم يرتض الأعضاء ويطمئنوا الا بعد أن حضر ذلك وكان شريف باشا وذلك بناء على طلبهم بجلسة الخميس ربيع الآخر فطمأنهم باهتمام الحكومة بالانتفاع بهذه القناطر والاستفادة من رياحى البحيرة والغربية .

ثم تقدم غير هؤلاء من النواب عن الوجه البحرى بجلسة ٢٦ ربيع الأول وهم : « محمد الاتربى عمدة اخطاب (دقهلية) محمد أبو النجا دينا من أعيان مسهلة (غربية) ورسالة صدار عمدة محلة أبو على (غربية) » يطالبون الحكومة بأن توضح للمجلس ما تم ونفذ من قرارات المجلس الخاصة بمشروعات الرى والهندسة وقد حضر ناظر الأشغال ومعه المهندسون المختصون بجلسة الأحد ٢١ ربيع الثانى وأخذ يطمئن النواب على موضوعهم ويشرح لهم أن معظم ما قرره المجلس من مشروعات الرى قد تم ! . أما الباقى فقد علل تأخيره بوجود أعمال مهمة تقدمت أهمية انجازها عليه وكان من ذلك رياح البحيرة والشرقية لارتباطهما بمسألة اصلاح القناطر الخيرية .

ولقد بلغ اهتمام النواب بذلك فيما بعد أنهم اقترحوا على الحكومة تشكيل لجنة من المهندسين لمراقبة تنفيذ ذلك وبيان أسباب تأخره وان مثل ذلك مجرد اقتراح .

كل ذلك كانت مسائل المجلس التى أثارها بروح مستقاه من الظرف القائم الذى مهد لهم السبيل للافصاح عنه ولم يكن بايعاز أحد لأنه لم يكن ذا خطة موضوعة بل كان من وحى روح تمليها الظروف على مر الأيام ومن خلال المسائل التى كانوا يحسونها احساسا مباشرا وان ترمز الى قوتها بالنسبة الى النظر الى الظروف الطارئة .

ضريبة المواشى :

وقد تجلى هذا المعنى فى محاولة المجلس أيضا الغاء ضريبة المواشى وكان سعيه فى ذلك استكمالا لمسعاه من قبل فى التعبير عن مضـــايقات هذه الضريبة وقد وجد المجلس مندوحة لالغائها بعد أن وجد ان وزير المـــالية قد سبق لها أن قررت فى يناير سنة ١٨٧١ مايشطلع بأغراضها أصلا بزيادة ١٠ ٪ على مربوط المـــال للقيام بنفقات الرى .

فلما أثارها « بدينى الشريعى » عمدة سمالوط لمضـــايقتها عنـــد تقديرها وجبايتها عند بيع المواشى وشرائها من فرد لآخـــر قرر المجلس بموافقة الحكومة الغاءها وأصدر الخديو فعلا أمره للداخلية بتنفيـــذ ذلك .

وبهذا عبر المجلس عن يقظة جديدة ومضايقات ازاء تصرفات الحكومة المـــالية والادارية وكان بجانب ذلك يضع من الأسئلة حول هذه الشئون ما يحمل نفس المعنى وكان له دوره أيضا عند عـــرض الميزانية بما ينم عن هذا .

اثناء عرض الميزانية :

ثم عرضت الميزانية (١) على المجلس بجلسة الأربعاء غرة جمـــادى الأولى وتلى تقريرها بجلسة السبت ٤ جمادى الأولى فتوجـــه بعـــض النواب الى الحكومة ببعض الأسئلة كان أهمها السؤال الموجه حـــول جباية ضريبة السدس التى سبق أن قررتها الحكومة بالمجلس لرد صدع الميزانية سنة ١٨٦٨ بأثر رجعى ينسحب على سنة ١٨٦٧ لمـــدة أربـــع سنوات ولم يكن رد الوزير عن ذلك الا غامضا وتخلصا من الســـؤال اذ تبين أن ابقاءها كان لداعى الحاجة لذلك ، ثم السؤال الذى وجـــه للاستفسار عن عجز ايرادات الأقاليم وقد جاء الرد عليه كسابقة مبهمـــا لنفس الغرض وكان ثمة سؤال ثالث يستفسر عن العجز البادى فى عوائد المعاصر فلما علله الوزير بامتناع بعض الأوربيين عن دفعها واجهه صاحب السؤال برأيه بوجوب العمل بمحو الاستثناءات حول هذه الضريبة .

---

(١) الوقائع رقم ٤٢٠

ولما كان الخديو قد سبق له أن أصدر أمرا عاليا من قبل لوزارة الداخلية بتاريخ ٢١ ربيع الأول سنة١٢٨٧ باعتماد قرار المجلس المخصوص الصادر بتاريخ ١٧ ربيع سنة ١٢٨٧ عن فرز درجات الأطيان العشورية بالمديريات وربط عشورها من سنة ١٢٨٧ فقد أصدر أمرا تكميليا لذلك بتشكيل اللجان الخاصة بالتنفيذ .

ونظرا لأن ذلك قد تم بصورة مخلة بالمساواة بين الملاك وكان يعوزه اندقة فى التقدير فقد تقدم النائب « حسن عبد الرازق » لوزير المالية بلوم لمسلك الحكومة فى ذلك « لعدم الدقة فى هذا القرار الذى كان يتأتى منه الراحة والانتفاع واستيلاء الميرى على حقوقه » . ولم يجد الوزير بدا من مشاركته هذا الأسف ولكنه برر ساحة الحكومة فتلمس لها الأعذار لقيامها بذلك على وجه الاستعجال وقد كانت الحكومة بصدد اعداد قوائم لضرائب الأراضى وتحديدها للتمهيد لصدور قانون المقابلة .

ثم ووفق بعد ذلك على الميزانية دون ما تعديل أو مناقشة تذكر بجلسة ١٣ جمادى الأولى .

كل هذه كانت أدلة ظهور روح استقلالية بين المجلس تتجلى فى وضوح مميز عن الجلسات السابقة سببها عوامل نفسية كامنة مكنتها الظروف القائمة من الظهور .

وكان لها دلالتها .

ولقد مضى نشاط المجلس فى هذا الدور عن استعداد وكان مضيه فى اتساق مع اتجاه تركيا لمعارضة الترتيبات المالية ، يرمز الى صلته الروحية بالنزاع التركى المصرى الذى أثار « طائفة كبيرة من رجال الدين والباشوات والملاك » وكان عاملا ايحائيا لتعبئة الشعور لمعارضة الخديو فى تصرفاته المالية والادارية .

موقف الخديو :

وقد كان نشاط هذا الدور مثار تعليق قنصلى كشف عن مدى قلق الخديو فصورت لنا التقارير القنصلية الفرنسية والانجليزية مدى حقيقة هذا التطور التاريخى فى حياة المجلس .

قابل القنصل البريطانى Limoore نوبار ليوافى دولته بمجـرى الأحداث فى مصر اذا ذاك ، فحدثه نوبار عما شاهده من روح استقلالية مشرقة بين المجلس فى هذا الدور بشكل مميز عن سابقه كما بين له مدى استياء الخديو من هذا الروح الذى أخذ فى التعبير عن ذاته بوضوح بين جنبات المجلس (١) وقد أبلغ ذلك القنصل حكومته اذ ذاك بوصف تلك الدورة ويوضح لها ما ينم عنه هذا الروح الجديد .

وكما راع ذلك اهتمام القنصل البريطانى ، أثار أيضا اهتمام القنصل الفرنسى De Montomorand فكتب لدولته عن هذه الدورة يفصل ذلك تفصيلا ،وقد زاد الموضوع ايضاحا عما كتبه سلفه،فبين كيف حاول المجلس الغاء ضريبة الفردة وكيف أصبح لصـاحب الاقتراح شأن مرموق بين مواطنيه ، ثم تحدث عن موقف الخديو ازاء ذلك فقال : بأنه قابل اتجاه المجلس بالاذعان مضطرا ، استجابة لاتجاه الرأى العام كما قال ، ثم حدثنا هذا القنصل عن نشاط المجلس حول شئون الرى فوصف اتجاهه فى ذلك بأنه كان ينبع من نبع الروح الأول الذى تجلى ابان النظر فى الغاء ضريبة الفردة ولشد دهشته من هذا الروح لم ير بدا من تعليـله غير القول بأن مصادره لا تتعدى بعض الدسائس فى الداخل أو لنشاط أعوان البـاب العالى فى مصر .

على أن الواقع لم يكن بالدقة كما ذهب اليه هذا القنصل فى تعليل هذا الروح ، فلم يكن مفتعلا بل بدا عن استعداد كانت تمتد أصوله الى صميم الشعب وتذمر طبقة المجلس عموما من السياسة الضرائبية والسياسة المالية عموما كما أسلفنا ، واذا كان ذلك الروح لم يستطع أن يرفع رأسه من قبل فقد كان لموقف تركيا من الخديو — لطبيعة الدسائس التى تكاثرت ضد الخديو ابان النزاع التركى المصرى — آثارها الكبرى فى تقوية هذا الروح ومساندته بما خلع عليه القوة .

تلك كانت بذور الحياة النيابية الأولى التى بدت تنم عن معانى القلق والخوف والتذمر بين النواب ، تلك المعانى التى ان تجلت من خلال المسائل

(١) التقارير القنصلية البريطانية

الذاتية الا أنهم كانوا يدركون من خلالها معنى الفكرة النيابية وكانت تلك تحمل بين جنباتها تطلعا نحو فرض الرقابة المالية على سياسة الحكومة .

وقد كان للمجلس بجانب ذلك نشاط انشائى محدود جرى حول استكمال دعم الادارة القضائية ، بتنظيم محاكم الاخطاط ، وقد جاء هذا النشاط ثمرة اقتراح أحد النواب عن شعور بما عليه من واجب النيابة نحو مواطنيه فما اشتكى الأهالى من قصور هذه المحاكم عن أداء واجبها حتى تقدم أحد النواب باقتراح يطلب زيادتها فلما أخطرت الحكومة بهذه الرغبة سرعان ما استحسنتها فاستجابت الى المجلس فقدمت اليه مشروعا درسه اذ ذاك المجلس المخصوص مع أربع من أعضاء المجلس فصدق عليه وصدرت به لائحة خاصة تضمنت قواعد التقاضى والقضاء .

ما كاد المجلس ينفض من دوره الثانى سنة ١٨٧٢ حتى أقبل الخديو بغير طريق المجلس يدبر شئونه المالية ، فلم يعقده فى هذا العام اذ كان منشغلا بما كان يعتمل فى ذهنه من قبل ولم يستطعه فى ظل المجلس بعد أن غدا ذلك أعجز من الاستناد اليه لمواجهة اسرافه واسعافه بالموارد المالية الكافية أو اصلاح الادارة المالية ولاسيما فى ظل القيود المالية التى فرضتها تركيا على الخديو بفرمان سنة ١٨٦٩ وقد شاء هذه المرة أن تكون أداة الاصلاح فنا اداريا جديدا يحاول به الافلات من القيود المالية التى فرضتها عليه تركيا بفرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ ويحقق أغراضه المالية .

كانت تركيا قد حرمت عليه الاستدانة بل وفرض الضرائب بمقتضى هذا الفرمان فلما أعيت اسماعيل الحيلة للحصول على المال وأصبح المجلس بالنسبة الى ذلك غير ذى موضوع لعجزه عن متابعته لم يجد بدا بفضل خبرة اسماعيل المفتش من محاولة الافلات من هذه القيود بنظام يبعده فى شكله عن معنى الخروج عن الفرمان المذكور ويحقق فى جوهره علاج الوضع المالى على أساس تكليف الملاك دفع الضرائب مضاعفة عن سنوات دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة علاوة على الضريبة السنوية فى مقابل اعفائهم على الدوام من نصف المربوط على أطيانهم وهو مضمون ما يعرف بقانون المقابلة الذى صدر دون عرضه على المجلس .

وانشغل الخديو فى هذا العام ١٨٧٢ بتنفيذ هذا الاصلاح الجديد فلم يدع المجلس للانعقاد حتى اذا ما استعاد اسماعيل حريته المالية بفرمان سنة ١٨٧٣ وحقه فى عقد القروض وفرض الضرائب وشعر بحاجتـه للدعوة لمشروعه الجديد بين زعماء الملكية التى قام على أكتافها تمويل ذلك المشروع لم يجد بدا — بدافع حاجته لذلك — من دعوة المجلس فى هذا العام فى دوره الثالث ليحث النواب على مساندته فى اتجاهه الجديد .

افتتح الخديو المجلس بخطاب طويل حاول فيه كسب ثقـة النواب اذ أبدى فيه استعداده للاهتمام بما كان يشكو منه النواب من اهمال شئون الرى فى الوجه البحرى وتنفيذ قرارات المجلس التى كان قد اتخذها فى صدر جلساته ، ثم عقب عليه وزيره اسماعيل المفتش عند عرض الميزانيـة بخطاب يحمل نفس المعنى وقد حاول معالجة الثقة المحطمة بين الحكومة والنواب كما حاولها الخديو ، كى يضمن تعاونهم على تنفيذ تمويل المشروع زعم المفتش فى خطابه عن طريق المقارنات الرقمية من صادرات مصر ووارداتها فى عهد اسماعيل وبين نظائرها فى عهد سلفه سعيد . فميز عهـد الأول بما أسماه بالرواج الكبير للبلاد ورغم أن ذلك المشروع قد جاء لونا جديدا للحملة على الملكية فلم يستطع أى نائب أن يرفع صوته بالمعارضة واذا كان الروح النيابى قد تجلى من قبل فى صورة انبثاقات بقدر توفر ما خلع عليه من القوة للتعبير ، فقد ارتد هـذه المرة الى دور الهمود فى ظل استرداد اسماعيل لحقوقه المالية وهيبته المسلوبة أثر تسوية النزاع التركى المصرى بفرمان سنة ١٨٧٣ ولكن ذلك الروح كان يتهيأ للانتقال الى مرحلة أعلى فى ظل امتداد اسرافه المالى وتطور المسألة الماليـة بآثارها السيئة بين الملاك والشعب وفى اضعاف مركز الخدوية .

انفض هذا الدور وانشغل الخديو عن المجلس بعد أن غدا فى نظره غير ذى موضوع ، بتدبير المصادر المالية بالمد المالى السريع فبجانب علاج ذلك بقانون المقـابلة لجأ للقروض الأجنبية بعد أن أطلقت يده فيها حرة فعقـد أكبر قروضه قيمة فى هذا العام أجهز به على موارد البـلاد التى انحدرت ماليتها بعده الى الهاوية المحتومة .

ولم يلجأ الى المجلس بعد ذلك الا بعد أن كان ذلك الانحدار المالى قد انتهى الى فرض المراقبة الأجنبية على مصر سنة ١٨٧٦ ضمانا لحقوق الدائنين فانتهى ذلك بشعوره بالحاجة الى الملاك لعلاج الموقف بعد أن عجز عجزا تاما عن الوفاء بالتزامات هذه الديون .

وكما تضخمت الديون الخارجية وتحطمت الثقة المالية فى حكومته حتى انتهت الى فرض هذه الوصاية على ماليته ، تضخمت الديون الداخلية حتى نمت معانى القلق والتذمر من أساليب الحكم المطلق والسياسة المالية على وجه الخصوص . وقد جاءت محاولة الخديو علاج أزمة الثقة ازاء الطرفين فى حكومته عاملا جديدا نمى روح المعارضة لحكمه انتقل فى ظلها الروح النيابى الذى بدت بذوره من قبل الى مرحلة أعلى .

تطور فى مجرى الحياة النيابية :

كان على الخديو دعما لمركزه فى الداخل والخارج أن يعالج الأزمتين ، كان الدائنون الأجانب يريدون أن يطمئنوا على حقوقهم وهم اذ ينزعون الى ذلك لم تكن رغبتهم أن يحققوا ذلك فى ظل الحكم المطلق بغير أن يبسطوا نفوذهم على مصادر المال والادارة المالية .

وكان الدائنون المصريون والملاك المرهقون يريدون أيضا الاطمئنان على حقوقهم ومصائرهم بعد أن أشهرت الحكومة افلاسها سنة ١٨٧٦ فارتبط مصيرهم بمصيرها أمام الأجانب . وكان الخديو اذ ذاك بين هؤلاء فى مفترق الطرق يواجه مأزقا دقيقا .

ويشغل ذهنه موضوع معالجة هذه الثقة فى ماليته بتـــدبير مواردها والعمل على طمأنينة الجانبين على حقوقهما ولا سيما جانب الأجانب حتى لا يتزعزع مركزه السياسى بالتبعية .

كان من الطبيعى اذن أن يعالج أمور الجانبين على أساس احـترام الحقوق حتى يستطيع رد الطمأنينة الى نفوسهم فيكسب جانبهما معا .

ولما كان الخديو قديرا على اسكات شعبه وأعجز من أن يقف وحده أمام الدائنين الأجانب خوفا على مركزه فقد شاء البدء بتصفية موقفه من

هؤلاء أولا ليعود بعد ذلك للجانب الآخر فلم يكن ينسى أن مصلحته هى ألا يغفل جانب المصريين فى ممثليهم النواب ولاسيما بعد أن لمس انبثاقات روح المقاومة لحكمه فيمضى فى ذلك طويلا بعد أن شعر بمزيد من الحاجة الى الاستناد اليهم فى الوقوف فى وجه الأجانب .

وبدأ الخديو فعلا يسكن الأجانب من الاطمئنان على حقوقهم فأصدر مرسوما فى ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ حاول به علاج الموقف المالى بتأجيل دفع الأقساط المستحقة على حكومته فى أبريل ومايو ثلاثة أشهر لتتمكن الحكومة من سداد حقوقهم ولكن لم يكن الأمر هكذا يحتمل التأجيل اذ كان التأجيل معناه اعلانا لعجز الخزانة عن الوفاء بالتزاماتها المالية فما أن أعلن ذلك الخديو حتى ساد الذعر بين الماليين الأجانب . فلما خشى الخديو على مركزه السياسى من سلطانهم طلب من وكلاء الدائنين فى مصر وضع نظام خاص لضمان حقوقهم ، اذ ذاك وافق هؤلاء على ايجاد ادارة خاصة للدين تسمى صندوق الدين تكون مهمتها تسليم المبالغ المخصصة له وكانت تشمل معظم موارد الميزانية .

ثم أصدر الخديو مرسوما بذلك فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ وقد مثل ذلك أول كسب للنفوذ الأجنبى فى صراعه مع الخديو اذ كانت تلك أول هيئة رسمية للتدخل فى شئون مصر واول تحديد فعلى لسلطة الخديو وبالتالى لنشاط الخديو فى توجيه المجلس توجيها من أجل تدبير المال اذ أصبحت الحكومة بهذا المرسوم ممنوعة من تعديل الضرائب التى خصصت لصندوق الدين بشكل ينقص من الايرادات الا بعد موافقة أغلبية أعضاء صندوق الدين وكانوا من الأجانب كما لا يصح أن تعقد الحكومة أية قروض الا للحاجة الماسة وبعد موافقة هذه الهيئة .

ومضى الخديو فى اذعان لارضاء الدائنين الأجانب مضطرا ، فأصدر فى ٧ مايو مرسوما آخر قضى بتحويل ديون الحكومة والديون السائرة ودين الدائرة السنية الى دين موحد بلغ قدره ٩١ مليونا من الجنيهات بفائدة ٧ ٪ على أن يسدد على ٦٥ سنة ثم خصص لسداد الدين الموحد وفوائده جميع ما خصص لموارده صندوق الدين كما قرر وقف قانون المقابلة حتى

لا يؤثر فى تنفيذه على موارد الضرائب فكان ذلك ضربة قوية للحكومة ولطمة أليمة لطبقـــة الملاك فى وقت لم تكن الحكومة قادرة على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى هذا القانون لهذه الفئة .

حاجة الخديو للاستناد الى المجلس وتغيير نظرته نحوه :

وفى ظل اشتداد الأزمة المالية والتطور الجديد للمسألة المالية أخـــذ الخديو يدرك مدى حاجته الى الاستناد الى طبقة الملاك وتعاونهم لمعالجة الموقف ، ومن ثم أخـــذت نظرته الى المجلس تتغير وقد كان لالغاء قانون المقابلة الأثر الكبير فى التعجيل برسم الخطوط الايجابية لتحقيق هـــذا التعاون .

ولكن كيف يضمن اسماعيل ذلك التعاون وقـــد تحطمت الثقة فى تصرفاته بين هذه الطبقة بل وبين الشعب ؟

لقد سبق لاسماعيل من قبل عندما احتاج لتعاون هذه الطبقة لمعاونته لتدبير المال أن مكنها من المضى معه فى ثقة بتمثيلها فى مجلس يلتف حوله فلم لا يفكر فى ذلك فى ظل هذه الظروف مرة ثانية فيزيدها قدرة وتمكينا من هذه الثقة بعد معالجتها لتتمكن بها من النهوض باعبائه المالية المتطورة وبالقدر الذى يتطلبه الموقف ؟ . فما أحوجه بهذه الثقة فى محنته وما أحوج هؤلاء بالشعور بها بعد أن حطمتها الظروف المالية ونظام الخديوية المطلق هل كانوا أقل جدارة من الأجانب الذين حاول اسماعيل من قبل العمل على طمأنتهم واحترامه لحقوقهم بالمرسومين السابقين ؟ اذن ليس بدعا أن يمضى اسماعيل ليعالج هذه الثقة المحطمة ليقف الملاك بجانبه مرة ثانية فى تعاونه لعلاج مشكلاته المالية المعقدة فيستجيب لمنطق الظروف ، ولكن كيف يزيد هذه الطبقة تمكنها من ثقتها فيه وقدرة على المضى ؟ وكيف كان ذلك الاتجاه وكيف اختمر اذ ذاك فى ذهن اسماعيل معبرا عن تغيير نظرته نحو المجلس حتى خلع على الحياة النيابية تطورا شمل شكل المجلس ثم نمى الروح النيابى الذى تجلى من قبل بذورا حتى عاد يشرق فى انبثاقة أعلى ؟

كان مجرد قيام المجلس على نفس نظام الشورى القائم على مجرد الرجوع لاستشارة المجلس ان صح فى رأى الخديو من قبل لكسب ثقة

النواب فانه لم يعد يصلح بعد أن فسدت سياسة الخديو المالية وأرهقت هؤلاء الملاك سبيلا لكسب هؤلاء النواب فى جانبه فى الأزمة الطارئة .

كان لا بد اذن من مزيد من التطور فى روح الأداة التى مثلت علاقة الشعب بحاكمه وهى المجلس بشكل يجارى خطورة الأزمة . فكان لا بد من مشاركتهم معه فى كليات هذه السياسة المالية بمزيدمن الاحترام للرأى والعمل فى اتجاه الروح النيابى الصاعد على الأقل بقدر ما كانت تسمح به الظروف ، بمنح النواب نوعا من الاستقلال الذاتى واكسابهم اختصاصات جديدة وغير ذلك .

كما أن الابقاء على حياة المجلس كما كانت فى حدود اختصـاصاته السابقة قد أصبح غير ذى موضوع بل وغير منسق وحاجة اسماعيل لأن يضطلع معه المجلس فى علاج تبعات المسألة المالية الجديدة فى مناقشة الديون ومسائل اليوم فكان لابد اذن من التوسع فى آفاقه ونشاطه واختصاصاته .

اذن كان من منطق الظروف المتطورة وأزمة الثقة التى زادها حـدة تطور المسألة المالية ، وفى اتساق مع محاولة علاجها أن يعمل اسماعيل على الاعلاء من وظيفة المجلس الادارية الأولى بمنحه اختصاصات جديدة حول المشاكل التى أثارتها المسألة المالية ، ثم ثقة جديدة قائمة على احترام الرأى والرغبات فى نطاق معنى الاقرار التشريعى ليتمكن بهذا من جعل المجلس أداة جدية فى علاج الموقف المتدهور لمواجهة النفوذ الأجنبى . وذلك كان موقف الخديو فى تغيير نظرته نحو المجلس فى ظل التطور الأخير للمسألة المالية .

وفى ظل ذلك عاد الروح النيابى فى صورة أعلى من انبثاقاته السابقة عندما وجد النواب المجال للتعبير عن اتجاهاتهم فى جو جديد واختصاصات جديدة بعدما عادت الظروف ثانية تخلق من ضعف إسماعيل قوة لهم تمكنهم من التعبير .

فاذا كانت أهداف هذا الروح فى جوهرها من قبل أن تستحوذ للمجلس كما تجلى بين الهيئتين السياسيتين السابقتين على كيان ذاتى الى حد ما فى

تطوير لطبيعته الادارية فقد كان موقف الحكومة من سنتى ١٨٧٦ ــ ١٨٧٨ تقويما لهذا الروح ولقد بدأ ذلك يتضح منذ دعوة المجلس .

وعملت الحكومة على غير عادتها بدعوة المجلس فى دور غير عادى بعد أن أهملته سنين عديدة . بعد أن دفعتها الحاجة هكذا اليه وقد حثها على ذلك على وجه الخصوص مسألة الغاء قانون المقابلة الذى أحرج مركزها فى موقفها من الملاك بل ومن الدائنين عموما .

ولما كان الغرم كله بالغاء هذا القانون سيقع على الحكومة اذ كان مدعاه لاضعاف امكانياتها فى الوفاء بديونها واجبارها لرد حقوق الملاك من مموليه فى وقت عجزت فيه عن الوفاء بحقوق الدائنين الأجانب ، فقد دعا الخديو المجلس فى دور غير عادى ليدبر الموقف لأول مرة فى حياته ــ فى طنطا يوم ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ لينقذ الحكومة مما أوقعها فيه النفــوذ الأجنبى من مأزق دقيق ــ لم يرغب الخديو معالجته وحده ــ بل بطبقــة الملاك الممثلة فى المجلس ــ حتى يستطيع أن يثنى الوصاية الأجنبية عن رغبتها فى الاضرار بمصالح الحكومة والملاك فى سبيل دعم مصالحها ــ واجتمع النواب وكان معنى وقف قانون المقــابلة فى نظرهم من النــاحية النظرية ــ حرمان من ساهم فى تمويله من امتيازه القــاضى بالاعفــاء من نصف المربوط عليه من الضرائب دائما الا أنه لم يكن يضيرهم من ناحية الواقع أن يلغى اذا كانت الحكومة قادرة على دفع ما تسلمته منهم وهو مبلغ جسيم لا سيما وقد كانت غير جادة فى تنفيذ قواعده هذا فضلا عن أنها كانت ماضية فى تنفيذه بالاكراه كل يوم بل كان قيــامه ارهاقا للمــلاك المعسرين كما تجلى ذلك عندما استطاع المجلس التعبير عن مشاعره فى غير قليل من الحرية فيما بعد (١) .

أما أن الحكومة كانت غير جادة بالقيام بالتزاماتها فى هذا القانون فقد دلل عليه ما سبق لها أن أصدرته من افادات مالية على الخزانة وما فرضته من ضرائب جديدة على الأطيان التى دفعت المقابلة مخالفة بذلك تعهداتها قبل اجتماع المجلس .

(١) جلسة الاربعاء ــ الوثائق رقم ٧٩٦ ــ ٢ فبراير ١٨٧٩

وكانت الحكومة عاجزة عن رد ما تسلمته منهم فى ظل هـذا القانون فيما لو أبطل العمل به ، الأمر الذى حدا اذ ذاك بأحد النواب وهو عثمان الهرميل عمدة محلة مرحوم (غربية) بدافع حب الاستطلاع لأن يطلب من الحكومة توضيح موقفها الغامض فى هذا اذا ما كان ثمة نية فى ذلك ، مبينا استحالة رد هذه المبالغ الجسيمة ولما كانت الحكومة عاجزة اذ ذاك عن رد ما تسلمته من النواب من مال اذا ما ألغى قانون المقابلة فقد جاءت موافقة المجلس على قانون المقابلة موافقة اضطرارية بحكم الظروف عملا بأهون الأمرين حتى لا يضيع عليهم ما اكتسبوه من انصاف الحقوق وما دفعوه من مال اذا ما ألغى القانون والحكومة مفلسة .

الا أن ذلك قد دفع بهذا النائب لأن يستطرد بمزيد من التطلع ، فيطلب بعد ذلك من الحكومة فى احراج وبغير التقاليد المتبعة مستأنسا برأى زملائه عرض الميزانية — ولم تكن قد عرضت عليه من سنتين — ليعرف الايراد والمنصرف عله يجد تبريرا لهذا العجز أو يطمئن لتصرفات الحكومة المالية فى سداد الديون واستهلاكها فوافق المجلس وتألفت اللجنة التى واتته بالمعلومات اللازمة من وزارة المالية وقد جاء قراره عن الابقاء على المقابلة قرار مثل رغبة الجانبين وقد كشفت المداولات حوله عن مبلغ الروح التى دللت على وجودها من قبل وكانت لونا من التحرى والتطلع لفرض الرقابة على الحكومة .

وقد جاء اعتماد الخديو على قرار المجلس فى تعديل مرسوم ٧ مايو ودعوته له من أجل ذلك فى دور غير عادى ذا دلالة خاصة اذ مثل بداية حياة قائمة على الاشتراك الفعلى فى الادارة حول المسألة المالية وهو لون جديد من الاعتراف بوجوده .

حق آخر فى اعتراف الخديو بالحق الماضى :

افتتح (١) الخديو دور المجلس العادى فى ٢٣ نوفمبر بعد ذلك وجاء فى خطاب افتتاحه اعترافه بهذا الحق ليزيدهم تمكينا من المضى معه وذكر بأن

(١) الوقائع رقم ٦٨٥ — ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٦

« أفكار الجميع مخالفة لما هو منصوص » بالمرسوم الصادر بتوحيد الديون فى ٧ مايو من جهة ابطاله المقابلة ثم أنهى الى المجلس بأن تسوية الديون مع عضوى المراقبة الثنائية سيكون بالطريقة التى ستعرض على المجلس وأن هذه التسوية قد بنيت على قرار النواب الخاص بالمقابلة لموازنة الميزانية ثم أخذ الخديو يخلع على المجلس ذاتا جديدة فى محاولته كسب النواب الى جانبه عندما قال : « وهذا هو بناء على أفكاركم وتصميمكم بابقاء المقابلة على أى وجه أمكن فالذى أمكن هو الذى تقدم الايضاح عنه بانضمام أفكاركم » ولم ينس الخديو بجانب ذلك أن يطرق الموضوع الذى كان مثار تعليق الهيئة النيابية السابقة فى دور انعقادها الثانى وهى الرى طالبا تعاونهم مع وزارة الأشغال فيما هو خاص بالوجه البحرى .

وبهذا اتضح معنى الأفق الجديد الذى تطورت اليه حالة المجلس فى حقه فى الاشتراك مع الحكومة فى معالجة المسألة المالية ومشكلة الديون وطلب ما يتعلق بهما من ناظرى المالية والأشغال بل وكيف اضطر الخديو لأن يهيىء المجلس لمزيد من التعبير عن ذاته كهيئة نيابية لا ادارية .

قرار المجلس بالابقاء على المقابلة وأثره فى تسوية الديون :

استطاع الخديو بمؤازرة المجلس أن يعدل مرسوم ٧ مايو بمرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بأداء العمل بالمقابلة والابقاء على مصادر ايرادها لتتمكن الحكومة من سداد ديونها وقد جاءت تسوية الديون باعتراف الخديو نفسه « بناء على قرار النواب الخاص بالمقابلة » .

ولقد تضمنت هذه التسويات الجديدة بالاتفاق مع مندوبى الدائنين اخراج ديون الدائرة السنية من الدين الموحد وعقد اتفاق خاص بشأنها ثم اخراج قروض سنوات ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٧ القصيرة الأجل من الدين الموحد أيضا واستهلاكها بمقتضى أحكام العقود الخاصة بكل منها على أن تسدد بواقع ٨٠٪ من ايرادات المقابلة — معنى ذلك الوفاء بهذه الديون فى مواعيدها بعد أن كانت طويلة الأجل فى مرسوم ٧ مايو .

ثم قسم الدين المصرى قسمين أحدهما سمى بالدين الممتاز ومقداره ١٧ مليونا من الجنيهات وقد صدر به سندات باسمه بفائدة ٥٪ على أن

تسدد فى مدة ٦٥ سنة على أن يبدأ بأحد المبالغ اللازمة لسداد فوائدها من ايرادات الدين العام وسمى الباقى بالدين الموحد وقد خفض الى ٥٩ مليونا من الجنيهات ثم قصر ما حدد من ايرادات بمرسوم ٧ مايو لخدمة هـذا الدين .

وهكذا يكون المجلس قد اشترك مع الحكومة فى وضع قاعدة تسوية جانب كبير من ديونها للشعب . وقد أخذ شعوره بذاته ينمو بفضل ذلك حتى وقف أعضاؤه يطالبون الحكومة الحساب حول اهتمامها بدفع ديون الأجانب .

حق مراقبة تصرفات الحكومة المالية وتسوية الديون :

ولما كانت الحكومة بصدد العمل على دعم الثقة بينها وبين النـواب فاستجابة لطلب المجلس ، عرضت عليـه فى هـذا الدور تفاصيل الديون وتسويتها ولكنها اذ تعمل بالمبدأ السابق رأت أن تثير بعض المسائل التى تهمها ولكنها راعت انتباه النواب وتمنوا تحقيقها والحكومة تدافع بها عن ساحتها فتقدمت بجلسة (١) الثلاثاء ١٢ ذى القعدة ببيان مفصـل عن الديون والايرادات والمصروفات ـ وبرفقته بيان آخر عن مسألة الديون الأهلية ومسألة بيع الحكومة الغلال بغير الطرق المألوفة والمشروعة .

ولما اجتمع المجلس بعد ذلك يوم الخميس تلا تقريره عن الديون وقد دارت المناقشات بين مندوب الحكومة وبين الأعضاء وعليها طابع فرض الرقابة على الحكومة .

استحقاقات الموظفين والديون الأهلية :

وكانت هذه أولى الأمور التى راعت انتباه المجلس وتركز حولهـا نشاطه فهى المسألة التى تضمنت معنى اغفال حقوق الشعب على الحكومة التى عملت على ابعادها عن أن تدخل فى التسوية العامة للديون الأخيرة وقد شملت هذه الحقوق ديونا خاصة بتجار ومقاولين ودوائر ومرتبات متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات فى الجهادية والمعارف وغيرهما وكان

(١) الوقائع رقم ٦٨٧ ـ ١٨٧٧

الأمر حقا جديرا بالمناقشة فقد بلغت هذه المطلوبات من الحكومة ٦٫٢٧٦٫٠٠٠ جنيه كما بلغت استحقاقات الموظفين وحدهم ٧٧٣٫٨٦٠ جنيها حتى عام ١٨٧٦ .

وقد تساءل عبد الشهيد أحد العمد النواب فى تحر عن هذه المسائل هل دخلت ضمن التسوية المذكورة أم لا ، فجاء رد مندوب المالية أن « الاستحقاقات والمطلوبات لغاية سنة ١٨٧٦ ليست ضمن الديون التى كان قد عمل لها دكريتو الأول وأدخلت بالدكريتو الأخير » .

ولما لم يقنع بذلك الرد المجلس رأى تأجيله لجلسة أخرى ليستأنف دراسة هذا الموضوع فى متسع من الوقت .

وفى جلسة الأحد ٢٢ ذى القعدة أثير الموضوع من جديد وخرج المجلس على أثره الى نشاط بعيد عن نشاط طبقته فطلب بدينى الشريعى عمدة سمالوط أن يوضح له المندوب « الأسباب التى أوجبت عدم تقديم كشوفات المطلوب تسديدها الآن الى الوكلاء اليهم وقت التسوية » عند ذلك أخذ المندوب يدافع عن سياسة الحكومة عند معالجتها لهذا الموضوع فبين للنواب مبلغ مسعاها لتقديم استحقاقات الموظفين ضمن تسوية الديون وكيف أنها كانت قد تقدمت بذلك لمندوبى الدائنين عند التعديل الأخير « فما قبلوا اجراء التسوية الا على واقع التسوية الأولى التى هى بخلاف المطلوبات والاستحقاقات والمصروفات التى تقدمت كشوفها للآن » ثم ينتقل المجلس مرة ثانية فيعود لهذه المسألة من جديد فى جلسة ٢٢ من ذى الحجة فيبدأ حديثه عن المبادىء العامة : حول الالتزامات والحقوق فيرى محمد أفندى راضى ضرورة صرف هذه الحقوق لغاية سنة ١٨٧٦ لأصحابها « اذ كل مستخدم ينتظر استيفاء حقوقه المقابلة لخدمته » وأنه اذا كان للحكومة أن تعاقب الموظف لاهماله فلا أقل من أن يكون له حق مطالبة الحكومة بثمرة مجهوده « وهاتان الحالتان لايمكن افتراقهما عن بعضهما البعض » ثم قال « وليس من العدالة اعطاء البعض وحرمان الآخرين » فصرف المرتبات فى رأيه « من الحقوق الواجبة على الحكومة » وكان ذلك منه وعيا جديدا فى دفاعه عن بنى قومه من

المصريين « أما المطلوبات فهى أيضا الحقوق اللازم استيلاء أربابها عليها بصورة مستحسنة » ثم طالب هذا النائب الحكومة فى النهاية ، فى تأييد من زملائه ، أن تنجز ذلك كله وأن تعمل على أن يكون دفع تقسيط الديون فى أوقات جنى المحاصيل كى تنتهى المسألة على أحسن حال .

ولكن أين للحكومة بالمال لتستجيب لرغبات النواب . لقد استمعت لنقد النواب وهم يراقبون أعمالها ولكنها اذ تعجز مرغمة على عدم الاستجابة لذلك لافلاسها حتى عام ١٨٧٨ فقد استطاعت بهذا كله أن تبرىء ساحتها أمام المجلس كى يظل على ثقته بها عندما ألقت تبعة العبث بحقوق الأهلين على عاتق المراقبة الثنائية .

مسألة الغلال محاولة اخرى للدفاع عن الحكومة :

أما المسألة الثانية التى استرعت انتباه النواب أثناء عرض الديون فقد كانت مسألة بيع الغلال التى وجد بها عجز عند تسليمها للمشترين وقد حدث ذلك من قبل فى عهد اسماعيل صديق قبل أن تتخلص منه الحكومة بالاغتيال فى نوفمبر من هذا العام .

وقد راعت انتباه أحد النواب التجار وهو محمود العطار فتساءل عن « كيفية الغلال السابق بيعها على غير وجود » وهل تم ذلك « بأوامر أم كيف (١) ؟ » فجاء ذلك منه سعيا لتحديد مسئولية الحكومة .

ولقد قام مندوب المالية (حافظ بك) يوضح للمجلس حقيقة هذا الموضوع فى دفاع عن الحكومة فاعترف أولا بأنه قد حدث فعلا أن بيع « مقدار مليون ومائتى ألف أردب وكسور الى مذكورين تجار وعند التسليم ما وجد هذا المقدار الذى يتبقى منه نحو ثلاثمائة وسبعين ألف أردب وكسور » ثم أضاف المندوب بأن الحكومة تعمل على تسوية هذه المسألة الا أنه يعود فيوضح النقطة الهامة التى دار دفاعه حولها وهى أن هذه الصفقة لم تتم « بأوامر بل بتصريحات ناظر المالية السابق » وكان المقصود به اسماعيل صديق .

---

(١) الوقائع رقم ٦٦٦ — ١١ فبراير سنة ١٨٧٧

ولما أجلت المسألة تابع المجلس مناقشتها فى جلسة الأحد ٢٢ ذى الحجة فتساءل عبد السلام المويلحى طالبا من الحكومة الايضاح عن نقطة جديدة حول تصرف وزير المالية السابق المذكور فى هذه الصفقة وهل جاء تصرفه على علم بوجود الغلال أو بناء على « مخابرة أجراها بين مديريات الوجه القبلى » ولم يكن رد الحكومة الا ادانة لاسماعيل المفتش وتبرئة لساحتها بالطبع فى مخالفة للواقع : فليس ثمة من ينكر أن هـذا الوزير ما كان الا ليأتمر بأمر سيده الخديو بل كان أداته القوية والفعالة للحصول على المال بمثل هذه الطرق الملتوية التى حدث من أمثالها الكثير .

ولقد كانت جلسة الاثنين ١٨ من ذى الحجة بداية العودة بالمجلس لسابق نشاطه الادارى فى تنمية الثروة الزراعية والاهتمام بشئون الرى ولكن فى روح جديدة متمشية مع ما يحقق رغبة الطرفين .

اعانة الحرب ودلالتها نحو المجلس :

وأعلنت الحرب التركية الروسية فى هذا العام لأطماع أقليمية لروسيا فى تركيا ، ورأت مصر عملا بالتزاماتها حيال تركيا أن تمدها بالمال والرجال ولكن فى غير حماس كبير نظرا لأزمتها الشـديدة ولقد وجـد الخديو نفسه فى هذه الظروف ملزما أن يشترك معه المجلس فى تدبر الأمر ليجنى ثمار ذلك ، فى اعتماده عليه تعاونا فى محنته كعلاج الموقف كسابق نهجه القريب فى ذلك ، فى نظر المسألة المالية وتسوية الديون . لذلك لجأ الخديو للمجلس يدعوه لتدبير المال لتركيا عن طـريق فرض الضرائب فى دور غير عادي وهكذا يربط الخديو كيانه المالى بمشيئة المجلس فى ظل الرقابة الأجنبية ومن ثم مكنه بهذا الاعتماد الكبير عليه من مزاولة اختصاصاته فى حيز معنى حق الاقرار التشريعى الذى بدونه لا تكون لقرارات الحكومة — التى لم يوافق عليها المجلس فى العرف النيابى — صفة الشرعية التى أخذت الحكومة تستهدفها فى ظل الرقابة الأجنبية .

ولقد جاء قرار المجلس فى الاعانة الحربيـة بزيادة الضرائب على اختلاف أنواعها ١٠ ٪ الممارسة الثالثة لهذا المعنى الجديد الممنوح له حول

المسألة المالية والديون وبشكل كاد يسمو لمرتبة الحقوق فى ظل احترامه للمجلس وتنفيذ قراراته واشتراكه معه فى علاج المشاكل الطارئة .

وسرعان ما استجاب النواب الملاك عموما فى حماس لتدبير هذه الاعانة أليست موجهة لخدمة أغراض الخلافة ؟! وقد استمر العمل بها حتى بعد انتهاء الحرب لسداد الديون بعد استئذان المجلس .

على أن ذلك كله وان لم يخرج بالمجلس عن طبيعته ونطاقه الادارى فقد نما فيه روحه النيابية المشرقة بين جنباته وخلع عليه لونا من صفاتها الحديثة فيما بدا من النواب من استعداد لممارسة الاختصاصات الجديدة فى نزعة مستقلة وما انطوى عليه نشاطه من الميل لفرض الرقابة على الحكومة وتوجيهها وقد بدت حياة المجلس فى هذه الفترة تتطور فى موقفه من الحكومة من السلبية الى كثير من المعانى الايجابية ومن الانصياع الى معنى النقد المعبر عن البرم والقلق والتطلع نحو أفق جديد وهى وان لم تمثل معنى الوعى السياسى فقد حملت بين جنباتها بذور حياة نيابية جديدة .

الفصل الرابع

طليعة الوعى القومى السياسى

بدت الحياة النيابية فى جوهرها من قبل شعورا قوامه كره نظام الحكم وتذمرا من سياسته المالية الضرائبية الجائرة ينبثق تعبيرا من خلال المسائل التى كان يحسها الملاك احساسا مباشرا مسيطرا وينمو فى تعثر فى اطـار الولاء للخديوية . دون أن يمثل فى ذاته وعيا سياسيا الا فى غموض ، اذ كانت الفكرة النيابية تدرك لا شعوريا ومباشرة بالمعاناة من تبعات الخديوية المطلقة ، ولم يكن يربطها بمعنى النزعة النيابية الا اتجاهها الهادف فى جوهره للحد من سلطة الخديوية لاسيما بعد تغلغل النفوذ الأجنبى .

ولقد ظهر هذا الشعور ينهل من نبعه الشعور القومى العام الذى أخذ ينمو فى عهد اسماعيل يمتد بأصوله فى أعماق الشعب ، ويرتكز على قاعدة روحية واحدة ، شعورا كان يعوزه المزيد من التقويم ليرقى لمستوى الوعى السـياسى .

وكان ثمة الملاك الفلاحون الذين جمعهم شعور التذمر والبرم والتطلع للحد من السلطات الخديوية للتخلص من التحكم التركى والأجنبى ويحد عمقا بين الفلاحين الكادحين .

وكان ثمة المثقفون من العلمـــاء والأدباء والصحفيـين الذين كان لاسماعيل فضله فى ابرازهم كنواة جديدة مثقفة .وقد بدأ فى قلوبهم هذا اللون من الشعور البرم واستهدفوا فى أعماقهم نفس الهدف ولـكن كان يعوز الفئة الأولى تقويم للجانب الادراكى والنفسى وكان يعوز الثـانية تقويم للجانب النفسى واستثارة للجانب الادراكى لتكون من ذلك نزعة تنزل نظام الخديوية عند رأيها .

.. وكان بجانب هؤلاء فئـــة أخرى وهى الجيش ، وهو وان كان يشعر أكثر من غيره بطغيان الخديوية وتمكن التحكم التركى فقد كان يستهدف القضاء على حكم الخديوية المطلقة ليتخلص من ذلك ولكنـــه اذا كان ينقصه تقويم للجانب الادراكى ، فقد كانت مكونات الجانب النفسى أعلى من سائر الطوائف لطبيعة تكوينه وترابطه ، فقد عمل مبكرا سنة ١٨٧٦ على تشكيل أول جمعية سرية للقضاء على حكم اســـماعيل والتحكم التـــركى .

كان المجتمع المصرى اذن يسلكه محور واحد من الشعور الهادف للحد من سلطة الخديوية وان اختلف مستواه من فئة الى أخرى ولكنه لم يكن يرقى لمستوى الشعور السياسى الا لـــماما لضعف مقومات الفردية الحديثة المادية والفكرية .

وكان الأمر فى حاجة — كى توفر هذه المقومات — الى مزيد من البناء الفكرى فى نظرة مثالية نحو الأمر باصلاح نفوس المثل العليا واصـــلاح العقول باتساع رقعة التعليم والاستنارة مع توفر مقومات التحرر المادى للفرد بما ينمى الشعور بالذات والولاء نحو الجماعة ويتهيأ بهذا السبيل لاختمار الفكرة السياسية وظهور قوة الشعب ، ولقد بدأ ذلك يتوفر مع تجدد المجتمع المصرى ونمو الطبقة المثقفة وفى ظل دعوة جمـــال الدين الأفغانى التجديدية . فى نهاية عهد اسماعيل .

كانت الطبقة المثقفة أخص الطبقات التى تفتح عنها المجتمع المصرى منذ مشرق فجـــر مصر الحديثـــة واذ يبدأ وجود نواتها بطريق غير مباشر منذ عهد محمد على لخدمة أغراضه ، فقد كان لاسماعيل أثره فى العمل على نموها واذكاء قرائحها .

فلقد أخذ التعليم يتطور تطورا شعبيا بعد أن كان من قبل ضـــيقا عسكريا ووجد بعض الأجانب والمصريين وعلى رأسهم على مبـــارك خير معاون على ذلك حتى انتشر بفضله التعليم وترقى وقد ساير ذلك حركة تقدم الطباعة والصحافة الأدبية .

عنيت مصر فى عهده بمسألة التعليم (١) عناية تامة فزيد عدد المدارس التى أنشئت على الطراز الأوروبى من ١٨٥ مدرسة سنة ١٨٦٢ الى ٤٨١٧ مدرسة سنة ١٨٧٥ وفى هذه السنة ١٨٧٥ بلغ عدد الأساتذة ٦٠٤٨ وعدد الطلبة ١٤٠٩٧٧ فزاد عدد المدارس على عددها فى السنة السالفة ١٠٧٢ مدرسة وعدد الأساتذة ١٦١٥ أستاذا وعدد الطلبة ٢٧ر٧٢٢ وقد تغير بالضرورة طراز التعليم غير أنه تحسن على وجه الاجمال تحسنا كبيرا وأصبح فى بعض الحالات من طراز أوروبى راق جدا ولقد كتب القنصل الأمريكى يومئذ دليون مؤيدا ذلك .

واذا كان لمحمد على فضل البداية فى تخريج طائفة من الأدباء والعلماء بمدارسه أو بعثاته لأوروبا لخدمة أغراضه فقد كان لمصر فى عهد حفيده الفضل فى اذكاء قرائحها وانتاجها حتى سايرت حركة التعليم وغذت طلابها بالمؤلفات وكان منهم الأدباء وعلماء الطب والهندسة والفلك .

كما كان فى مصر صحافة أدبية استلزم وجودها التعبير عن شتى فروع النهضة العلمية والأدبية ، فاذا كانت الوقائع المصرية قد أعدت سجلا ولسانا للحكومة (٢) فقد كانت مجلة يعسوب الطب سجلا لنشاط مدرسة الطب ومجلة روضة المدارس (٣) مظهرا من النشاط الثقافى للتعليم وكذلك كانت مجلة وادى النيل ، ولو أنها كسابقتها كانت لسانا للحكومة تعبر عن أهداف الخديو الذى كان يعينها بسخاء .

وفى رحاب هذه الصحف تخرج لفيف من الصحفيين كانوا فيما بعد من خيرة دعاة الحركة النيابية . وقد عاونت على تثقيف العقول وتهيئة الأفكار .

كما كان فن الطباعة متقدما فكان ثمة مطبعة بولاق ومطبعة المعارف وأركان حرب الجيش وهى ملك الحكومة كما كان بجانبها مطابع أهلية كمطبعة وادى النيل والمطبعة الوطنية بالاسكندرية كما كان ثمة جمعية

---

(١) ص ٣٩٢ Ma Coam : Egypt as it is p. 392.

(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٦٤ دفتر رقم ١١٨١ أوامر المالية فى ٣ رجب عام ١٢٨٢

(٣) انشأها على مبارك سنة ١٨٧٠ ــ صحيفة ديوان المدارس .

المعارف (١) لنشر الكتب العربية القديمة أسسها ابراهيم المويلحى سنة ١٨٦٧ ومطبعة باسم الجمعية للنشر وقد عادت كل هذه المطابع بالخير فى تعاونها على نشر حركة النهضة الأدبية وكان لها نتاج مشكور من الكتب القيمة .

وكانت ثمرة هذه النهضة العلمية والأدبية والصحفية أن هيأت لمصر نواة لجيل متخصص فى شتى ضروب المعرفة قوامها العلماء والأطباء والمدرسون والضباط والصحفيون وهيأت الموظفين والوزراء وغيرهم ممن جمع الكثير بين عصرين وهى الهيئة التى بعثت فى قلوب المصريين احتراما .

كانت الفكرة النيابية تتمثل فى عقول هذه الفئة المثقفة ولكنها لم تكن تمثل بينهم نزعة سياسية وبفضل دعوة جمال الدين الأفغانى التجديدية والسياسية فى مصر بدأت هذه النزعة فى الشرق ، واذا كان له الفضل فى ذلك فقد كان لهذه الطبقة الجديدة فضل الطليعة التى اشتعلت بينها جذوة الوعى السياسى .

كان جمال الدين أفغانى الأصل — تعلم كما تعلم غيره فى زمانه العربية والفارسية مع دراسة واسعة فى الفلسفة الاسلامية والتصوف الا أنه لم يكن كغيره ممن تعلموا فقد تميز بالذكاء المتوفر والقدرة على صناعة الحجة .

طوف الهند وفارس والحجاز والأستانة فلما عاد منها لمصر رحب به الخديو اسماعيل ومكنه من البقاء بها بفضل وزارة رياض .

وفى مصر عاش لأفكاره ورسالته وأخذ يعمل من أجلها اجتماعيا وسياسيا ودينيا ، باحياء الاسلام كما كان فى عهد الخلفاء الراشدين وقد كان دأبه أن يفهم الناس الدين فهما سليما ليستطيع تحرير الممالك الاسلامية من السيطرة الأوروبية وذلك بايجاد حكومة قوية منظمة ليستطيع بها مواجهة أوروبا وتلحق بها سائر الأمم ويعود للاسلام شأنه

---

(١) تشارلز آدمز : الاسلام والتجديد ص ٢٠٣ من الترجمة .

والذين مجده . فلما جرب الغرس فى غير مصر — ولم ينبت ألقى بعصاه فيها وألقى بغرسه فى أرضها الطيبة فتعهدته بالعناية وقد وجد فيها ضالته المنشودة التى أغرته على تنفيذ برنامجه فى الفكر والسياسة .

وكان فى مصر مدرسة حافلة ذات نشاط تعليمى مزدوج بدأها بدروس علمية منظمة كان يلقيها فى بيته فى خان الخليلى ودروس عملية كان يلقيها بين زواره سواء فى بيته أو فى بيوتهم ، وفى كل مكان يحل بينهم وكان يحاضر على بعض علماء الأزهر وطائفة من مجاورى الأزهر أمثال الشيخ عبد الكريم سلمان وابراهيم اللقانى ومحمد عبده وسعد زغلول وابراهيم الهلباوى وكان يقرأ عليهم كثيرا فى المنطق والتصوف والفلسفة فيسمو بهم من قيود الجمل الى ما وراءها .

وبجانب ذلك كانت مدرسته غير النظامية التى كان يختلف اليها زواره فى بيته وبخاصة المثقفون والمفكرون عند اجتماعه بهم فى شتى المناسبات فيدرس لهم الأدب ، وكان يحضر هذه الظروف عبد السلام المويلحى عضو مجلس شورى النواب وأخوه ابراهيم المويلحى ومحمود سامى البارودى وكان يحضر من الشباب ابراهيم اللقانى ومحمد عبده وسعد زغلول وأديب اسحق وسليم نقاش وعلى مظهر ممن حملوا دعوته السياسية فيما بعد وكان السيد ينحو نحوا جديدا فى أهداف الأدب ليقوم على خدمة الشعب .

وكان له بجانب ذلك نشاط آخر من مدرسته الشعبية تركز فيما كان يثيره هنا وهناك من الأحاديث الممتعة المليئة بالحكمة . وكان يقطع بياض نهاره فى منزله ، بخان الخليلى حتى اذا ما جن الليل خرج يتوكأ على عصاه فيجلس على مقهى قبالة حديقة الأزبكية ولا يلبث الشيخ أن يجلس حتى يلتف حوله هيئة كبيرة من مريديه كان منهم الطبيب والشاعر والثائر والمهندس فيأخذ فى توجيههم وارشادهم .

كان يدعو للتفكير ليفهم الناس أن الاصلاح ليس بدعة ولكنه سنة التطور كان يريد من تلاميذه أن يتحرروا من الجمود الى الأبحاث الحرة وكان يريد من دروسه العامة أن يطلق العقول من عقالها لتفهم حقوقها الطبيعية ويستثيرها باشعارها بالظلم الواقع عليها .

أراد من المصريين أن يخرجوا من نظام التفكير الضيق الى النطاق الواسع ويحرر عقولهم . فدعاهم لأن ينظموا أمور دنياهم كما تقضى بذلك روح الدين اجتماعيا وسياسيا ، على ضوء الأحداث الجارية وكان فى مصر فريقان أحدهما يعلم الشريعة ولا يعلم الدنيا ويطبق أحكام الدين دون اجتهاد يناسب العصر وقد كان هؤلاء رجال الدين بين معهدهم الكبير الأزهر الشريف الذى لم يكن التعليم فيه الا فلسفة لفظية تعلم القدرة على الجدل اللفظى بين الحواشى والشروح لا تدرس على أساس البحث والاستقصاء ولكنها تلقن عن السلف ، وفريق ثان كان لايعرف من نظريات الدين الا لماما وهم رجال السياسة والحكام وكانوا يطبقون قواعد السياسة والحكم ويمضون فيها دون مراعاة لمبادىء الدين والانسانية أو السياسة التى أوضحتها مبادئه ، وقد أخذ الأفغانى يجلو هذه الأفكار ويدفعها للتطور فيطلب من الأولى معرفة السياسة على هدى الدين ومن الثانية معرفة الدين لتستقيم أمور السياسة ، فلا شك أن التمسك بالدين لا يمنع النظر فى شئون الدنيا والأخذ بأسباب التقدم ، وكان الدين عنده قادرا على ملاءمة الظروف ، فاذا كانت الحكمة ضالة المؤمن فليأخذها حيثما وجدها من القديم أو الجديد من مصر أو من أوروبا فالحق لا يعرف بالناس ، ولكن بالحق يعرف الناس .

وكانت فلسفته السياسية من وحى الحكمة الاسلامية ، فالسياسة عنده يجب أن تمضى وقواعد العدل والمساواة وقد أمر بهما الاسلام الذى لم يفرق بين الناس الا بالفضيلة كما أمر بالحرية .

ومن الحرية أيضا الحرية السياسية وهى المشاركة فى نظام الحكم والمداخلة فى اختيار الأصلح له والعدل والحرية ركنا الدولة المستنيرة تزدهر بهما وتتردى بدونهما ، أما الشعب فلا يستطيع أن يستقر فى عدل وحرية ومساواة الا فى ظل الحاكم الصالح العادل الذى لايتحيز لغير الحكمة الاسلامية .

وثمة فرق بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب وبين ما للشعب

من حق العدالة عليها وتقضى الحكمة أن يكون هذا بذلك ، فمن يسيئون السيرة فى حكمهم ويعتدون على حقوق الشعب الطبيعيـــة واجب على الشعب تقويمهم او تغييرهم كما تقضى بذلك الحكمة الاســلامية وليس أولو الأمر الا الصالحون .

ولايضمن العدل والحرية بتغيير الحاكم فقط وهذا صحيح كما حاولت مصر عند تولى محمــد على ، فقــد يكون بعض الملوك أو الحكام ممن يحسنون التصرف ، الا أن بقــاء ذلك موقوت لوقته ولا ضمان لذلك فى رأى الأفغانى الا بالأخذ بنظام الشورى وليست الشورى الاسلامية الا مبدأ نظم فأحسنت صياغته فى العصر الحديث فكان النظــام البرلمانى . كانت فلسفته السياسية من وحى الحكمة الاسلامية الخالدة التى لا يرى سبيلا لتحقيقها الا أن يشارك الشعب حاكمه فى كليات السياسة ومسئولية الوزارة بنواب منتخبين عنهم .

ولقد كانت دعوة الأفغانى دعوة اصلاح اجتماعى وسياسى وتحرر فكرى فقد كانت العقيدة تخرج نواحى هــذا الاصلاح .

كان الأفغانى لا يسأم من الكلام فيما ينير العقل أو يطهر العقيــدة أو يذهب بالنفس الى معانى الأمور أو يستلفت الفكر الى النظـــر فى الشئون العامة فيما يمس مصلحة البلاد وسكانها ، وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام البطالة والزائرون يذهبــون بما ينالونه الى أحيائهم (١) وبهذا الأسلوب أخذت دعــوة الأفغــانى فى الانتشار دعوة تجديدية ، فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة من أطراف متعددة من البلاد وخصوصا فى القاهرة .

وبقدر ما قاوم العلماء والمحافظون آراءه الدينية بقدر ما وجــدت دعوته الســياسية المتطرفة رضاء وحماسا بين شباب الوطنيين الطامعين فى العمل على تحقيق الحرية السياسية عندما وجـــدوا فى ذلك استكمالا لوجودهم فى استكمال وجود الجماعة السياسى .

---

(١) السيد محمد رشيد رضا : الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ص ٣٨

ولما كان فرض الوصاية الأجنبية على شئون البلاد وتدخل الأجانب بنفوذهم أمرا مناف لتعاليم الأفغانى ومبادئه السياسية فقد أثار ذلك نفسه بالقلق على مصير مصر والعالم الاسلامى مما جعله يهتم بهذا الجانب السياسى لدعوته ويركز نشاطه حوله فنمى ذلك من رغبته فى الدعوة لقيام الفكرة النيابية الحديثة سعيا لاقامة حكم قوى يتساند على رغبات الشعب الحقيقية وكان طبيعيا أن يجىء نشاطه السياسى وتفكيره فى نظام الحكم النيابى عقب فرض الوصاية الأجنبية على البلاد وتهديدها والعالم الاسلامى الذى تجلى بصورة واضحة خلال الحرب التركية الروسية بالنفوذ الغربى وهو الرجل الذى بلغت به الكراهية للاعتداء الأوروبى على الشرق ان كان يجيز خلع أمراء المسلمين الذين يخونون أمانة شعوبهم ويمكنون الاستعمار منها (١) .

وباعلان الحرب التركية الروسية سنة ١٨٧٧ ، لمطامع اقليمية لروسيا على حساب تركيا ، تجلى بوضوح مدى قلق المصريين على مصير بلادهم وكرههم للنفوذ الأجنبى والحكم المطلق بقوة دللت على سابق كمونها بين المصريين من قبل ، كما تهيأت السبل للدعوة السياسية الجديدة التى أخذت فى ظلها يقظة المصريين فى الاتساع .

وكان لهذه الحرب حقا ، أثرها البعيد المدى على اليقظة الفكرية التى كان ينميها الأفغانى فلقد وجد الناس من نفسهم لذة فى الاطلاع على ما يكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة الروسيا

فتطلعوا الى ما يرد من أخبار الحرب وقد سهلت كثرة الأجانب فى هذه البلاد ورود الجرائد الأوروبية الى طلابها من الأوروبيين ومهدت مخالطتهم للعامة والخاصة الطريق للعلم بنا فيها « وسرى هذا الى بعض الجرائد العربية التى كانت لا تزال الى هذا العهد قاصرة على ما لا يهم فانطلقت فى اطراء الحوادث فوجد الناس الناقم على تلك الجرائد والناصر لها وحدث بين الناس نوع من الجدل لم يكن متوقعا من قبل (٢) » ولقد نشأ عن هذه الحرب أن استحدثت صحفا لنشر أخبارها ونشطت الصحف

---

(١) محمد المخزومى : خاطرات جمال الدين الافغانى ص ٩٢ .

(٢) السيد محمد رشيد رضا : الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ص ٣٨

القديمة والحديثة فى رواية الأخبار والتعليق عليها ومباراة بعضها البعض فى نشر الأخبار وقامت الصحف الحديثة تناوىء القديمة المشرب فأخذت صحف الرأى فى الظهور . واندفعت الرغبات الى الاشتراك فيها الى حد لا يمكن منعه وفرض سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة .

ولم يكن ما ينشر فى الجرائد محصورا فى حوادث الحرب بل اجترأ الكثير منها على نشر ما كان قد بدا فى الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية .. بل نشرت أحوال الأمم الأخرى السياسية والاجتماعية والمالية فى بحوث مقارنة بأحوال مصر .

أوجدت هذه الحرب اهتماما بأنبائها فمهدت لحركة صدور الصحف وضاعفت من الاهتمام بمصير البلاد ومصالحها لارتباطها بمصير تركيا

ولم يكن قلق المصريين واهتمامهم بهذه الحرب ناجما عن شعور دينى بحت ، وميل نحو الخلافة المتهالكة بل كان اهتماما سياسيا ودينيا فهزيمة تركيا كان معناها وقوع مصر فى قبضة الاستعمار الغربى ولاسيما انجلترا الطامعة فى وادى النيل ، ولقد أوضح ذلك صمويل بيكر فى مقال له عن هذه الحرب فى جريدة التيمز بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ (١) فقال :

« لقد تبين لجميع من كان لهم المـام بالقراءة أن مصر أعلنت مصلحة بريطانية وحددت صفتها أثناء الحرب فى الوقت نفســه اكتفت انجلترا بمظاهرة بحرية تافهة بدلا من تقديم معونة حقيقية لتركيا وفى نهاية الحرب اجتاز سبعة آلاف هندى قنال السويس واحتلت انجلترا قبرص على حين غفلة ، وقد فهم قراء الصحف الانجليزية من المصريين ، من الجدال العنيف الذى حدث وقتئذ حول أهمية هذه المنطقة الجديدة ، أن قبرص تسيطر على مصر وتجعل انجلترا المسيطر المطلق على قنال السويس . هذه حقائق لاريب فيها نشرتها الصحف العربية واعتقدها المصريون الذين لم يغرب عن فطنتهم أن الامبراطورية الهندية الحالية قامت على مصرف مالى » وبهذا استطاع هذا الرجل أن يترجم عن مشاعر المصريين التى عبرت عنها صحافة هــذه الأيام كما سيجىء فيما بعد .

وهكذا أحدثت هـذه الحرب يقظـة فكرية ، وضاعفت من اهتمام الأفغانى السياسى بمصر ، فبدأ خطواته الفعلية لنشر دعوته لمكافحة الطغيان الداخلى والخارجى عن طريق الصحافة ومن ثم ظهرت الصحافة السياسية تباعا ينشر بين الشعب بها أفكاره التحررية ويجلو بها الروح الثائرة الكامنة بين المصريين ، وبين هذا القلق العام كانت بداية ظهور الفكرة النيابيةالجديدة منذ سنة ١٨٧٧ .

الصحافة السياسية :

وبايحاء من الأفغانى توالى ظهور هذه الصحف فأنشـأ يعقـوب بن صنوع مجلة أبو نضارة فى هذا العام بالاشتراك مع محمد عبده لانتقـاد أعمال اسماعيل والحملة على عهده ، فظهرت باللغة العربيـة الدارجة على طريقة الحوار بين جميع طبقات مصر وذاع صيتها فلما لم يحتمل الخديو حملاتها اللاذعة الثورية الساخرة ألغاها بعد العدد الحـادى عشر ونفى محررها خارج البلاد .

ولمـا جاء أديب اسحق للاسكندرية ١٨٧٦ بقصد تمثيـل الروايات تحت رئاسة سليم نقاش ، وقضت الظروف الغاء التمثيل رحل الى القاهرة وتعرف بجمال الدين بل تصادقا فما جاء عام ١٨٧٧ حتى ساعده على اصدار جريدة مصر يحرر فيها جمال الدين وتلاميذه ومن ثم وفـق بين أديب اسحق وسليم نقاش وأوعز اليهما بالرحيل الى الاسكندرية بعد أن مكنهما من نيل امتياز آخر لصحيفة يومية سميت جريدة التجارة فصدرت الصحيفتان بالاسكندرية وظل أديب بمصر حتى نفاه رياض سنة ١٨٧٩ لشدة معارضـته للحكومة . وكان كاتبا حرا يجيد العربية والتركيـة والفرنسية شعلة ملتهبة كأستاذه جمال الدين .

وقد صدرت جريدة مصر فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٧ فتحدثت عن الحرب واهتمت فى عطف على السلطان فى العدد الثالث منها كما عبرت فى العدد ١٨ عن شعور الألم للفشل الذى حاق بجنود السلطان وكانت مشـاعر كاتبها ممزوجة باهتمام بمصير مصر وتركيا .

وكان من آثار هذه الحرب مجلة الوطن التى صدرت فى هذا العام تستوحى حملاتها ونشاطها من أفكار مدرسة الأفغانى تملأ صفحاتها بأنباء الحرب وكانت اعدادها فيما بين سنتى ١٨٧٧ وأوائل سنة ١٨٧٨ خاصة العدد ١٦ حافلة بذلك حتى أصبحت سجلا لهذه الحرب فى أدوارها ومعاهداتها .

ولم ترد الأهرام التى صدرت فى عام ١٨٧٥ تعنى بتافه الأنباء ، أن تكون فى عام ١٨٧٧ أقل حرية وقوة من سائر الصحف سواء فى التعبير عن موجة القلق العام أو عن مبادىء الأفغانى بل سرت اليها عدوى التحرير وقد كانت معرضا لكتابات الأحرار أمثال محمد عبده فانتهزت هذه الحرية النسبية التى أباحتها الحكومة للصحافة وأخذت تندد بآثار الحرب على مصر فى هذا العام وتحمل على الظلم والظالمين وأثار حكم الفرد المطلق فكان ذلك منها حملة على نظام الحكم القائم تحت ستار الاهتمام بشئون الحرب فأنذرتها الحكومة .

ولم تحاول حكومة الخديو عرقلة هذه النهضة الصحفية الطارئة خصوصا فيما يتعلق بتركيا وسير الحرب ولم يكن الخديو متحمسا تمام التحمس لاشتراك مصر فيها بحكم التزاماتها أمام السلطان عندما طلب ذلك منه لارتباطها برعاية الدين العام ، ولم يكن الخديو ينظر نظرة عطف وتقدير لتركيا ، فقد كان عهده بالنزاع بينهما قريبا هذا فضلا عن أن مسلك هذه الصحف السليم للدفاع عن شئون مصر الدولية قد حث الحكومة لأن تقف منها موقف التأييد السلبى فقد كان نتيجة هذه الحرب عقد صلح سان استفانو ومؤتمر برلين وضياع حقوق مصر والاشراف عليها فى النهاية بين انجلترا وفرنسا ، بل طالبت روسيا برهن خراج مصر لتسدد منه تركيا غرامة الحرب بعد هزيمتها ، وكان لذلك أثره فى حملة جريدة الوطن على انجلترا لنياتها السيئة نحو مصر والتى كشفت عنها دعوة صحافتها خلال الحرب لاحتلالها مصر وبهذا دللت على طابع اهتمام المصريين بهذه الحرب المميز باللون السياسى كما جاء من قبل عن صمويل بيكر وهكذا مضت الصحافة السياسية تعبر عن الاتجاهات الجديدة . ولقد تابع الأفغانى

نشاطه السياسى التجددى فتوسط لأحد تلاميذه لاصــدار مرآة الشرق سنة ١٨٧٨ فنزلت فى هــذا الميدان تنفح بأقلام محمد عبده والشيخ على يوسف وابراهيم اللقانى .

وهكذا بدأ الوعى السياسى فى الظهور بحملة شاملة على الظلم والظالمين ونظام الحكم المطلق والدعوة للفكرة النيابية اضطلعت بها جرائد الأهرام والوطن ومصر والتجارة ومرآة الشرق بطرق مباشرة وغير مباشرة كما تجلى فيما بدا بين الشـــعب من قلق عام سببه الأحداث الجارية التى كانت من العوامل القوية التى استمدت منها الفكرة النيابية الحديثة قوتها ولم يرد الأفغانى أن يكون أسلوبه فى دعوته الجديدة نظريا بالأحاديث والصحافة بعد ذلك بل أخذ ينغمس فى الحياة الواقعية ليتمكن من تنفيذها ويدفــع بيــديه روح اليقظة الســياسية التى أخذت تدب فى جسم الأمة فوسع دائرة نشاطه سنة ١٨٧٨ فزاد مركزه اذ أخذ يقترب من العامة ويقرب العامة منه ويدخل فى صميم الشعب ويحاول أن يشعره بما عليه من ظلم ليستثيره . كأن يحدث الناس عن تاريخهم وكيف تناوبت الشعب أيدى المستعمرين الرعاة والرومان والفرس والغرب وغيرهم وهم صامتون ثم يناشــدهم أن يعيشوا أحرارا وكان يلهب النفوس بالتقريع ثم يدخل عليها الأمل بعــد ذلك .

وانقلب الرجل الى معلم أمة من معلم أفراد وجماعة ، الا أنه فى هذا العام الذى زاد فيه النفوذ الأجنبى تغلغلا فى البلاد لم يكتفِ بهــذا بل أراد أن يبسط نفوذه على الحكومة والوزارات فبدأ فى الانضمام الى الماسونية . انضم للمحفل الاسكتلندى عله يستطيع به أن يبلغ رسالته الى المصريين ولكنه وجد بيئته تمج السياسة فأعرض عنها غاضبا ثائرا ثم أنشأ محفلا تابعا للشرق الفرنسى فانضم اليه عدد كبير من علية الناس كان منهم من الصحفيين : ابراهيم اللقانى وأديب اسحق وسليم نقاش ثم كان زعيم مجلس شورى النواب عبدالسلام المويلحى وبعض ضباط الجيش وغيرهم حتى بلغ عددهم فيما بعد ٣٠٠ عضوا وقد نظمه شعبا لشتى الأعمال فكان ثمة شعبة للمالية وأخرى للحقانية وثالثة للجهادية ورابعة للأشغال العــامة

وبهذا صار لكل وزارة وادارة شعبة تتوفر على ادارة شئونها وتلم بجوانب النشاط فيها وتتصل بالوزير المختص لتبلغه توجيهاتها ورغباتها بحرية وكان من نشاط شعبة الجهادية أن قامت تنصح وزيرها للنظر بعين العدل الى الضباط المصريين فى السودان باستبدالهم بغيرهم من الشراكسة المقيمين فى مصر بعد انتهاء مدتهم كما قامت شعب المالية والحقانية والأشغال وقد كانت مليئة بالموظفين الأجانب المميزين على غيرهم من المصريين بنصح الوزير ليراعى «احقاق الحق وعمل العدل والانصاف على مستخدميهم من الوطنيين» وهكذا استطاع الأفغانى أن يوسع دائرة نفوذه ونشاطه ومن السيطرة على عقول تلاميذه الى السيطرة على عقول مستمعى مجلسه الى السيطرة على الوزارات فى محفله الماسونى ومن كتب الفلسفة الى دراسة شئون مصر الاجتماعية والسياسية الى توجيه الصحافة ومريديه لاشاعة الفكرة النيابية الجديدة الى أن وضع يده على زمام الأمور فى مصر وصار محط آمالها وهو اذ يفيد مصر والعالم الاسلامى ببعث أمة يترجم عن طبيعته التى لا تقنع حتى تتزعم .

عامل مساعد :

وكان ثمة عامل ساعد دعوة الأفغانى وهيأ الفكرة النيابية للاختمار والانتشار فاذا كانت الكوارث المالية قد طرقت جوانب الأمة وتركت أثرها فى النفوس تذمرا وقلقا زاد بفرض المراقبة الأجنبية فتجلى خلال الحرب الروسية التركية فتحرك بذلك الأفغانى للعمل من أجل فكرته فى الوقت المناسب بمعارضة نظام الحكم .

فقد زادت الفكرة النيابية الجديدة اختمارا فى النفوس عندما انتهت هذه المراقبة بتجريد الخديو من سلطاته بقيام النظام الوزارى فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ واضطلاع الأجانب بحكم البلاد فلقد كان لهذا العمل الذى لم يألفه المصريون من قبل فى لون الوزارة وطبيعتها ، أثره فى زيادة الالتفاف حول الأفغانى لاقامة حكم نيابى كما أسقط هيبة الخديو وحكمه المطلق فى أعين المصريين حتى لم يعد له القدر الأول من القداسة اذ صار ثمة قوة تعلو سلطتها سيد البلاد بجانب ما كان ممثلا من السلطان

الأجنبى فى المحاكم المختلطة ، فنمى ذلك من روح المعارضة فى البلاد التى كان يغذيها البؤس السائد وما نجم عن انخفاض النيل سنة ١٨٧٧ وفيضانه سنة ١٨٧٨ من خسـارة .

ولقد عملت هذه الفترة الجديدة وعاونت الأفغانى وحـركته على الازدراء بحكم اسماعيل المطلق وكراهيته فقد نشرت مخازى حكمه ودفعت الناس للشكوى بفضل نشاط لجنة التحقيق فى ذلك وقد أخذ الأفغـانى يعلن فى صحافته ومجالسه ومحفله فساد نظام الحكم المطلق وبهذا أخذ الناس يتجرأون ولا يهابون الشكوى .

هكذا وجد الأفغانى الفرصة فى مصر لتحقيق غايته السياسية «انهاض دولة اسلامية من ضعفها بتنبيهها للقيام على شئونها حتى تلحق الأمـة بالأمم الراقية والدولة بالدول القوية وتحرير العقول من قيود الأوهام وتوحيد وجهة الشرقيين فيعود لهم مجدهم وكان معنى الحكم النيابى عنده فى مصر هو الاشتراك الأهلى بالحكم الدستورى الصحيح .

ولقد كان لقيام النظام الوزارى أثر كبير فى تشجيع القائمين للمضى بالأفكار الجديدة ، اذ حقق فى ذاته دعامة كبرى من مبادىء النظام النيابى فبدأت الأنظار تتجه الى مجلس شورى النواب تدفع نظامه للتطور ليحقق الفقرة الأخيرة من التطور النيابى وهى العمل على تمثيل الأمـة فى حكم البلاد بتوسيع مبدأ الانتخاب واقرار حقه التشريعى ومسئولية الوزراء .

الدعوة ووزارة نوبار :

ولقد زادت هذه الدعوة السياسية نموا بعد تشكيل الوزارة المختلطة برئاسة نوبار وعضوية ريفرز ويلسن للمالية وديبلنيير للأشغال تستهدف العمل وفقا لخطة اقرار حقوق الدائنين فقد ظاهرت الصحافة وشـجعتها على الزراية بحكم اسماعيل فاكتسبت الدعوة صديقا وانطلقت الصحافة تتناول مساوىء العهد الماضى بالنقد فى طمأنينة فيما قرره ذلك من ضرائب جائرة فتحمل عليه جريدة الوطن وتناشد وزير المالية أن يقضى على الفساد الذى حل بمصر وتحمل على سلوك الخديو وتحمله مسئولية التصدع

المالى وتقول انه بينما كانت خزانة الدولة خالية الوفاض زادت عقارات الدائرة وبلغت مليون فدان .

وقامت الأهرام والتجارة للدفاع عن حقوق المصريين والحملة على الرجعيين ، وحملت جريدة الوطن على مدير السكك الحديدية الانجليزية وعلى الحكم المطلق والوزارة الأجنبية وراضت حكومة الوزارة نفسها على منحها هذه الحرية فتشجعت بعض الهيئات فى اذاعة فضائح هذا العهد ، كان منها مذكرة تجار الاسكندرية الأجانب التى أرسلوها لقناصل الدول يكشفون فيها عن سيئات اسماعيل المالية .

وكانت الصحافة تكتب عن فهم لا مجرد تأييد لهذه الوزارة فلما خرجت عن جادة الصواب حملت عليها الوطن فتوجهت بنقد لاذع لوزير المالية والأشغال لمحاولتهما تعيين موظفين أجانب فى وزارتيهما دون الاستفادة من مواهب المثقفين وقد عدت جريدة التجارة ذلك منهما بربرية أوروبية .

وكان بجانب هذه الحملات على نظام الحكم المطلق وسياسة الوزارة الشاذة مقالات عن النظم النيابية الحديثة وأهميتها لمصر وعن مسئولية الوزارة والمطالبة بايجاد مجلس نيابى تسأل أمامه ثم كان ثمة دعوة أخرى لفهم معنى البرلمان موجهة لنواب مجلس شورى النواب والعمل على استيفاء حقوقهم .

ونشطت الدعوة وأخذت تشيع فى الأوساط المصرية اتجاها سياسيا جديدا يدور حول اقرار نظام الحكم النيابى لمصر ليحقق طمأنينة المصريين وهو أصلح أشكال الحكم التى رآها الأفغانى لمصر ولدول العالم الاسلامى .

أما تغيير شكل الحكم المطلق بالشكل النيابى الشورى فقد كان أيسر مطلبا وأقرب منالاً فى رأيه اذ يكفى منه أحيانا الارشاد لعاهل البلاد ونصحه من عقلاء أمته باشتراكها معه بنواب يمثلونها فتزداد الرابطة بين الطرفين .

ومن المحفل الماسونى استطاع الأفغانى أن يوجه دعوته ويحقق فكرته فى ظل الصراع بين الخديو والنفوذ الأجنبى .

وفى ظل دعوة الأفغانى التجديدية السياسية غرست أصـــول الوعى السياسى فى صميم المجتمع المصرى، وأخذ الروح القومى عموما يتجـــدد ويختمر بين المثقفين وينتقل الى غيرهم فى اطار الفكرة الاسلامية التجديدية وقد كان لذلك آثاره فى تغذية الاتجاه النيابى الذى تجلى من قبل ومزجه بالطابع السياسى القائم على لون جديد من الوعى السياسى وان لم يبلغ بعد مستوى العمق الأمر الذى نقله الى مرحلة أعلى مثلت طلائع الفجر الجـــديد .

الفصل الخامس

طلائع الحياة النيابية ودستور سنة ١٨٧٩

نشأت الحياة النيابية من قبل فى جوهرها شعورا تجلى تعبيرا فى شكل انبثاقات بقدر انعكاسات فساد نظام الحكم والأزمة المالية وتأثير ذلك على كيان البلاد ولاسيما طبقة الملاك وكان يعبر عن ذاته بمقدار تأثير هـذه الأزمة غير المباشرة على الخديوية ولاسيما بعد تطورها بما مكن النواب من التعبير عن مشاعرهم الكامنة فى نشاط هادف فى جوهره نحو الحد من سلطة الخديوية .

واذ يبدو هذا الشعور من قبل بتطور المسألة المالية وبداية صراع ثنائية الخديو والنفوذ الأجنبى حول وحدة النفوذ فى البلاد — أوضح تعبيرا عن سابقه ، فقد كان من الطبيعى أن ينتقل هذا الشعور فيتطور تعبيرا الى مرحلة أعلى بتطور المسألة المالية سياسيا واشتداد الصراع بين هذه الثنائية بداية اختمار الفكر السياسى .

انتهى اسراف اسماعيل بايجاد لجنة تحقيق قضت بايجاد النظام الوزارى فى مصر يمارس سلطات الخديوية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ يضطلع به وزارة أجنبية لضمان حقوق الدائنين .

ومنذ أن تطورت المسألة المالية هكذا تطورا سياسيا،أخذ الروح النيابى يتهيأ بعوامل نفسية وسياسية جديدة تزيده نموا وتمكنه من التعبير فى ظل اشتداد الصراع بين هذه الثنائية تغذيه طليعة الوعى السـياسى المنبثق فيشير الى اختمار جديد للفكرة النيابية بين النواب ويسانده الخديو فى نضاله ضد الأجانب كسبيل لاسترداد حقوقه فيسمو لمرتبة النضال النيابى امتدادا لذلك النضال القومى الذى كان يثيره الخديو ضد النفوذ الأجنبى

وقد مثل ذلك التطور فى مجرى الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٩ طلائع الحياة النيابية وأضواء الفجر الجديد .

كان استعداد النواب عموما للمضى بالاتجاه النيابى من قبل يقوم على التذمر من السياسة الضرائبية على وجه الخصوص تلك التى أثقلت كواهلهم فى ظل الحكم الخديو المطلق وكانوا يتطلعون لعلاجها وقد جاء تشكيل الوزارة المختلطة وفقا للنظام الوزارى سنة ١٨٧٨ يرأسها ذلك الرجل الذى تربى فى فرنسا وعمل فى مصر كأحد عملاء بريطانيا ، نوبار باشا من أجل اقرار حقوق الدائنين ، أمرا مثيرا لمشاعرهم ومخيبا لآمالهم وهم الطبقة التى قام على أكتافها ، دون الملاك الأتراك والشراكسة ، حمل عبء السياسة الضرائبية التى فرضها عليهم اسماعيل فاذا كان لهم من قبل فى حدود الولاء التقليدى للخديوية أن يمضوا فى غير ثورة من وضعهم الا لماما ، فلم يكن من الطبيعى فى ظل حكم أجنبى غير مألوف أن يمضوا بحمل العبء ويفرغوا ضرائبهم فى أيدى الأجانب دون أن يستثير ذلك شعورهم وينمى سابق استعدادهم الفكرى للمضى بالاتجاه النيابى بقدر ما تسمح به الظروف للتعبير عنه .

كان أساس الدخل فى مصر ضريبة الأراضى ، وكانت تلك مفروضة على مساحة (١) قدرها ٤ر٨٠٠ر٠٠٠ فدان لا يدفع منها الضرائب غير ٣ر٥٠٠ر٠٠٠ أما الباقى فكان معظمه معفى منها منذ محمد على ولم يكن من ملاك هذا الباقى أحد من الفلاحين بل كانوا من سلالة محمد على ومن معاونيه ومن حاشية اسماعيل وحكامه وأتراكه أما من آلت اليهم بعض الأراضى بطريق الشراء فقد كانوا يدفعون ضريبة أقل وقد تمتع بالاعفاء أيضا الأراضى التى أضافها اسماعيل الى أملاكه وأملاك أسرته اما بمصادرتها لحسابه أو بشرائها وقد بلغت المليون فدان وكانت تفوق جميع الأراضى من حيث الجودة .

---

(١) ص ١١٣ وما بعدها Mc Coan : Egypt as itis.

وكان بجانب ضريبة الأراضى التى تحملها الملاك ضريبة اصلاح القنوات رغم أنها كانت تصلح بضريبة أخرى عينية هى السخرة ولا يستفيد من مياهها الملاك والفلاحون فكانت مياهها تمتصها مزارع الخديو وتقوم بخدمتها جل مشروعات الرى التى تركزت فى الصعيد دون الوجه البحرى لوجود معظم أملاكه بها .

ثم كانت ضريبة النخيل ، النوع الثالث المفروض على أراضى هؤلاء ولما زادت القروض واحتاجت الحكومة للمال فرضت ضرائب أخرى مثل ضريبة السدس أى سدس المربوط من الأموال وضريبة الرى وضريبة المقابلة التى أكره الملاك على تحملها وضريبة اعانة الحرب .

وكان بجانب ذلك ضرائب غير مباشرة على الأرض كضريبة الرؤوس وقد فرضت على جميع المصريين الذكور البالغين باستثناء الموظفين والعسكريين وضريبة أصحاب الحرف كالنجارين والميكانيكيين والخدم ومواد البناء الخام التى تحتاج اليها الصناعة الوطنية وكذلك ضريبه منتجات الصناعة فى الاسكندرية ورشيد ودمياط والقاهرة وسائر المدن كما كان ثمة ضرائب على مواد الطعام وعلف الماشية ومعروضات الأسواق والدواب والخيول والبغال وضريبة الدخولية فى المدن والملح الباهظة والدخان وقد كان من الحاصلات المصرية ثم رؤوس الأغنام الحية والمذبوحة ومصايد الأسماك والملاحة النهرية والاعفاء من الخدمة العسكرية وضرائب الزواج ودفن الموتى .

كل هذه كانت ألوانا من مئات الضرائب التى تحملها بصفة خاصة الملاك والزراع دفعوها لاسماعيل فى البداية ، وكان لهم فى ظل التطور السياسى الجديد أن يتحملوها ليدفعوها للأجانب فى النهاية اغتصابا ، وقد عجز عن دفعها الكثيرون فاستدانوا من المرابين الأجانب فأخذت تنتقل الى أيديهم فلم يأت عام ١٨٧٩ حتى قيل ان أكثر الفلاحين لا يملكون الأراضى التى يزرعونها (١) وأن طبقات أخرى تملك تسعة أعشار هذه الأراضى قد

---

(١) روتشتين : المسألة المصرية ـ ص ١١٩ من الترجمة

يكون ذلك مبالغة ولكنا نعلم وعمدتنا اللورد دوفرن فيما قرره بين عامى ١٨٧٩ — ١٨٨٢ اذ زادت الأموال المعروفة المدونة فى قوائم الرهن على وجه التقريب من ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه الى ٧٫٩٠٠٫٠٠٠ ملايين فيها خمسة ملايين خاصة بالفلاحين يضاف اليها ما عليهم لمرابى القرى من ديون قدرها اللورن دوفرن بمقدار يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين من الجنيهات ذلك الخراب الذى فرض على الملكية فى عهد اسماعيل ومنذ بسط حملة السندات حكمهم على مصر .

لم تحاول وزارة نوبار المختلفة علاج هذا الوضع بل زادته آثاره حدة فى اهتمامها فقط بشئون الدائنين فقد كان أول عمل واجهته هذه الوزارة استصدارها مرسوم ٢٩ اكتوبر ١٨٧٨ الذى خول للحكومة أكثر أملاك الأسرة واطمئنانا الى الوفاء بالديون سافر وزير المالية يومئذ ليعقد قرضا جديدا بضمانة هذه الأملاك وقد تم له ذلك وكانت قيمة القرض ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه بشريطة أن تؤدى فوائد الديون كاملة حتى آخر هذا العام يساعد ذلك على عدم نزول أسعارها فى أوربا .

ولما جاء نوفمبر وحل موعد كوبون الدين الموحد ووجد أنه ينقص عن مقداره بمليون ونصف قام بتسديده من متحصل هذا القرض الذى عقد لسداد الدين السائر فحسب ثم أخذ يزيد على المليون جنيه لأداء بعض ما يستحق على الدين وجزية الباب العالى وأعمال الحكومة حتى لم يبق من القرض شيئا مذكورا لأصحاب الديون السائرة أو موظفى الحكومة المتأخرة رواتبهم وقد شاءت الحكومة أن تستمر على ما اتبع من قبل من ضروب المعاملات القاسية فى جباية الضرائب من البلاد وبقدر ما نمت هذه الوزارة باتجاهاتها المالية من تذمر النواب وزادت من متاعبهم كان من الطبيعى أن يكون وجودها عامة دافعا على اثارة شعور الكراهية ضد الحكم المطلق والعمل على الحد من سلطانه . ولقد غدا هذا الروح ومكنه من التوثب والتهيؤ للتعبير عن هدفه اشتداد الصراع من ثنائية الخديوية والنفوذ فى نهاية عام ١٨٧٨

ظلت الحياة النيابية تستمد وجودها من قبل من استعداد النـواب النفسي وما مكنهم من التعبير عنه كانعكاس للازمة المالية وتأثيرها على الخديوية ولاسيما بعد تطورها بما مكن النواب من التعبير عن اتجاههم النيابى كما أسلفناه وذلك حتى نهاية جلسات سنة ١٨٧٨ ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الحياة النيابية تتطور تغذيها عوامل جديدة .

وجد المجلس نفسه عقب ارفضاض جلسات هـذا العام فى ظل تطور المسألة المالية سياسيا ، فى مفترق الطرق يتجاذبه طرفا ثنائية سياسية من وزارة تتشكل تستهدف توطيد حقوق الدائنين ويستوى عندها صلاح حكم مصر أو فساده اذا ما أعد المال اللازم للديون السائرة وانتظم دفع فوائد الدين العمومى وتتشكل بوضع غير مألوف فى البلاد من وزيرين أجنبيين ريفرز ولسن الانجليزى للمالية وريبلتيميرا الفرنسى للأشغال ثم بعض المصريين الموالين للنفوذ الأجنبى ــ لا يهمها مصالح المصريين قبل مصالح الدائنين وتمارس سلطات الخديوية .

ومن خديو ، ان جرد من سلطاته فقد ظل بنفوذه التقليدى الأمير الذى يسيطر على مصادر الأمور فى مصر يؤمن بالحكم الفردى المطلق ويدعم التحكم التركى ولا يفهم الحكم النيـابى أو يطمئن اليـه وان ارتضـاه سـبيلا لغاياته ، ويكره وزارة نوبار لتمثيلها النفوذ الأجنبى ويتطلع لاسـترداد سلطاته منها ولم يكن قبولها لها مبنيا على شيء الا ظنـه ان نفوذها ، كوزارة مسـئولة ، سـيقضى على ما عداها من نفوذ أو على الأقل سيجعل من نهاية نفوذ لجنة التحقيق التى جردته من أملاكه وسلطاته وذلك بفضل ما سيكون للدولتين صاحبتى النفوذ فى هذه الوزارة من وزراء فهو لذلك كان يشايعها فى الظاهر كمن ينحنى للعاصفة وفى الباطن كان يتمنى نهايتها فلما مضت تلك على نهج ما كرهه فاستصدرت مرسوما فى ٦ يناير سنة ١٨٧٩ مخولا للجنة التحقيق سلطة وضع مشروعات القوانين المالية وكان ذلك معناه لدى الخديو بقاؤها الى أجل غير محدود لجنة تتطلع بالتشريع عندئذ لم يجد بدا من مكافحتها .

ولما كانت أهداف كل من طرفى هذه الثنائية لا يتحقق الا على حساب الآخر ، فقد كان من الطبيعى أن يتصارعا صراع الأضداد فتغذى صراعهما الروح القومى المشرق فى اتجاهه ضد التحكم التركى والأجنبى ليبدو بين النواب فى امتداده ، محورا فى صورة النضال النيابى الذى يتجلى عن استعداد بينهم ، وان مضى فى اطار مصالحهم الذاتية .

فبقدر ما كان موقف النفوذ الأجنبى من الخديوية موقف النقد والحقد والزراية والاصرار على ممارسته سلطاته بقـــدر ما كان ذلك ينمى بين النواب لونا من معانى الثقة والقـــدرة على التعبير ويحررهم من الرهبة التقليدية من الخديوية من وجوده قوة تنزل من قداسة الخديوية فيعدهم للوثوب فى وجه الخديو والتحكم التركى ، وبقدر هيمنة هذا النفوذ على السلطات فى البلاد ومصادر المال فيها ، كان يستثير الروح القومى ، وبمقدار حرص الخديو على السعى لاسترداد حقوقه بالاســتناد الى النواب كان يمكن هؤلاء من اتجاههم فى اطار اتجاهه ، لكسح عدو الطرفين المشترك وهو النفوذ الأجنبى ، وبينما كان جمـــهور المجلس يتهيأ هكذا بهذه العوامل النفسية كان يمتزج بها لون من الشعور السياسى فى مشرق اختماره بفضـــل امتداد حركة الفكر السياسى الجـــديد ـــ الى الأعضاء ـــ منذ أن استطاع المحفل المـــاسونى نشر الفكرة النيابية بين لفيف كبير من المثقفين أعضاء المجلس ، من البروجوازية المثقفة وعلى رأسها النائب عبد السلام المويلحى أحد تلاميذ الأفغانى فلما امتد ذلك الروح القومى الى المجلس مستندا الى الخديو قام محورا فى نضـــال نيابى لاقرار الحكم النيابى كسبيل للقضاء على التغلغل الأجنبى وقد وجد استعدادا وتجاوبا بين النواب لما كانوا يعانونه من التحكم الخارجى وسبيلا القضاء على التحكم التركى بما يدنيهم من حل قضـــاياهم ويرقى بهم كطبقة لمستوى سادتهم الذين سادوهم قرونا من الأتراك والشراكسة ، اذا ما انتهى الأمر بالحد من سلطة الحكم المطلق وســـاعد على سريان ذلك الوعى السياسى أولا رضاء الخديو عن اتجاه الطليعة الواعيـــة وتشجيعه ذلك كسبيل يدنيه من استرداد سلطاته ولاسيما بعد أن أخذت

هذه الوزارة المختلطة تمضى على نهج ما كرهه بعد استصدار مرسوم ٦ يناير سنة ١٨٧٩ فأخذت مشاعر النواب الذاتية تمتزج بالمشاعر السياسية فى معايير جديدة ، وقد عملت الصحافة قبل انعقاد المجلس على اشاعة الفكرة السياسية بينهم والوقوف وراء الاتجاه النيابى بالارشاد والاستثارة ، فقد عبرت جريدة التجارة عن ذلك فقالت « ولم لا فان من أعضائه رجالا لا تأخذهم فى الحق لومة لائم مع العلم بواجباتهم وحقوق الأمة وما ألم بها من آلام » ثم تستطرد فى نقد ضمنى للائحة المجلس فى تمن لاقرار مبدأ جديد فتقول « وتناقل الثقاة خبرا آخر وهو أنه سيسمح لمراسلى الجرائد بحضور جلسات المجلس لاستماع المعارضة فيه ونقلها الى الصحف ، فبشروا أهل مصر بعهد جديد يفى به طارق المجد عن التليد [1] » .

تهيأ النواب قبل اجتماع المجلس للاتجاه النيابى عن استعداد ولكنه لم يكن فى اختماره ليسمو لمرتبة العقيدة بينهم، بل كان يتجلى رغم هذا فى حدود الولاء للخديوية فلقد كانت نقطة البدء فى العمل بين النواب بلا جدال هو شعورهم بالاطمئنان على سلامة أعمالهم أولا من جانب الخديو الذى لمسوه بالمشاركة العاطفية بين الطرفين فلم يكن لأحد منهم القدرة على اعتساف الطريق وحده دون أن يطمئن برضاء الخديو عن اتجاهه رغم انتقال سلطاته للنفوذ الأجنبى .

فزعيم الفكرة لم يكن ليحمل عبء النظام النيابى فيمثل فلسفة المحفل الماسونى السياسية الا بعد أن مكنها من التعبير موقف الخديو من الأجانب وقد كان اسماعيل ولى نعمته الذى كانت له أياد بيضاء على بيت المويلحى عند ما أنعشه ذات مرة من كبوته من افلاسه كأحد تجار القاهرة وقد كان المويلحى على صلة ودية بالخديو .

والأعضاء وان كرهوا نظام الحكم المطلق لم يكن دأبهم القيام باتجاه يبلغ مرتبة النضال لم ينطبعوا عليه من قبل وكان ذلك حتى الأمس القريب من مظاهر العصيان ، الا بعد أن يطمئنوا .

أما الخديو وان كان قد جرد من سلطاته فهو ما زال متمتعا بنفوذه

(١) العدد ١٥٣ فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩

التقليدى على هذه الطبقة التى اصطفاها من رجال ادارته من أكثر العناصر طاعة له ونفوذا فى البلاد يضفى عليها من مركزه سحرا لا يقاوم، شأنه شأن أى أمير شرقى فى بلد كمصر لا تزال تحيا فى عهد يشبه عهد الرعاية الأبوية ولم يكن متوقعا أن تنقطع دفعة واحدة سيطرة الخديو على المجلس التى تأكدت به من قبل حتى نهاية عام ١٨٧٨ ومن ثم كان تأثيره على أعضائه لا يزال قائما .

وما كاد المجلس ينعقد فى ٦ يناير سنة ١٨٧٩ حتى تجلى مدى استعداد النواب للمضى مع الاتجاه النيابى فى نضال واضح، لما كانت السياسة الضرائبية هى أخص ما كان النـــواب يشعرون به من حـــرارة ونظرا لأن اثارتها تحرج الوزارة الأوروبية فيما يرضى الخديو فقد بدأت بها أضواء الفجر الجديد للحياة النيابية تنم عند اختمار جديد للفكرة بين النواب .

افتتاح المجلس واجتماعه :

ثم افتتح المجلس (١) فى ٩ محرم سنة ١٢٩٦ الموافق ٢ يناير ســـنة ١٨٧٩ ولما تليت خطبة الافتتاح (٢) جاءت قصيرة كغير عادتها فلم يكن لها هدف الا الأداء الشكلى تنفيذا للائحة المجلس قال فيها الخديو « أخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتى سيتذاكرون معكم فى بعض مسائل مالية وأشغال داخلية » .

وكان المتوقع فى ظل الظروف الجديدة أن يناقش المجلس هذه المسائل المالية والأشغال الداخلية بحرية وقد عبرت جريدة التجارة (٣) عن ذلك فقالت «ان الآمال جميعها متعلقة بأن المجلس المذكور يحذو فى هذه المرة حذو مجالس أوروبا فى اســـتعمال حرية الأفكار فى جميـــع مناظراته ومداولاته ... » ولم يشأ المجلس الا أن يمضى فى ركب الأحرار متطورا مع الظروف وألا يعتبر أعضاءه منذ أول جلسة له الا نوابا بالمعنى النيابى الـــكامل .

ففى ٦ يناير قدمت (٤) لجنة الرد على خطاب الافتتاح ردها (٥) للخديو

---

(١) الوقائع المصرية رقم ٧٩٢ ق ١٤ محرم سنة ١٢٩٦ ـ ٧ يناير سنة ١٨٧٩
(٢) الوقائع رقم ٧٩٥ (٤ صفر ـ ٢٦ يناير)
(٣) التجارة فى ٤ يناير سنة ١٨٧٩
(٤) الوقائع رقم ٧٩٢ (١٤ محرم ٧ يناير سنة ١٨٧٩)
(٥) جاء النص فى الوقائع رقم ٧٩٥ (٤ صفر ٢٦ يناير)

فمثل انطلاقا للتعبير عن أفكارهم وآمالهم الجديدة .

فلقد وصفوا أنفسهم بأنهم « نواب الأمة المصرية ووكلاؤها المدافعون عن حقوقها المطالبون لمصلحتها التى هى فى نفس الوقت مصلحة الحكومة » ثم يخلعون على المجلس الجديد من أفكارهم الجديدة ما يحدد اتجاهاتهم مما جاء نفحة من تعاليم الأفغانى ، وقد أخذوا ينظرون اليه نظرة جديدة محاولين رفعه الى صفة المجالس النيابية الحقة فقد أصبح فى رأيهم « المسبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والرقى وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق التى هى جوهر العدل وروح الانصاف » ثم حاولوا أن يفسروا الأحداث الجارية بمعايير النظام البرلمانى المسئول ثم استطردوا بعد ذلك شاكرين الخديو لانشائه مجلس الوزراء وجعله مسئولا كاملا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب .. ويدللون على ذلك بقولهم انه حينما تعلقت ارادة الخديو « بأن ينظر الوزراء فى أمور المالية والأشغال الداخلية دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم ذلك حفظا لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة » .

ولقد دل هذا الروح كله على اختسار جديد للفكرة النيابية بين النواب الذين بدأوا ينظرون من خلالها الى الأمور ويتطلعون لتحقيقها فلم يكن الوزراء مسئولين أمام الأمة ولا أمام أحد ، كما لم تكن دعوة المجلس الا دعوة عادية فى ميعادها ولكنها الأفكار الجديدة التى يعبرون عنها بالأحداث الجارية فى تعبير كان ينقصه العمق فى الفهم وذلك عندما أحسوا أن ذلك يرضى خديويهم وكان توجه النواب بشكر الخديو لخطابه « الذى أنبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الطاهرة (سريرة الخديو ! !) الزكية من الميل الغريزى الى اصلاح الأمة ولرغبته الخالصة فى صدورها على معارج التقدم ورقيها الى ذودها السعادة ونيلها الحرية فى تصرفاتها قولا وفعلا .. » وهم العارفون أنه سر بلائهم فى مصر ، يعتبر تعبيرا لا يعدو المشاركة العاطفية بينه وبينهم ، تلك التى زادتهم تمكنا من المضى الى اتجاهاتهم النيابية التى كانوا ينظرون اليها أولا نظرتهم الى المصالح الذاتية .

وعلى كل ، فقد عبر النواب فى ردهم على مقال الافتتاح عما كان يعتمل فى نفوسهم من أفكار وغيرة نحو بلادهم كما كشفت عن مبلغ استعدادهم للعمل وجاءت بمثابة برنامج لنشاطهم فى المجلس . وتطلع لعهد جديد .

اهتمام المجلس بالمسالة المالية :

وبدا المجلس فى نشاطه واعتمامه فى البداية بالمسألة المالية ذا دلالة خاصة اذ استطاع أن يعبر فيها عن مقاصده المالية ومشاعر اسماعيل ورغبته فى احراج الوزارة والحيلولة دون تماديها فى النواحى المالية من أجل حقوق الدائنين . وكان مضيه فيها والقواعد النيابية ، تعبيرا عن أفكاره الجديدة التى طبعه بها المحفل الماسونى بفضل عضوه البارز فيه ، زعيم المجلس .

وبدأت معارضة الوزارة بشدة وكانت البداية محاولة لفرض الرقابة والاشراف على الوزارة وأعمالها على متن اثارة هذه المسألة ، اذ أخذ على النظار أنهم لا يحضرون جلسات المجلس ولا يقدمون له المهام من المشروعات ففى احدى الجلسات وقف محمود بك العطار عضو المجلس يبدى رغبة الأعضاء فى المداولة فى بعض الشئون العامة بعد أن طال انتظارهم دون أن يرد من الوزارة ما سبق أن طلبوه من بيانات فاقترح أن يرفع المجلس استعجالا بذلك فلما قرر المجلس الكتابة لوزارة الداخلية وأرسل كتابه طالبا سرعة موافاته بالمشروعات المالية والمسائل الداخلية ، لم يكن موقف المالية الا مماطلة ، اذ ورد على المجلس ما يفيد بعدم استطاعة ناظر المالية الحضور لعدم تحضيره ما طلب منه .

اذ ذاك ظل النواب فى ترقب لحضوره وتهيؤ لنقد السياسة المالية ومحاولة اقرار حقهم فى الاشتراك مع الحكومة فى تقريرها ، وكانت مشاعرهم حساسة نحو كل مسألة تطرق المسائل المالية من قرب ومن بعد فلما تباطأ وزير المالية الانجليزى فى المثول بين المجلس وأسرع وزير الأشغال يستجيب لدعوته ، فأرسل أولا تقريره عن الأشغال العامة عن مسألة التحفظ على النيل ، واقامة الجسور ووضع نظام لدعوة جميع الفلاحين لمساعدة الحكومة عند ارتفاع النيل . كان من الطبيعى أن ينشط

النواب عندما أدركوا ما تضمنه المشروع من محاولات فرض المزيد من التبعات المالية عليهم عن طريق السخرة .

أخذ المجلس ينشغل بذلك فنشط يدرس الموقف ثم طلب حضور وزير الأشغال فأذعن ذلك لارادة المجلس وحضر وبصحبته أحد مهندسي وزارته كمترجم له وأخذ يستمع لملاحظات النواب على المشروع ثم عاد الى وزارته .

ولكن ما لبث الأمر أن انكشف للمجلس فأسرع يبدأ اهتماما كبيرا لهذا المشروع وذلك عندما نشرت الوقائع المصرية فى عددها الصادر اذ ذاك تفصيلات المشروع وأهدافه .

كان الوزير وقتئذ يعد مشروعه عن السخرة مستهدفا فرضها ضريبة عينيـــة على المصريين على السواء دون أن يستثنى منهـــم غير العجـــزة والشيوخ توطئة لوضع من كان معفى منها من قبل بشكل يدفعه لأن يفتدى نفسه بجعل من المال ، وبذلك يخلق موردا ماليا جديدا .

وقد حاول الوزير أن يطبق هذا المبدأ مقدما حتى يصدر هذا القانون وتنفيذا لذلك بل ورغبة منه للتخفيف من نفقات الحكومة فى مســـــائل الأشغال أرسلت الداخلية برغبته فى منشور دورى لكل مدير طالبا تنفيذ ما جاء عن السخرة وعن الأشغال ، التى رأى عنها وجوب قيام كل ناحية بتحمل نفقات مشروعات الرى ذات المنفعة الخاصة بها كالقناطر الخيرية مثلا .

وما أن تسرب ذلك الى النواب وعن طريق الوقائـــع المصرية حتى استشاط النواب غضبا فقد كان معنى ذلك فرض ضرائب جديدة عينية ومالية ومن ثم أراد المجلس أن يعارض هذه الترتيبات الحكوميةالجديدة مع وجهات نظرها . وكان يهم الحكومة وقتئذ أن تجمع الفلاحين لتحمل بالمنشئات وأعمال الرى ومزارع الخديو والأبعديات المعفاة منالضرائب والسخرة معا على حســـــاب طبقة الملاك الممثلة فى المجلس ومن دافعى الضرائب ولم يأت المشرو عالجديد امعانا فى الابقاء على شىء بالماضى فحسب بل شللا لأصحاب الحرف والتجار ورجال الدين وغيرهم ممن أبى هذا المشروع اعفاءه ولما كان المجلس بصدد التحرر من تبعات الماضى

فقد ثار فى وجه اتجاه وزير الأشغال الجديد ، يؤيده فى ذلك مشاعر ملتفة حوله من الشعب سيما من أصحاب الأبعديات التى فرضت عليها الترتيبات الجديدة بعد أن كانت معفاة منها من قبل فتحرك النواب شاكين متسائلين عن المقصود بالعجزة والشيوخ وعن معنى تحديد الاعفاء من السخرة كما كان على الوضع القديم وكيف تكون الطريقة لاخراج أفرادها وما الى ذلك مما التبس عليهم فطلبوا حضور وزير الداخلية مع وزير الأشغال لمناقشته فى ذلك .

وجاء وزير الأشغال وأخذ يفسر تقريره وذلك بجلسة ١٠ صفر وقد أوضح الوزير الفرق بين نفقات الأشغال العامة والخاصة فألزم الملاك بنفقات الثانية ، ووضع نفقات الأولى على كاهل الحكومة كما حدد للنواب سن أفراد أعمال التحفظ على النيل السخرة بـ ١٥ سنة ما عدا الشيوخ وأصحاب العاهات كما وضح الغاية من عدم التوسع فى الاعفاء من ذلك بأنه رغبة من الحكومة للتخفيف من حدة العمل عند توزيعه ، الا أن الهدف الرئيسى من ذلك كان يبدو من تصريحه بأن لكل فرد الحق فى أن يفتدى نفسه بدفع ما يتكافأ مع الأيام المخصصة له .

ولم تلبث الحكومة أن خففت من حدة اتجاهاتها الجديدة على الملاك وغيرهم فأصدرت منشورا معدلا لذلك بالعودة بالنظام القديم فى الاستثناءات مؤقتا حتى يصدر القانون الجديد دون أن تعمل على استثناء الأبعاديات التى ظلت حتى وقتئذ معفاة من الضرائب العينية والمالية فأصدرت بذلك مرسوما فى ٩ فبراير سنة ١٨٧٩ بعدم استثناء مزارعيها الا بدفع قيمة الأيام المستحقة على كل وهكذا استطاع النواب أن يدافعوا عن حقوقهم ويعارضوا ترتيبات الحكومة فى استقلال فى الرأى واعتداد بالذات .

ويمضى المجلس فى نشاطه (١) فيطرق الشئون المالية طرقا مباشرا لينتهى به الأمر الى محاولة تعديل السياسة الضرائبية .

فالمجلس يجتمع لدراسة هذه المسألة فى يوم الخميس ١٦ محرم ١٢٩٦ فترد اليه افادة من ناظر المالية تفصح عن رأيه فى انتخاب بعض منهم

(١) الوقائع رقم ٧٩٤ – يناير سنة ١٨٧٩ الى رقم ٨٠٣

ليتدارس فى وزارة المالية هذه المسألة ولم يكن لذلك الا وقعه الأليم على الأعضاء لصدوره من أجنبى لم يألفوا وجوده وزيرا على المالية عاملا من أجل الدائنين ، وكان الجديد فى موقف النواب هو عدم اذعانهم لرغبة الوزير الا بشروط ، اذ تمسكوا بالمبدأ الدستورى الذى يقضى بضرورة حضور الوزير أمام المجلس ليعرض بنفسه مشروعاته اذ لم يعد المجلس كما قال محمود بك العطار منحصرا رأيه فى بعض الأعضاء وهنا يثبت المجلس خروجه عن هذا التقليد الذى كان متبعا من قبل وذلك عندما أصر على ضرورة المذاكرة بحضور جميع الأعضاء الا آن هذا النائب رأى حسما للخلاف وعملا بالأحوط تعيين « قدر خمسة أو ستة منهم بحيث الا يكون لهم رأى ولا قول فى أية مسألة كانت وانما هو لازم الاستفهام عنه يصير تبليغه لهم ويحضر معهم مكاتبه للمجلس بالكيفية وعندها ينظر ويعطى القول اللازم » وبهذا لم ينس النائب مستأنسا برأى زملائه أن يجعل هيئة المجلس بصدد الحل والفصل فى الأمور فلا تتحكم فيها قلة قد تضلل بالمعلومات كما كان المتبع سابقا ، ولقد تألفت لجنة خصيصا لذلك .

ولم يطق المجلس صبرا عندما انعقد بعد ذلك فى ٢٦ محرم على تأخير المسألة المالية فعاد لاثارتها من جديد اذ تحدث زعيم المجلس عبد السلام بك المويلحى عن ذلك فى اعتداد بكيان المجلس بشكل لم يسبق له مثيل فى الجلسات السابقة لعام ١٨٧٩ عند مناقشة الشئون المالية التى كانت تفرض عليه ، فأخذ يفسر المقالة الخديوية ويترجم غايتها وفقا لأهداف المجلس الجديدة بل يعتبرها جدول أعمال المجلس عندما رأت النظر فى المسائل المالية والأشغال الداخلية ثم ناشد النواب رفع استعجال جديد عن الشئون المالية بل ولم يكتف النائب محمد أفندى راضى بهذا بل أخذ يتكلم بمزيد من الحرية مبينا أهمية هذا الأمر وما قد يثيره الاهمال فيه من حالة الذعر والتذمر بين الأهالى الذين نفذ صبرهم من سوء الحالة المالية فاستقر رأى المجلس على الاستعجال مرة ثانية .

كان المجلس يريد أن يلم بجوانب نشاط الحكومة فى هاتين المسألتين ويفرض اشرافه عليها ولكنه كان يتبع فى اثارة ذلك ما رسمته له لائحته عند اثارة الموضوعات .

ولم يشأ المجلس أن يشغل نفسه بمسائل أخرى غير مالية حتى ترسل وزارة المالية ما طلبه منها ، نظرا لأهميتها فى نظره فمضى نشاطه حول المصالح الذاتية فى المال والأشغال طبقيا ، لا قوميا تماما اذ نأت به غاياته عن طرق شئون الموظفين المتأخرة مرتباتهم وعن الاغداق على الموظفين الأجانب دونهم وشئون التعليم العام أو ديون مصر وما الى ذلك .

ولم يرد أن ينشغل فى انتظاره لورود طلباته حول المسائل المالية فى شيء من هذا بل أراد الانشغال بأمور أخرى حول المال فى مسائل كان يحلم بتحقيقها من قبل وهى مسألة تقسيط الأموال بشكل يتفق مع مواعيد جنى المحصولات .

ولقد أثار هذه المسألة فى نفس الجلسة الماضية (٢٦ محرم) محمد أفندى راضى لدراستها وأخذ راى المجلس فيها ولقد كان المجلس قد أثارها من قبل فى أولى جلساته سنة ١٨٦٦ فأبت عليه الحكومة المضى فيها بحجة تعارضها مع مواعيد سداد الديون ، ولما كان المجلس بصدد معارضة الترتيبات المالية التى فرضت عليه من قبل فقد وافق المجلس على اقتراح هذا النائب وتابع مناقشته فيها فى الجلسة الثانية فى اليوم الثانى وقام كل نائب يبدى رأيه فيها بما يتفق وظروف اقليمه بغير الطرق التقليدية السابقة وذلك قبل أن يحاول المجلس أن يرفعها للحكومة فى صورة اقتراح مستأذنا فى المضى فى حلها طبقا لنصوص لائحته الذى كان يتبع نظامها عند اثارة الموضوعات .

ثم يمضى الأعضاء فى جلسة ٢٩ محرم فى نشاطهم دون توقف بعد أن نفذ صبرهم من انتظارهم لوزير المالية ، يعودون ثانيا الى المسألة الأساسية التى شغلت أذهانهم وهى المسألة المالية ، فقد تقدم ١٧ عضوا منهم بتقرير مفصل عن حالة البلاد المالية ومبلغ الارهاق الناجم عن تنفيذ قانون المقابلة فى احتجاج صارخ على عدم عرض المسائل المالية المطلوبة مبدين رأيهم فى العمل على تسهيل سداد ما يربط من الضرائب ، ولقد رفعوا عن ذلك صورة الى الداخلية مع ابداء الرغبة لحضور وزير المالية .

ولما كان المجلس قد اتخذ رأيا فى مسألة تقسيط الضرائب معه فقد أرسلت الداخلية فى جلسة الأحد ٤ صفر افادة الى المجلس تستحسن فيها رأيه فقد رأى أن ينشغل مؤقتا بهذه المسألة حتى ترد المشروعات المالية المطلوبة ولكن ما ان أحاط رئيس المجلس الأعضاء علما بعدم امكان حضور وزير المالية حتى هم بمناقشة المسائل المالية التى تأخر عرضها عليه.

واجتمع المجلس فى جلسة الأحد ١١ صفر فلما أنهى الرئيس للمجلس تعذر حضور وزير المالية وطلب من الأعضاء أن يتقدم كل بملحوظاته عما يؤلم الأهالى من الناحية المالية أبدى النواب ألوانا من الآراء المستقلة حول ذلك وعبروا عن مشاعر التذمر الكامنة فيهم دفاعا عن طبقتهم التى حطمتها الضرائب المتعددة مطالبين بالغاء وتعديل كثير من الضرائب وقد جاء تعبيرهم ثورة ضد السياسة الضرائبية التى نهجها اسماعيل من قبل وان اتخذ ذلك فى شكله صورة الحملة على النفوذ الأجنبى .

ضريبة الوركو :

فتقدم محمود العطار وعبد السلام المويلحى من تجار القاهرة العليمين بشئون التجارة ، يوضحان مدى صلاحية الضرائب للمدن والريف وما أحدثته من شلل فى التجارة ثم طالبا برفع ضريبة الوركو عن المدن المفروض عليها ضريبة الدخولية اذ لا معنى لوجود الاثنين مع ابقاء ضريبة تذاكر الشخصية فى نطاق الأقاليم فقط وكان ذلك وضعا سليما .

ضريبة الدخولية :

تقدم غيره وهم : عثمان الهرميل عمدة محلة مرحوم — غربية — وأحمد سالم عمدة دهشور — غربية — وعبده جوده عمدة محلة انجاق — دقهلية ويوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق . وعبدالوهاب الشيخ عمدة دقادوس من نواب الدقهلية يتناولون بالشرح سوء الحالة المالية ويطالبون برفع ضريبة الدخولية التى فرضت على الريف دون ما وجه حق لأنها لا تصلح الا للمدن .

قانون المقابلة :

أما محمد افندى راضى عمدة انفسط ــ بنى سويف ــ وعبد الشهيد بطرس من أعيان البلينا ، فقد عبرا عن رغبة بلدهم فى الشكوى من قانون المقابلة مطالبين بايقاف القانون فى الجهات التى لا ترغب المضى به .

عوائد النخيل :

وتقدم أحمد أغا الصادق من أعيان أسوان ومحمد سلطان من اسنا عن مناطقهم التى تكثر فيها وما حولها النخيل كالواحات مثلا وكذا الشيخ عبد الرحمن عرفه عمدة برج مغيزل ، موضحين كيف عملت عوائد النخيل على الاقلال من زراعة النخيل واهماله لارتفاعها الباهظ مطالبين بالتخفيف منها .

ضريبة السدس :

ويتقدم غيرهم عن نواب المنيا : بدينى الشريعى عمدة سمالوط وعن المنوفية أحمد السرس عمدة ادشاى وغيرهما ، باخوم افندى لف الله شارحين ضروب الفاقة التى حلت بالفلاحين مطالبين بتخفيض قيمة المربوط على الأطيان والغاء ضريبة السدس التى فرضت فى سنة ١٨٦٨ لمدة أربع سنوات فقط وظلت تجنى رغم ذلك حتى هذا العام دون ما وجه حق .

ضريبة الرى :

وعن نواب المنيا تناول حنا يوسف عمدة نزلة الفلاحين موضوعا آخر وهو ضريبة الرى المقررة بنسبة ١٠ ٪ من ضريبة الأطيان مطالبا الغاءها باحلال الحكومة محل دافعيها من ملاك المديريات الأربع التى ترويها ترعة الابراهيمية التى لم ينتفع من مياهها أهلها .. ولم تكن مقصورة عليهم دون سواهم والمعروف أن منافعها كانت وقفا على أملاك الخديو .

ضريبة الملح :

أما عن ضريبة الملح الباهظة فقد تناولها بالشرح النائبان ابراهيم حسن أبو ليلة عمدة الربانية جرجا وعبد الشهيد بطرس من أعيان بيلينا وقد طالبا بتنظيمها وتخفيفها .

معاصر الزيوت :

ثم يعود أحمد آغا عبد الصادق من أسوان مع الشيخ صديق عبدالمنعم عمدة بنجا ــ جرجا ــ ومحمد سلطان من اسنا ــ محمود عبد الله عمدة دشنله ــ قنا بالحديث عن مسألة معاصر الزيوت بمديرياتهــم وما ألم بها من كساد نتيجة لمزاحمة الزيوت الأجنبية لها وعدم قدرتها على الوقوف والتنافس معها لكثرة العوائد المفروضة عليها .

عوائد الاغنام :

كما اهتم محمود عبد الله عمدة دشنلة ــ قنا ــ ومحمد جبرة الله عمدة شبرا العنب شرقية ــ مسألة عوائد الأغنام فطالبا برفع عوائد الذبيح على الأغنام والاكتفاء بالضريبة الأولى وغير ذلك من الموضوعات التى أثيرت حول الضرائب وقد عبر عنها النواب لا عن أقاربهم فحسب بل عن جميع مديريات القطر فكان نشاطهم ثورة على النظام الضرائبى الجائر الذى فرض عليهم ألوانا .

ولقد تجلى المعنى السياسى أكثر وضوحا من موقف المجلس عندما صدر مرسوم ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذى قضى باصــدار القوانين المالية بمجرد التصديق عليها من الخديو ومجلس النظار ، وان مضى ذلك المعنى فى اطار أهداف الخديوية .

كان الخديو بطبيعته وظروفه المالية يضايقه أن تبقى لجنة التحقيق لأنه سبق أن اكتوى على يديها بمصادرتها أملاكه وأن تضطلع بالتشريع المالى لأن ذلك كان من شأنه أن يدفعها للاسراف فى انهاك البلاد من أجل هدفها الأول وهو ضمان حقوق الأجانب الدائنين ، وكان يهمه أن تكون مهمة التشريع عن طريق المجلس ليستطيع عن طريقة التحكم فى ذلك ، وأن يحد من سلطاتها وسلطات الوزارة .

لذلك ما ان صدر هذا المرسوم حتى تقــدم عبد السلام المويلحى ومحمود العطار فى المجلس باحتجاج نم عن فهم لمعنى موقف المجلس فى حقه فى التشريع وان مضى فى حدود الولاء للخديوية ، وقد طالبا نوبار ألا يبخس المجلس حقه فى التشريع فلا ينفذ قانونا لا يقرره ذلك .

وهكذا ظهر الاتجاه النيابى ، يبدو ، فى قوته ، امتدادا للنضال القومى الموجه ضد النفوذ الأجنبى والمتساند مع الخديو لم يكن يكفيه كى يكون هكذا ، انتقال سلطات الخديوية لغيره دون عطفه عليه ، ولا دعوة الأفغانى السياسية الناشئة دون هذا التأييد وذلك العطف ، ولا قسوة الظروف المالية لنواب تعودوا الطاعة والركون والتوجيه دون هذين العاملين . ثورة على لائحة المجلس . بلغت بأحد النواب الجرأة أن يطالب بنقل مقر المجلس من القلعة الى قلب القاهرة كى يزداد التجاوب بينه وبين الشعب .

ولم تكن مساندة الخديو لهذا الاتجاه عن استعلاء قومى أو ايمان بالفكرة النيابية ، فلم يكن من المؤمنين بذلك كله ولا كان ذلك متسقا مع نزعته المطلقة بل سبيلا ومتكأ لاسترداد سلطته المسلوبة على متن اثارة هيئات الشعب ضد الحكم الأجنبى ليثبت فشله .

وقد تجلى ذلك عند ما واجهت وزارة نوبار المتاعب والعناء للوفاء بحقوق الدائنين فى مواعيدها . فلما اتهمت فرنسا وانجلترا الخديو بوقوفه وراء حوادث هذه الأيام لم يسع الخديو اذ ذاك الا أن يعلن رد هذه المتاعب الى عدم صلاحية النظام الوزارى كقاعدة لحكم مصر على أنه زغم أن الاتجاه النيابى فى قوته قد بدا امتدادا لهذا النضال القومى الموجه المتساند مع الخديوية فقد غذى ذلك اختمار الفكرة النيابية وكشف عن اختمار فكرى تمتد بأصوله الى أعماق الشعب يحمل فى طياته ومعناه ومكوناته اشراقة من الوعى السياسى الهادف لنقل حقوق السيادة الى الشعب فيما تجلى من الكثير من الصور النيابية الحقة وان مضى ذلك فى اطار الولاء للخديوية..

الصحافة والاتجاه النيابى :

ولقد تجلى الاتجاه النيابى فى صورة أكثر اختمارا بين المثقفين من الصحفيين والكتاب وغيرهم ابان نشاطهم لاشاعة الفكرة والدعوة لها وللوقوف بذلك فى مساندة المجلس . ولقد وقفت صحافة المحفل الماسونى وراء نشاط المجلس توضحه للشعب وترشد المجلس الى الطريق السوى وتساند زعماءه فى مناقشاتهم وتنشر أخبارهم وآراءهم،وقد اضطلع بذلك

أعضاء المحفل الماسونى من تلاميذ الأفغانى . كسليم نقاش وأديب اسحاق وابراهيم اللقانى ومحمد عبده وغيرهم ممن أوسعوا صحف اليوم كتابة تحمل حرارة العهد الجديد وأهدافه النيابية فى جرائد مصر والتجـارة ومرآة الشرق والوطن والأهرام .

ولقـد كان ثمة تفاعل بين المجلس والصحافة وتجـاوب فى الآراء والأهداف ولا غرو فمصدر التوجيه كان واحدا فقد كانت تنشر أنباءه وتدفعه للعمل وتعرض موضـوعات مناقشاته للشعب فهى تنشر المقالة الخديوية وكذلك الرد عليها وتناقشها وتبرز نواحيها كمخاطبة لجنة الرد على الخديو باسم نواب الأمة المصرية ووكلائها وتتحدث جريدة الوطن(1) عن مجلس النواب فتقول بأنه السبب الموجب لنوال الحرية وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة والحقوق وهو ترديد لما جاء فى مقال الرد على مقال الافتتاح ، ثم يبدى الكاتب اعجابه بلفظ الجلالة الذى ورد فيه ويعلق على مقال الافتتاح والرد عليه فيقول بأنهما أمران جديدان فى الحيـاة النيابية فى مصر ، ثم تتناول الجريدة بعد ذلك (2) مسألتى مجىء الفلاحين للقاهرة شاكين وترى فى ذلك مظهرا من مظاهر التطور الجديد بل تناولت فى العدد السابق أمورا تفهمية كالمسئولية الوزارية وحقوق النواب وغيرها.

ولم يفت الصحافة بجانب ذلك أن تحمـل عن المجلس ما نسبه من الحملة على سياسة وزارة نوبار فى ظلم الموظفين الوطنيين وتوجه الى هذا المجلس نقدا عن ذلك لسكوته عنه فكتبت الوطن (3) تقول فى الوقت الذى كان المجلس منشغلا فى المسألة الماليـة ما كان بودنا أن مجلس شورى النواب الذى انعقد وضربت له المدافع أن يكون عن الوطن خير مدافع وعز عليها موقف وزير المالية منه فى تباطئه لتقديم مشروعاته المالية فتحمل عليه بألم « يعرض عليه قضية كلية ولا جزئية فكأنه يظن أنهم ليسوا من الأكياس أو أنهم ليسوا من الناس بل انهم كالأغنام أو أنهم كالأصنام » .

---

(1) ١١ يناير سنة ١٨٧٩

(2) ١٨ يناير ١٨٧٩

(3) ٢٥ يناير ١٨٧٩

ثم مضت تستثير النواب ثم تحمل على الوزيرين الأجنبيين لتواطئهما على الازدراء بالمجلس .

وتمضى جريدة التجارة (١) فى نشر اقتراحات الأعضاء ومناقشات المجلس على الناس كان منها اقتراح عبد السلام المويلحى ومحمود العطار القاضى بالغاء الضرائب القديمة دفعة واحدة مع استبدالها بضرائب لا ترهق الفلاح وتمضى معلقة عليه لأن هذا قد علم الشعب « أن فى السويداء رجالا سودتهم نفوسهم فلا تسام خسفا وتضام عسفا » ثم لا يسع الوطن (٢) الا أن تحمل على الحكومة عند ما عزمت على تسريح ضباط الجيش فتحتج على ذلك وتصدر التجارة (٣) بحملة شديدة على الوزيرين الأجنبيين فتذكرهم بأن عهد الحرية والرأى الناجح قد بدا وأن ذلك لم يعد لهم احتكارا دون سائر المصريين وكانت نتيجة حملتها على ولسن لاهماله شأن المجلس وعلى الوزارة ، هو اغلاقها مدة ١٥ يوما .

واستطاع المجلس وتمكنت الصحافة فى ظل اشتداد صراع ثنائية الخديو والنفوذ الأجنبى أن يقف كل على قدميه ويعبر عن الاتجاه النيابى حتى بدا واضحا ، ووجدت الطبقات الأخرى لمرهفة فرصة العمل فى ظل ذلك من أجل حل مشاكلها بما ساند المجلس وأغرى الخديو على المضى فى استغلال الروح القوى المشرق فى مواجهة النفوذ الأجنبى حتى مكن هذا الاتجاه النيابى فى النهاية من الانتقال لمرحلة أعلى من الاختمار والتعبير .

وجد الفلاحون خارج المجلس ، بعد أن ضرب نوابهم المثل ، عندما ريعوا بابتزاز الضرائب قبل ميعادها بوسائل أبعد عن الانسانية من الوزارة فرصة الشكوى ، فجاءوا الى القاهرة متجمهرين شاكين كثرة الضرائب .

وقد يتمادى فى الاساءة الى الفلاحين المبعثرين فى الريف جماعات متباعدة ، أو الموظفين المدنيين العزل من السلاح ، ولكن كان الخطر يتمادى

(١) ٣و٨ فبراير سنة ١٨٧٩
(٢) ٨ فبراير سنة ١٨٧٩
(٣) ٨ فبراير سنة ١٨٧٩

مع فئة منظمة متعلمة بيدها سلاحها تتهيأ للانفجار كل يوم ، وهى هيئة ضباط الجيش فلما امتدت اليهم يد الاساءة كان لأسلوبهم لرد الحقوق قوة هزت أركان الوزارة النوبارية ومنه كان المتنفس لسائر الطبقات الكادحة المرهقة .

وكان فى الجيش يومئذ حركة تذمر وقلق تنمو فيه بنفس الأساليب التى كانت تنميه بين الشعب ومصدرها الاستبداد الخارجى وسيادة طبقة الأتراك والشركس والاستبداد الداخلى الأمر الذى نمى التذمر فى الجيش . أدى ذلك الى تأليف جمعية سرية من الجيش للقضاء على التحكم التركى ونظام الخديوية فى الوقت المناسب وكان للحرب الحبشية وهزيمة مصر فيها هزيمة منكرة على يد قيادة من فئة الأتراك والشراكسة والغرباء من زعماء فكرية العنصرية فى الجيش ، أثره البالغ فى ازدياد التذمر وذاك القلق بين جنبات الجيش وتبلوره ممثلا فى هذه الجمعية التى أخذت تبرز بعد الحرب بزعامة عرابى ، فى تحفز للعمل على القضاء على الفساد الذى استشرى فى الجيش على يد هذه الطبقة وخلع الخديو اسماعيل لمساندة هذه الطبقة على اعتبار أنه مصدر الداء كله ، كما كان بالجيش وقتئذ من تكفل من أعضاء المحفل الماسونى بشدة أزره وتوجيهه ذلك الاتجاه .

فلما زادت المشاكل وتعقدت أمام اسماعيل وجدت هذه الجمعية الفرصة سانحة للقضاء على عهد التحكم التركى والأجنبى فلما عرضت الأمر على على مبارك أن يكون على رأس الحركة نأى به الخوف عن ذلك لعدم ثقته فى نجاح نتائجها ، ولم يلبث أن أسرع فأبلغ الخديو بتفصيلاتها فلم يلبث ذلك بذكائه ودهائه ، أن سعى يستغل الموقف لصالحه فمد يده للجيش يسترضيه فاستدعى زعماء الجيش ورقى منهم سبعين ضابطا معلنا عطفه على عرابى لا لشىء الا ليستند الى الجيش فى احراج مركز الوزارة كى تستقيل ليسترد سلطاته فى استغلاله لتذمر الجيش ، وقد جاء عمله هذا أداة مكنت الجيش من البروز من أجل النضال القومى .

فلما بلغ بالوزارة استهتارها واستدعت لفيفا كبيرا من ضباط الجيش

بعد أن أحالتهم على الاستيداع بحجة توفير المال لحملة السندات وكثر عدد هؤلاء بالقاهرة حاولوا رفع شكواهم فى البداية الى المسئولين ولكن ما لبث الأمر أن انتهى الى ملاحمة ، وحدث أن التقـوا برئيس الوزارة ووزير ماليته على مقربة منهم مارين بعربتهما فما كادوا يرونهمـا حتى حدثت هذه الملاحمة التى مثلت فى تفاصيلها وطبيعتها انطلاقا لمشـاعر كانت تتحفز للانطلاق بأقرب الطرق . اذ انقضوا عليهما وأوسعوهما ضربا ولكما واهانة وقد دفعت الثورة بعض الضباط فانحرفوا محاولين الاعتداء على الخديو عندما جاء ليفض الملاحمة الأمر الذى كان يرمز الى حقيقة اتجاهات الجيش البرمة بعد أن كشفت عنها حدة الموقف وكان ذلك فى أول ظهور عملى لجمعية ضـباط الجيش دون الافصـاح عن نفسهـا أو تشكيلها .

محاولة الخديو استغلال الموقف :

لا جدال فى أن هذه الثورة قد وضعت الحد الفاصل بين عهدين فكانت نقطة تحول كبير لمجريات الأمور فى مصر فقد وقعت فى جو مفعم بالسخط كما فتحت السبيل لولوج الخديو عن طريقها لأغراضه سـافرا ومن ثم بالتالى لانتقال الحياة النيابية الى مرحلة أعلى .

ولقد اتضح للمرة الثانية موقف الخديو بعد ثورة الضباط من الحركة النيابية الناشئة ، ومدى سعيه لأطماعه الذاتية من ورائها فقد ازداد بعدها نشاطا للعودة لسابق سلطانه فى الحكم فانتقل فى ظل ذلك عهد المقاومة الى الدور الايجابى فى المجلس وخارجه بفضل انتقال الصراع بين الخديو والنفوذ الأجنبى الى الدور السافر المعالم بعد ثورة الضباط .

ولقد ظل الخديو قبل هذه الثورة ، ووزارة نوبار تمضى على نهج ما كرهه فى الحكم ، قابعا فى غضب يتحين الفرص لاستعادة مكانتـه السياسية عن طريق احراج هذه الوزارة ولم يكن قبوله النظام الوزارى الا على مضض منه دون ايمان به فلما حدثت ثورة الضباط واهتزت لها مقاعد وزارة نوبار ، برز من مكمنه ليعمل من أجل الغاية التى طواها بين جوانحه .

ولم يحاول الخديو أن يتستر وراء عناصر الشعب ليعد انقلابا لينال منه ما ينبغي من هدف لأنه كان يأمل وقتئذ أن يصل اليه دونه ، بفضل هذا الحادث لذلك اتجه رأسا الى أهدافه فى ظل التهديد فأعلن ارتباط حفظ الأمن بعودته الى مقاليد الحكم من جديد واذ يكشف بهذا عن طوايا نفسه فى سعيه للحكم المطلق لا للحكم النيابى للمرة الثانية ، فانه لم يجن من وراء ذلك شيئا بل منى سعيه بالفشل فيما استهدفه ، فلم يسع أوربا وقتئذ فيمن يمثلها فى مصر ، الا أن صمت آذانها عن مراميه فلم يوفق الخديو من الاستفادة من الظروف الا بتغييرات شكلية فى النظام الوزارى زاد فى مقابلها النفوذ الأجنبى ثورة على مقاليد الأمور عندما أقيلت وزارة نوبار وشكلت وزارة توفيق وفى يد الوزيرين الأجنبيين بها حق الفيتو الذى يعتبر اقراره نكسة للنظام الوزارى فى نظامه ومعناه .

كان الخديو من قبل يكتفى فى نضاله من أجل استرداد سلطانه على اذكاء النضال القومى لاخراج الوزارة النوبارية علها تترك الحكم له وكان لخيبة أمل الخديو فى العودة الى سلطانه واصراره فى استجابة مع طبيعته المستبدة على العودة لسابق سلطانه أكبر الأثر فى اتخاذ العناصر الوطنية أداة يرتقى بها لغاياته فى لون من الصراع السافر الجديد الذى خلع على المجلس مزيدا من النشاط وانتقل بالحياة النيابية الى مرحلة أعلى .

اجتماع مجلس شورى النواب :

بدأ الخديو جولته الختامية لاستعادة حقوقه فى الملك واستغلال شعبه وأخذ يمكن العناصر الوطنية من مناهضة النفوذ الأجنبى ويشجع الحركة النيابية بكلتى يديه حتى غدت امتدادا محورا واضحا للاتجاه القومى الهادف الى القضاء على التحكم الخارجي فتجلى ذلك عندما حاولت الحكومة فض جلسات المجلس اذ واجهها ذلك بموجة سخط وتحد كبير امتزج بلون جديد من النشاط ، ولكن المجلس ، فى اطار الاتجاه القومى ، كان قد كشف عن اتجاه نيابى أكثر اختمارا اذ اتسم النقاش بالطابع السياسى فى المجلس ، فكان نقاشا حول الحقوق السياسية والمبادىء

النيابية وحرية الرأى ، بعيدا عن شئون المـال والضرائب بل رأسا الى الهدف النيابى الأسمى أن مضى فى اتساق مع هذا التحول ومع ما تطورت اليه رغبة الخديو فى حل المسألة المالية حلا سياسيا لعلاج أزمته السياسية فى هذه الأيام ، ولكنها كشفت المزيد عن استعداد النواب لممارسة الحقوق النيابية وفهمهم لها .

يوم كيوم ميرابو :

استصدرت حكومة توفيق الممثلة فى الوزيرين الأجنبيين مرسوما بحل المجلس . وعهدت الى رياض باشا وزير الداخلية لابلاغه الى النواب والتقى هذا الوزير بهم فى يوم كيوم ميرابو وكانت جلسة تاريخية بلغت فيها المعارضة النيابية أوجها .

وكأنما كان رياض يحس مقدما بمبلغ الوقع السىء الذى سيثيره أمر الانفضاض ، فلم يسعه الا أن يتوجه للمجلس عقب ذلك بشكره على أعماله وتقديم اعتذار الحكومة عن تأخير تقديم مشروعاتها ثم أخذ يطمئن المجلس بأن المسائل التى سبق أن أوضحها « صار تلقيها بغاية الاعتبار » وما كاد رياض يأتى على آخر كلمته حتى انطلق النواب يحملون على الحكومة ويطالبونها باقرار المبادىء النيابية .

فقام النائب محمد افندى راضي يستنكر ارفضاض المجلس ، وتلاه عبد السلام بك المويلحى يحرم على الحكومة بأن تتغافل المجلس فى القطع فى أى شىء كان الا باشتراكه ، بأن يكون للمجلس حق الاقرار التشريعى كما كان يعنيه ، فلا تكون للقوانين الشرعية الا بموافقتهما معا ثم يلوح بالخطر الداهم لحكومة توفيق ويحملها مسئولية تصرفها اذا خالفت ذلك . اذ أن بعض الأعضاء يقول : « انه اذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الأهالى أمور لا يصح وقوعها ويكون مجلس النظار تحت المسئولية » وقد ترجم هذا العضو بهذا اللون من التهديد عما سبق أن أبداه الخديو للقنصلين البريطانى والفرنسى عقب استقالة وزارة نوبار ترجمة واضحة لهذا التحدى السافر للنفوذ الأجنبى وكان التلويح بمسألة

الأمن فى الحالتين دلالة التجاوب المشترك حول ذلك بين النواب والخديو الذى هيأته الظروف .

وهنا قام رياض وبين عدم شرعية ذلك طبقا للائحة متمنيا ألا يحدث شىء يكدر الأمن . ولما أبدى عبد السلام المويلحى استياءه من استنكار رياض لحق المجلس أصر رياض على رأيه بل اعتبر ذلك خروجا على اللائحة لا يمكن منحه للمجلس الا « بأمر ثان » ويعود النائب محمدافندى راضى للكلام مؤيدا زميله المويلحى ؛ ويفسر اللائحة على ضوء المبادىء الجديدة بمعناها الواسع ويدلل على أنها تسمح لمشاركة المجلس للحكومة فى التشريع ولم يسع رياض الا محاولة التخلص من المناقشة بتوجيه نظر النواب الى الرجوع الى اللائحة وبأنه غير مختص بالنظر فى غير ما جاء بها بأن ما يسعون الى تحقيقه هو من سلطات النظار والخديو وأنه ما جاء الا ليبلغهم أمر الحكومة بانفضاض المجلس .

غير أن أمر الانفضاض ، وقد كان معناه اتجاه الحكومة الى الانفراد بالحكم دون المجلس كان أليما بين الأعضاء لذلك قام النائب السابق نيابة

عن زملائه يرفض فى جرأة فذة تنفيذ أمر الحكومة قبل أن يشترك معها فى النظر فى الميزانية . وما سبق أن طلبه منها لتعرضها عليها وهو أمر جديد فى حياة المجلس له دلالته الكبرى اذ كان من قبل يعتبر فى عهد الخديو عصيانا يعاقب عليه النواب بالنفى ولكنه يكشف عن مدى استعداد النواب ومدى مكونات الوعى السياسى .

فلم تعد مهمة المجلس فى نظر هذا النائب هينة بل أصبحت كبيرة تنحصر فى مراقبة أعمال الوزراء وخضوعها لارادتهم فأيده زملاؤه تأييدا حارا فلا يصح كما قال زميله بدينى افندى الشريعى أن « تنحصل الاجراءات ولا قوانين من مجلس النظار الا بالاشتراك مع مجلس النواب » .

وكما تؤكد هذه الأفكار الجديدة رجعيتها الى الدعوة النيابية العامرة وقد كان المجلس خلوا منها قبل هذا العام تؤكد هذه الجرأة بوضوح

رجعيتها أيضا وقبل كل اعتبار الى توجيه من كانت له الولاية ، ولا تزال على المجلس من قبل ومن بعد وهو الخديو اسماعيل بعد أن ازداد مركزه من النفوذ الأجنبى أخيرا حدة وكرها ثم الى مدى اختمار الوعى النيابى الذى كان يتجلى عن استعداد النواب للسير والاتجاه النيابى للحد من التحكم الداخلى فى إطار الاتجاه القومى العام .

ولما طلب رياض تنفيذ أمر الانفضاض قام باخوم افندى لطف الله يبدو خوفه مما قد يترتب على ذلك من زيادة التذمر بين الفلاحين الذين يحملون عنهم مهمة الدفاع عن شكواهم من الضرائب فقام يدفع الحكومة بهذا اللون من التهديد الذى سبقه به نائبان محاولا دفعها النواب لتشركهم معها فى النظر فى المسائل المعلقة ، وكذلك الميزانية وعبثا حاول النواب اقناع رياض الذى وجد استحالة ذلك لما كان يكتنف الحكومة من متاعب بالاضافة الى انقضاء مدة انعقاد المجلس ، غير أن محمد افندى راضى لم يعجبه ذلك منه فاستنكره .

افق جديد :

وكأنما فاض الحديث عن موضوع الارفضاض وحقوق المجلس فاستطرد هذا النائب الجرىء يثير موضوعا جديدا لأول مرة فى حياة المجلس فيدفعه الى أفق جديد فيدافع عن حرية الصحافة التى حملت مع المجلس فكرة اقرار الحقوق النيابية وكان ذلك احساسا عميقا بأهميتها بالنسبة له فحمل على رياض مسعاه منع الصحف نشر أخبار المجلس ونشاطه على صفحاتها وكذلك ما يتعلق بما تنشره من أخبار الخارج وكان ذلك أيضا من رياض دفاعا عن لائحة المجلس التى كانت تقضى بسرية جلساته ورجعية مضللة منه ولم يكتف عبد السلام المويلحى بذلك بل أخذ يحتج على هذا الوزير وينقد تصريحه لأصحاب الصحف الذين جمعهم ليحذرهم نشر أنباء المجلس بحجة أن أهالى مصر همج ، كما قال رياض ، لا يوجد منهم عشرة يفهمون الجرائد ، ويعتبر ذلك منه اهانة كبرى لحقت ببنى وطنه . فلا يصح نسبة جميع أهالى الوطن لهذه الحالة التى لا تليق وقد دل ذلك على تحرر المجلس من قيوده فلم تعد مناقشات وقفا على

شئون المـال أو الزراعة بل نشاطا يستوعب شـئون السياسة ومسائل اليوم وكرامة الأفراد وحرية التعبـير ولم يكن رد رياض على هـذين النائبين الا رجعيا . فقد أراد أن يحرم على الجرائد المصرية أن تنقل عن أوربا نظم الحكم فيها لأنه كان يعد ذلك وسيلة لفساد أفكار الناس الذين لم يعدوا بعد لتقبل مثل هذه الأفكار ، فى رأيه ، وكان ذلك منه اعترافا بادانته ورجعيته أمام النواب بشكل فشل معه فى معالجة خذلانه أمامهم .

ولمـا كان مقررا يومئذ أن يتوجه النواب عقب الارفضاض لتقـديم فروض الولاء والشكر للخديو ونظرا لأن مطالب النواب لم تجب بعد فقد أعلن محمد افندى راضى بالنيابة عن زملائه أن التوجـه للخديو مرتبط بالاستجابة لهذه المطالب وحتى ترد الاجابة عن ذلك فهـم منتظرون ولن يبرحوا مكانهم فاستقر رأى المجلس وأرسل صـورتين من هذا المحضر للخديو ثم لمجلس النظار .

وهكذا نشط المجلس فى عهد وزارة توفيق نشاطا مميزا أن جاء امتدادا للاتجاه القومى العام ، فقد استطاع به أن يكشف عن روحه النيابية الجديدة أوضح تعبير كما بين جوانب الفكرة النيابية كما فهمها وان أعوز هذا الفهم العمق واستطاع بهذا أن يجارى التطور السياسى الجديد فى فهمه حقوقه .

الا أن المجلس لم يرد أن يسبق الحوادث من أجلها لأنه لم يسـتطع الا أن يجاريها فتوجهت اليه الصحافة بنقد لأنه لم يتوجه الى اقرار نظام الحكم رأسا . وجاء النقـد دفعا للمجلس لتركيز جهوده حول ذلك ثم طالبت بالعمل على تنقيح لائحته بشكل يتفق مع التطور .

وهكذا أظهر النواب فى ظل ذلك أدلة كثيرة على حياتهم وقواتهم بل أخذ النواب يحملون عليها ويحضون على كراهيتها فى المساجد فأوسـعوا من رقعة المعارضة وكان لا بد للأزمة من أن تلد الهمة فتظهر طلائع الفجر الجديد وتزداد ايضاحا بعد هذا الظلام الحالك بعد أن ادلهمت الخطوب

مزيد من الضغط يدنى دعاة الدستور من أهدافهم :

وصاحب هذا ، والخديو يمهد لغايته ، امعان الأجانب الضغط عليه وعلى سائر الطبقة الموسرة فى البلاد من أفراد حاشيته وحكومته وأثرياء

البلاد من مصريين وأتراك وشراكسة بما نمى مشاعر الكره للنفوذ الأجنبى وغذى الاتجاه القومى العام حتى أدنى دعاة الدستور من غاياتهم .

ولم يكتف النفوذ الأجنبى بأن حرم الخديو حقه من ممارسة سلطاته السياسية والنواب من علاج شئونهم المالية وأهدافهم السياسية بل شاء أن يتبع ذلك .. بالاساءة الى عناصر الأمة ذات الهيمنة على اقتصادياتها كانت تمثل فيها عصبها الحى الموجه لسائر أفرادها فتتحد بالطبيعة ويحكم وحده المطامع الذاتية ، مع المجلس فى غايته . فالخديو الذى جرد من أملاكه من قبل يتحدد مرتبه وأسرته فى مشروع ريفرز ويلسن الذى كان يعده يومئذ ليوجه به البلاد توجيها جديدا للوفاء بالتزامات حملة السندات على حساب كبار الملاك بناء على ما اعتبره أمرا واقعا من افلاس مصر وعدم قدرتها على الاستجابة لحقوق دائنيها .

وطبقة الأتراك والشراكسة من أتباع الخديوى والولاة السابقين كانوا يشبهون أفراد الاقطاع فيما نالوه من أراض واسعة قاحلة أصلحوها فى مقابل اعفائها من الضرائب الا ما يساوى العشور فى معظمها هؤلاء ساءهم أن يقرر المشروع فرض ضريبة جديدة على أراضيهم . وطبقة ملاك الأراضى الخراجية الذين مثلهم المجلس خير تمثيل ساءهم أن يتجه المشروع الجديد لالغاء قانون المقابلة وقد كان معناه ومصر فى ضيقها المالى ، القضاء على حقوقهم المالية والأدبية معا وكان ينتظر الطبقة الموسرة ضغط مالى جديد هو ما اتجه اليه هذا المشروع من فرض السخرة على أراضيهم التى كانت معفاة منها كضريبة عينية لا يعفى منها أحد الا مقابل جعل مالى يدفع لخزينة الحكومة .

كانت أنباء ذلك تنساب بين هذه الطبقات فتحدث بينهم ذعرا وكان متوقعا أن تثب ، بهذه الخطة الموضوعة ، لمحاربتها فتندافع عن نفسها فى اتحاد مع خديويهم لعلاجها وبهذا مكن النفوذ الأجنبى الخديو من الاستناد الى قاعدة أوسع من التذمر ودفعه للقيام بجولته الختامية فقد وجد ذلك أن الفرصة قد حانت كى يعمل .. عندما لمس مبلغ القلق الذى خلقه ذلك المشروع الجديد وقد رأى كى يتحكم هذه المرة من بلوغ غايته بعد أن أخفق فى ذلك من قبل ، أن يسعى لتحقيق نظام الحكم النيابى فى البلاد .

ليستطيع به كسب مواطنيه فيمكنهم من القدرة على التعاون معه فى ثقة لكسب الحلقة الأولى لمرتقى غاياته من تغيير الوزارة الأوربية . وبهذا يستطيع مواجهة الأجانب بأقوى الحجج وهى ارادة الأمة كما تفهم من معنى الحكم النيابى .

فنزل الى ساحة الشعب بما له من قداسة تقليدية يزكى من الحركة النيابية الوليدة لا على أساس الاستعلاء الوطنى أو الثقاف بل بدافع رغبته فى الاستقلال والانفراد بالادارة الداخلية فى البلاد التى كسبها من تركيا فحطمتها أوربا .

وانطلق النضال القومى تسنده الخديوية لغاياتها فقام النواب الموجودون بالقاهرة يقدمون احتجاجاتهم إليه واجتمع الأعيان والتجار ووضعوا عن ملأ من الخديو مشروع ما سمى باللائحة الوطنية تضمنت تسوية لديون مصر وما كانت ترنوا اليه من مبادىء نيابية حديثة وانقلب الرجل نيابيا متحمسا على عكس مبادئه وبهذه الوثيقة استطاع مواجهة الأجانب مطالبا بتغيير الوزارة ونقل الحكم الى وزارة شريف على قواعد الحكم النيابى المنشود .

ولم يكن عجبا بعد أن أصبح الخديو نيابيا متحمسا أن يمضى فى ركابه أبعد العناصر فهما للمبادىء النيابية وأكثرها استعلاء على المصريين من الاتراك والشراكسة ، ألم يكن الجميع يودون العودة الى سابق نفوذهم التقليدى على المصريين ، فلم لا ينضمون جميعا لهذه النزعة الدستورية فى يوم وليلة وهم الذين اعتادوا دائما أن يدوروا فى فلك سيدهم .

ولقد حقق الخديو بهذا أولى مراميه الذاتية عندما أوعز لنجله توفيق بالاستقالة ، وتشكيل وزارة شريف من العناصر الموالية له على أساس المبادىء النيابية الحديثة فى ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ .

وهكذا اتسم النشاط النيابى منذ أن بدأ فى المجلس وخارجه بطابع التطور السياسى للمسألة المالية ومدى آثارها على تغير نظرة الخديو نحو

المجلس فى مواجهة النفوذ الأجنبى قبل كل اعتبار وبفضل هذا التطور السياسى لهذه المسألة بدأت طلائع الحياة النيابية قبل الثورة العرابية فى مصر الحديثة وكان اشراق حياتنا النيابية لأول مرة فى تاريخنا الحديث امتدادا لنضال قومى استثارته السلطة التنفيذية لحل مشاكلها المالية والسياسية وان بدأ محورا فى صورة النضال النيابى فقد كشف ذلك عن استعداد ناشىء لحمل مبادئه ومدى نموها وسريانها وانتشارها بين خاصة الشعب ، بل كان هذا التطور سببا فى انتشار هذا الوعى فيما بعد وزيادة اختماره وهو لم يعد بعد فى دور التكوين وبذرة أولى له .

ولقد سعت وزارة شريف بعد تشكيلها الى اصدار لائحتى المجلس الأساسية ولائحة الانتخاب فمنحت مجلس شورى النواب من أجل ذلك سلطة الجمعيات التأسيسية فاعترفت بهذا بمبدأ سيادة الأمة ، كما مضت فى سياستها تعمل على طمأنينة الدائنين على حقوقهم .

موقف أوربـا :

وكان موقف أوروبا ازاء هذا التطور النيابى أن أعلن كبار موظفيها فى القاهرة شبه اضراب عام عن العمل والتعاون مع الحكومة الجديدة ولا غرو ، فقد كان معناه الاكتساح القوى لأطماعها .

وقد أراد الخديو العودة بنظام المراقبة الثنائية فاعاده فلما طلب تعيين كرومر والعضو الفرنسى رقيبين رفضا ، وكذلك كان سائر الموظفين الاداريين حتى لم يبق منهم الا أعضاء صندوق الدين الذين أعلنوا استياءهم من النظام الجديد ، بل احتجوا عندما أصدر شريف مرسومه فى ٢٢ ابريل بتسوية الديون طبقا للائحة بكفالة حقوق الدائنين وضماناتها .

ولم يكن عجبا أن يحدث هذا التطور النيابى فى نظام الحكم فزعا فى أوروبا وبين من يمثلها فى مصر .

فبعد أن كان كل شىء قبله يسير فى مصر وفق وزارة تعمل على دعم مصالحها الذاتية فيها انتهى كل ذلك فى يوم وليلة ، أما عن طبيعة النظام الجديد فقد جاء نظاما عادلا يجارى روح العصر .

المبادىء النيابية الحديثة :

ولقد قررت اللائحة مبادىء نيابية حديثة هى تقريبا نصف الطريق نحو النظام النيابى الكامل كان أخصها أن أتاح للمجلس حق الاقرار التشريعى فبعد أن كان التشريع فى يد الخديو صـار مناصفة بينه وبين المجلس فلا يصدر قانون الا بموافقة الطرفين وقد نص على أن يكون وضع القوانين واللوائح ابتداء بمجلس النظار ثم منحه حق اقرار الضرائب والمسائل المالية ، لا حق اقتراحها .

أما الرقابة على أعمال الحكومة فقد جاء فى حـدود ضيقة فى منح المجلس حق سؤال النظار كما جاءت المسئولية الوزارية جزئية لا كاملة وكان للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة ، وقد رفعت اللائحة عدد النواب الى ١٢٠ بما فيهم نواب السودان ، وجعلت الانتخاب على درجتين فوسعت دائرته بعد أن كان من قبل مقصورا على العمد والمشايخ والأعيان فأدخلت طائفة المتعلمين وأعفتهم من شرط النصاب المالى الذى فرضته على غيرهم من دافعى الرسوم المقررة ، كما نظمت عمليـات الانتخاب ومنحت النواب حق الحصانة البرلمانية وغير ذلك من ألوان النظم الحديثة ، وبوجه عام تقرر بالدستور الجديد مبـدأ سيادة الأمة وقواعد نظام حكم جديد على أسس أكثر ديمقراطية .

وقد كان من طبيعة ذلك وأهداف أوربا أن تترجم عن طبيعتها فتعمل على استئصاله ، فتوجه أولى ضرباتها لمن كان فى رأيها المحـرك الأول له الخديو اسماعيل ، فما كاد مجلس شورى النواب يقر اللائحة الأساسية ولائحة الانتخاب فيرفعها للخديو ليصدق عليها بالصدور حتى ضغطت أوربا على الباب العالى فخلع اسماعيل ، وتولى ابنه توفيق فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩ وبهذا أوقف العمل بهذا النظام الجديد الذى أشرقت به حياتنا النيابية فى مصر .

على أن ذلك لم يكن ليعتبر علاجا لاستقرار الحالة فى مصر صـــونا لمصالح أوربا كمـــا استهدفت الا بمنطق القـــوة التى استتبعته بخطوات أخرى ،فاذا كان فى خلع الخديو هو القضاء على الحركة النيابية فلم يكن ذلك صماما للأمان بالنسبة الى أوربا وشعور الشـــعب قائم على محور واحـــد من الأسى والبرم والتحفز للانفجار ، ضد التحكم الخارجى والداخلى على السواء وقد كان مسلك أوربا مسلكا حدد له الزمان والمكان .

الفصل السادس

الثورة العرابية وفجر الحياة النيابية

١٨٨٠ – ١٨٨٢

بدت طلائع الحياة النيابية ، كامتداد لبذورها الناشئة فى أعماق التاريخ المصرى الحديث من قبل ، تمثل أضواء الفجر الجديد للحياة النيابية ، وذلك فى ظل انبثاق النضال القومى الهادف فى جوهره نحو القضاء على التحكم التركى خاصة وعلى النفوذ الأجنبى عموما .

واذ يبدو النشاط النيابى من قبل محورا لهذا النضال القومى الذى استثاره وسانده الخديو كسبيل يحقق به أغراضه ، فقد كان التجاوب نحو الفكرة النيابية يمثل شعورا سياسيا فى مرحلة أعلى من سالفه ، وان لم يرق ذلك لمستوى الايمان بالفكرة فى ممارسة حقوق السيادة ، فقد نم عن استعداد النواب لفهم الفكرة النيابية واقرارها .

واذ يفشل ذلك الاتجاه القومى الذى انبعث فى نهاية عهد اسماعيل فى تحقيق أهدافه فيفشل معه بالتبعية الاتجاه النيابى فى اقرار حقوق السيادة ، فقد كان طبيعيا أن يمضى ذلك المد القومى الى نهايته ليحقق غايته . فلما انتهى عهد اسماعيل وتزعم الجيش فى عهد سلفة توفيق طليعة النضال القومى ، واصطدم ذلك بالتحكم التركى . انبلج على يديه فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة بانتقال حقوق السيادة للشعب وان بدا ذلك امتدادا واستكمالا لهذا النضال ، فقد مثلت الحياة النيابية صورة أعلى من الشعور السياسى والوعى النيابى الذى تجلى بوضوح فى ممارسة حقوق السيادة فى ظل النظام النيابى الجديد .

كان الاتجاه القومى من قبل كما تمثله عناصره روحا مصرية واتجاها أبرزه اسماعيل فى الوقت الذى مكن بسياسته فى مصر نقيضا له وهو النفوذ الأجنبى ، وكان كل منهما يعمل للانفراد بالنفوذ فى مصر تحقيقا لمصالحه وحماية لها .

وكانت عناصر هذا الاتجاه فى عهد توفيق هى عناصره فى عهد والده اسماعيل ممثلة فى ضباط الجيش والنواب وأرباب الأقلام ، ترتكز على كيان فكرى واحد فى العهدين ، من القلق والتـذمر وتتجه اتجاها واحدا لاقرار العدل بالحد من التحكم التركى ونظام الخديوية وتخليص البلاد من الأطماع الأجنبية .

ولقـد اشترك الجيش فى العهـدين كما اشتركت سائر عناصر الأمة فى الاتجـاه نحو اقرار العدل والمساواة ، ولكن اذا كان موقف الجيش كسائر العناصر فى عهد اسماعيل متحفظا ، فقد كان موقفه بارزا فى عهد توفيق عندما انتقلت اليه زعامة الاتجاه القومى وحمل عبء زعامة المعارضة ولم يكن الفارق الا بقدر ما خلفته روح العصر السياسى فى عهد توفيق وتغير طبيعـة الخديوية وكان لهـذه الثورة التى تزعمها عرابى فضـلها الأكبر فى بزوغ فجر الحياة النيابية أوائل عهد توفيق .

ولقد انتقل الموقف بعد خلع اسماعيل الى حالة من التحفز والاستعداد للملاحمة بين طرفى ثنائية من العناصر القومية ، ومن الاستبداد الداخلى المستند الى النفوذ الأجنبى .

بعد خلع اسماعيل :

كان الاتجاه القومى قد استنير فمكن الفكرة النيابية من المزيد من الاختمار فقد كان من طبيعة التطور النيابى الأخير فى نهاية عهد اسماعيل أن يخلع عليها مزيدا من الحيوية فى اعترافه بمصر كجماعة سياسية تشعر بأهليتها لوجوب الحقوق ، بعد أن اعترفت الدولة فى مراسيم اصـدار دسـتور سنة ١٨٧٩ بحق الشعب فى الحياة السياسية فقـد كان مجرد الاعتراف واهتمام البلاد به كفيلا برسم خطة عملية لصيانة هذه الحقوق .

ولم يكن لايقاف اصدار هذا الدستور على يد النفوذ الأجنبى من معنى الا نمو القـلق العام والسعى بمزيد من الحماس لاقرار العـدل . وكما استنير الاتجاه القومى وزاد نموا استثير بالتالى الاستبداد الداخلى والخارجى فقد جاء هذا التطور منميا لقلقها على مصالحها الذاتية ممـا

جعل انجلترا وفرنسا تسلكان طريق الشدة لاستئصال كل اتجاه يعبث بمصالحها الذاتية كما تجلى ذلك فى خلع اسماعيل وأن يمضيا بعده فى ذلك لآخر الشوط يساعدهما ما صار لهما من مركز ومكانة فى البلاد بعد ذلك مكنهما من السعى لتنفيذ ما يرميان اليه بفضل ذلك الفرمان (١) الصادر لتوفيق بولاية العرش فى يوليو سنة ١٨٧٩ ذلك الذى وضعت به امتيازات مصر التى نالتها بفرمان ١٨٧٣ تحت ضمانة فرنسا وانجلترا حول تحديد الجيش بثمانية عشر ألف جندى وتحريم القرض الا بعد اتفاق هاتين الدولتين ، وقد ضمنت الدولتان مصالحهما خلال مفاوضات ذلك الفرمان .

أما عن عناصر الاستبداد الداخلى ، فبقدر ما كان خلع اسماعيل رهيبا فى نفوسها بقدر ما كان دافعا لها للانضواء تحت لواء الجانب الأقوى وهو الجانب الذى تمثله انجلترا وفرنسا والتساند معها على حساب المصريين .

ذلك هو الموقف بعد خلع اسماعيل ، موقف تحفز واستعداد للملاحة والاصطدام واذا كان هذا التصادم بين الروح القومى والنفوذ الأجنبى مقدورا بحكم المقدمات فلم يعد باقيا الا أن يرسم خطوط الزمان لينتهى بتطور النظام النيابى القائم .

ولقد أخذت المقدمات الأولى التى تكاملت فى عهد اسماعيل فورثها توفيق تظهر نتائجها بين الطرفين من جديد وعلى النهج الذى اختطته لنفسها من قبل ولكن باسلوب عنيف .

فسعى الطرفان لأن يترجما عن طبيعتهما وكان موقف الاستبداد الداخلى والخارجى موقف استفزاز للعناصر المصرية ، بدأ بحركة يستأصل بها منابت الحركة النيابية من قبل ويعيد الحالة الى ما قبل ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ .

---

(1) Actes diplomatiques et firmans imperiaux relatifs à l'Egypte p. 57 - 58 - 59.

ولما كانت الروح القومية كما مثلها النواب والمثقفون فى مصر اذ ذاك أضعف من أن ترقى فوق سلطان الاستبداد الداخلى والخارجى ، فلم يكن مقدرا لها أن تصل لأهدافها الا اذا واتتها القوة وقد جاء ذلك على يد الجيش الذى كان دوره آخر أدوار عناصر النضال القومى فى استتباعها التعبير عن ذاتها وأهدافها فى عهد توفيق .

الاتجاهات فى عهد توفيق :

ولقد بدأ المصريون يبدون حسن نياتهم بعهد توفيق منذ أن تولى الحكم وأخذت صحافة الداعين للفكرة النيابية كما كانت تمثلهم كوكب الشرق والتجارة تستقبل عهده بترحاب وتودع عهد أبيه فى شماتة وفرح الا أنه لم يلبث أن خاب رجاء الجميع فيه عندما بدأ مستندا الى النفوذ الأجنبى ومن ثم اتجه الاستبداد الداخلى والخارجى معا للقضاء على عناصر المعارضة المصرية والامعان فى تمكن الظلم والطغيان من البلاد .

وكانت البداية محاربة الاتجاهات النيابية التى كانت قد بدأت تستكمل وجودها فى عهد توفيق بين جنبات مجلس شورى النواب .

كان أعضاء المجلس منتظرين أن ترد اليهم لائحتا المجلس اللتان رفعتا الى مجلس الوزراء لما قد يدعو لاعادتهما اليه واعادة النظر فيهما ونظرا لأن لفيفا من الأعضاء كان قد تقدم الى وزارة الداخلية بطلب الترخيص لهم بالعودة مؤقتا الى بلادهم لمراقبة أعمالهم حتى يحين الوقت الضرورى لعودتهم ، فقد أرسلت الوزارة موافقتها (١) وانصرف أعضاء المجلس ومضى شريف يصل ما انقطع ، غير أن توفيق الذى تعلم من درس أبيه ألا يقف فى وجه النفوذ الأجنبى لم يستطع أن يمضى وهذه الأهداف الى غايتها ، فقد كان خاضعا لنفوذ القناصل وكان هؤلاء لا يرون فى قيام هذا اللون من الحكم الا تقلصا لنفوذهم ، فتقدموا للخديو يحضونه على عدم اعادة اصدار اللائحتين ويخيفونه من النظام الجديد ويدللون له على خطورة جمال الدين الأفغانى فأخذ يحارب (٢) الاصلاح الدستورى

---

(١) جلسة ٦ يوليو ١٨٧٩

(٢) الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده للسيد رشيد رضا ص ٧٦و٧٧

فى شخص وزارة شريف تمشيا فى شعورهم نحوه فلما رفع شريف اليه كتابه فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٩ طالبا التصديق على اللائحتين أشار بوقف ذلك فلم تدم الوزارة بعد ذلك الا أياما ثم استقالت كما حورب ذلك الاصلاح فى شخص جمال الدين وأخرجه توفيق من مصر . فكان من الطبيعى أن تزداد الأفكار بذلك حدة بين العارفين به من المثقفين والساعين للقضاء على الاستبداد ، وفقدت مصر الأفغانى ووجدت من بينها عشرات ممثلين فى تلاميذه ، كما كشف ذلك الاتجاه عن حقيقة توفيق ومركزه عن الاستبداد الخارجى ولم يفقد الساعون نحو العدالة أمالهم ولا الداعون للاصلاح النيابى أقلامهم بل مضـوا فى التعبير عن ذلك واشاعة الوعى السياسى فى البلاد .

العودة الى الحكم المطلق :

وكما وجد توفيق من النفوذ الأجنبى ما دفعه لاعادة الحكم المطلق وجد من السلطان اذ ذاك مساندة فى موقفه من الحكم النيابى فقد كان ذلك لايسمح بانشاء دستورفى ولاية من ولاياته ويمنعه فى ولاية (1) أخرى ومن ثم أخذت مصر تتهيأ للعودة الى الحكم المطلق كما كان قبل عهدها بالنظام الوزارى ، فتولى توفيق رئاسة الحكومة لاغيا مجلس النظار وأعاد الرقابة الثنائية فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وشهدت مصر سياسة عميقة من الرجعية أشد هولا من ذى قبل فى ظل هذه الرقابة التى استحالت نظاما سياسيا يشـل الادارة والتشريع ، فقد نص فى المادة الرابعة من انشائها على حق الرقيبين فى حضور مجلس الوزراء واستحالة اقالتها دون موافقة حكومتهما ، وكان لضعف الخديو أمامها أثر كبير فى تدخلها المتزايد فى البلاد .

ولما لم يشأ الخديو أن يمضى طويلا رئيسا للحكومة نقـل عبء ذلك على عاتق رجل عرف بميله للحكم البيروقراطى وكرهه للنظام النيابى وهو رياض باشا فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ فنفذت أغراض الأجانب التى سبق

---

(1) من حديث مالت نقلا عن السلطان

Malet (E) Egypt, 1879. — 1883 p. 38. 135, 138, 143.

أن عجزوا عن تنفيذها قبل عهد مصر بوزارة شريف السابقة عندما صدر قانون التصفية فقرر الغاء قانون المقابلة على أن يرد لأصحابه مقسطا على خمسين سنة نظير جمع الضريبة كاملة وفرض ضريبة على الأراضى العشورية بلغت ١٥٠٫٠٠٠ جنيه والموافقة على قانون الاعفاء من السخرة ذلك الذى كان ديبلبير وزير الأشغال الفرنسى السابق يتباهى به من قبل ، بل ولم يبق هذا القانون من ايرادات البلاد لادارة الحكومة الا ٣٤٪ منها وما سوى ذلك خصص لخدمة الديون .

ولم يكتف رياض بهذا بل حاول خنق عناصر الروح المعارضة التى حاولت التعبير عن ذاتها وكان أخصها الصحافة وتناولها بالتنكيل والانذار والتعطيل عندما اتجهت اذ ذاك بالحملة على النفوذ الأجنبى حتى لم تجد روح المعارضة بدا من التعبير عن وجودها الا بوسائل أخرى وطرق سرية فلقد نشر الناقمون على عهد رياض فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ وهم لفيف من الوطنيين ومديرى الأقاليم وضباط الجيش منهم أحمد عرابى بيانا سياسيا (١) نددوا فيه بالحكم القائم وحملوا على مساوئه معلنين عدم شرعية وزارة رياض وقد طبعوا منه ٢٠ ألف نسخة ووزعوها على الشعب كما أصدر أديب اسحق بالمنفى فى باريس وقتئذ ، صحيفة تعبر عن اتجاهات هذا الوعى الجديد فدخلت هذه الصحيفة مصر ووزعت فيها .

ومضت وزارة رياض تدعم نفوذ الأجانب وتقضى على كل وسائل التعبير والشكوى والتفاهم ، فالمجلس النيابى الذى كان يعتبر أعدل وسيلة تلتقى فيها الحكومة مع الشعب فى تفاهم ، قد ألغى والصحافة التى كانت تضطلع بابلاغ رغبات الشعب للحكومة ويتنفس منها الداعون لاقرار العدالة وتعبر عن مشاعر البلاد الكامنة ، قد كممت وصودر معظمها حتى لم يعد بعد بد من الانفجار .

وتكلمت عناصر المعارضة فعبرت بأساليبها عن الروح السائدة ولم يعد منها غير الجيش ، ليتكلم فيلعب دوره بأسلوبه .

---

(1) John Ninet : arabi Pacha p. 37.

دور الجيش :

ولما كان ممثلو فرنسا وانجلترا الرسميون فى مصر قد اعتدوا على كل هيئة بل كل مصدر لمعانى القوة أو النفوذ فيها ، فأخذت بزمامهـا وغيرت من نظامها . فلم يكن باقيا ليتجاوب دفاعا عن العدالة وحقوق الأفراد حتى وقتئذ الا تلك الهيئة الوطنية الوحيدة التى كانت تملكها مصر بعيدة عن عبث المراقبة النيابية والحكم المطلق الا وهى الجيش .

وكان الجيش كاحدى خلايا الشعب الحية ، يمثل صورة مصغرة من الصراع العام القائم بين اتجاهات الساعين للعدل والمساواة وتعبيرهم عن الروح القومى واتجاهات الاستبداد الداخلى فى البلاد ، تنتشر بينه روح التذمر ومعانى القلق كما تنساب فى غيره من سائر الخلايا . وقـد تمثل صراع هذين الاتجاهين فيه بين طائفتين من ضباط الجيش والجنود من أجل المطالب الخاصة ، فقد كان ثمة الجنود والصولات والضباط حتى رتبة القائمقام من المصريين الفلاحين وكان ثمة من هم أعلى من ذلك وكانوا من أفراد العائلة الخديوية والحاشية من الترك أو الشركس وقد كان هذا العنصر الأخير يمثل منذ محمد على ، العنصر الذى بيـده السيادة المتجه الى التعالى فى عزلة عن سائر الشعب ولم تبدأ أية موجة للتحرر من حكامهم المستبدين الا على يد سعيد وكان مصدرها نزعة انسانية تارة ونزعة ذات غايات شخصية تارة أخرى ، فقد كان من العاملين على ترقى الجنود الى مرتبة الضباط فى الجيش .

ولكى يربط اسماعيل هذه الطبقة من الجيش به وبالطبقة العليـا حاول تزويجهم بزوجات شركسيات من الحريم وكان لهذه العنـاية بهذه الطبقة من الضباط المصريين أثره فى اشعارها بشىء من العزة ودفعها للعمل للمزيد منها . فأخذ أفرادها يسعون للمساواة بزملائهم الضباط الشراكسة عملا بمبدأ الترقى الذى اعترفت به الحكومة .

وقد نبتت هذه الروح وزادت تمكنا من النفوس فى ظل اسماعيل فى الجيش ولكن لطغيان مكانته وعلو شخصيته أخذت ترفع رأسه فى ظل ضعفه فى نهاية عهده . يدلل على وجودها وميض نار يلمع خلل الرماد بعد

حرب الحبشة . وما خلفته من خسائر فى الأرواح والأموال وما كشفت عن مدى الفساد السائد اذ ذاك فى الجيش وعن تلك العنصرية البغيضة وقد أشاعت الكره لطبقة القيادة القائمة على الترك والشركس كراهية ممزوجة بحقد وازدراء وعدم الثقة فى كفايتهم التى كشفت عنها هذه الحرب وكانت أولى ثمارها تأليف أول جمعية (١) سرية سنة ١٨٧٦ برئاسة عرابى وكانت غضبة الجيش ضد وزارة نوبار سنة ١٨٧٩ عاملا فى الكشف عن هذه التيارات ضد اسماعيل وحكومته وبطانته وعاملا على صهرها وتوحيدها وتوسيع رقعتها ولكن لم يثر الجيش ولم تأت مظاهرته اذ ذاك الا فى تحفظ وان مضى فى تحين للفرض التى يعمل فيها من أجل أهدافه بعد ذلك . حتى اذا ما هيئت له الظروف فى عهد توفيق وتكاملت عناصر الاعلان السافر عن اتجاهاته ـ ثار فى الوقت المناسب ولكن فى طابع جديد وانطلاق قوى كانت تعتمل أسبابه من زمن بعيد فكيف ثار الجيش ؟

لقد كان تغلب الاستبداد الخارجى على اسماعيل قد جعله مهيئا للثورة فى ظهورها ومحددا زمانها بتولى توفيق . فلما اتجه الاستبداد الداخلى مستندا الى الاستبداد الخارجى للهيمنة على البلاد كان بذلك يهيىء ظروفها . فلما التقى هذا الاتجاه مع الروح المعارضة فى الجيش كان الانفجار محتوما بقدر مقدماته . فى الوقت الذى أحس فيه الجيش ممثلا فى قيادته بتغير طبيعة الخديوية فى ظل توفيق . فكيف تغيرت هذه الطبيعة ؟ وكيف تهيأت الظروف للثورة ؟ حتى انبلج على يديها الفجر الجديد ؟

تغيير طبيعة الخديوية :

كانت الخديوية فى ظل منشئها محمد على وابراهيم وعباس حكما مستبدا . فلو عصا امرؤ أمرا فسرعان ما يتهم بالعصيان ويوقع عليه أشد ألوان العقاب دون أية اجراءات لمحاكمة عادلة .

أما الخديوية فى عهد اسماعيل ، فهى ان اتسمت ببعض السمات الغربية التى مكنت خاصة المصريين من الظهور الأدبى بذلك النظام المعروف

(1) Moberly Bell : Khedives and Pachas p. 57.

بالنظام الشورى فقد ظلت ذلك النظام الشرقى فى جوهرها ـ الا أنهـا أخذت فى النهاية تفقد احترام المصريين القائم على الرهبة من الخديو عندما انتهت بتدخل الأجنبى . عندئذ اخذ جيل اسماعيل الذى كان اسم محمد على وعباس مرهبا لآبائهم ينظر فى عجب كيف أصبحت الخـديوية أمرا هينا عندما أخذت تنزل من أعينهم فى ظل تطور المسألة المالية السياسية بضربات بضع من الموظفين الأجانب . وقضاة المحكمة المختلطة . وكيف أصبح الخديو كفرد أو حاكم عادى لم يتحمـل مركزه دسـائس قنصلين حتى أبعد عن البلاد . من ذلك الوقت أخذت الخديوية بل نظام الحكم القديم فى أسلوبه ونظرة الشعب له يتحول الى شىء جديد لا هو بالحكم المطلق بالمعنى العادى ، لأن رئيسه الخديو توفيق كان أميرا صغير السن تنقصه التجارب ولا هو بحكم الأقلية تماما لأن الشخصيات القوية فى مصر لا تساهم فى ادارة الأمور أما أعضاء الوزارة فيما خـلا الرئيس والمـراقبين الأجنبيين فقد حصر عملهم وسـلطتهم برؤساء للمصـالح وسكرتارين فحسب . أما الرقيبان فقد مثلا بصدد السيطرة الأجنبية : ولا كان الحكم بالديمقراطى لأنه غير قائم على مبدأ ممارسة الأمة سلطاتها عن طـريق نواب منتخبين . بل كان حكما مطلقا وزاريا يضـعفه ذلك الاشراف الدبلوماسى الأجنبى المفروض عليه بحكم ارتباك المالية اذا ما اتجه ضد أهدافه .

ولقد كان نهج رئيس هذا اللون من الحكم ـ رياض باشا ـ نهجا مطلقا رغم ما كان مفروضا أن يكون الوزراء مسئولين مسئولية جماعية عن كل ما يتخذ من اجراءات بما يصدره الخديو من قوانين ، فـكانت الشكاوى مثلا أو التظلمات اذا ما رفعت الى الخديو لا يلبث أن يحيلها على وزارته رافضا التدخل فى أحكام مستشاريه المسئولين ، بهذا بدت الحكومة وقد طبعت ببعض الشكليات الدستورية فى الوقت الذى تكتلت فيه السلطات فى يد رياض وفى الوقت الذى كان الشعب فى خاصته يكره رياضا وينظر للخديو نظرته الجديدة غـير القائمة على كل الاحترام والتقديس .

ولقد تعود الناس من قبل أن ينظروا الى « أفندينا » على أنه مصدر

القوى السياسية والادارية معا نظرة قائمة على الرعاية الأبوية فكان محمد على (١) يهتم بالتظلمات والشكاوى بل اتخذها أداة يفهم بها مبلغ نشاط وعدل موظفيه ، فكان يحاط علما بكثير منها فيحاول معالجة ما بهـا . أما بعد عهده فقد انحدرت هذه العناية فى عهد أسلافه الى كثـير من الاهمال حتى عهد توفيق ، فلم يكن من دأبه لضعف شخصيته ، أن يفصل فى أية شكوى ترفع اليه الا بعد أن يستشير رياضا بذلك ، أو يتتبعهـا اذا ما أحالها عليه ، حتى جمع ذلك فى يده السلطان والنفوذ وأخذ يشرف على كل صغيرة وكبيرة ويجعل من نفسه مصدر الحكم مما حدا بالشـعب الى الاعتقاد بعلو كعبه ونفوذه على سيده الخديو بل اعتقدت بهذا أفراد الطبقات العليا الذين لم يكن من دأبهم تقـديم الشكاوى اذ رأوا أن المسائل الهامة لا يناقشها غير رياض والرقيبين أما الخديو فليس له الا الامضاء الشكلى .

ورغم التدخل الأجنبى الذى كان متوقعا أن ينقص من نفوذ رياض المطلق فقد ظل مطبوعا بطبيعة الحكم القديم لأسلاف الخـديو واذا كان ثمة من فرق بين الاثنين فقد كان يمثل فرقا فى الدرجة لا فى النوع .

لاشك أن رياض كان بصدد تحسين الادارة ، كان لقانون التصفية أثره فى الغاء عدد كبير من الضرائب وبذلك خف العبء على عاتق الفلاح قليلا بفضل أمانة رياض المالية ، ولكن رغم هـذا فقد ظل الكثير من الوسائل التعسفية القديمة سائدا فى الحكومة .

كان رياض يؤمن بالنظام والضبط أكثر من ايمانه بالعدل ، وكان يؤمن باستحالة اقرار النظام وجمع الضرائب اذا أهملت هذه الوسائل التعسفية المخولة للموظفين . وعلى ذلك كان غير مبال الى الاستماع الى ما يرفـع اليه من شكاوى ضد موظفيه بشكل أصبح معه هؤلاء وفى ظل هـذه الحماية من رئيسهم ، يسلكون مسلكا لا ضابط له فى معاملاتهم فانتشرت المظالم وزادت الأمور تعقدا ومرارة من هذا الأسلوب ، وقد زاد ذلك حدة عدم امكانيات أى فرد ولو كان رياضا أن يحتكم الى أية هيئة قضـائية عادلة ، فقد كانت مصر ينقصها هذا اللون من ضمانات العدالة فكان كل

(١) انظر فى سلسلة اعلام الاسلام (محمد على الكبير) للاستاذ محمد شفيق غربال

من تراه الحكومة مخطئا فى نظرها أو مرتكبا لخيانة تراها خطرا ، لا يحاكم بطرق مشروعة ولكن بالنفى والابعاد دون محاكمة — الى السودان — بناء على قرار السلطات المحلية وقد ظل ذلك متبعا حتى قيام الثـــورة العرابيـــة .

وبالرغم من نقص ما ارتكب من ألوان المظالم فى ظل حـكومة رياض عما ارتكب فى ظل حكومة اسماعيل فقد كان الاستياء العام فى ظل حكومة رياض يفوق نظيره فى عهد اسماعيل وذلك بقدر الفرق بين الحالتين القائم على مكانة الرجلين فى نفوس الشعب .. فاسماعيل الذى ورث عن أجداده مجد الملك وقوة الشخصية قد ظل فى عيون المصريين مهابا محترما مرهوبا مطاعا رغم ما أنزلته الظروف المالية ونتائجها بهذه القداسة . حتى هـذه الفئة القليلة التى نبتت فى نفوسها رغبة المعارضة بحكمه قد أذعنت له فقد كانت آيات بطشه ماثلة رهيبة فى الأذهان وكان أخصها انتقامه من اسماعيل المفتش .

ولكن من هو رياض ؟ أليس ذلك هو اليهودى الأصـــل الذى بدأ حياته فى خدمة سيده موظفا صغيرا ليأخذ مكانته فيما بعد وزيرا عظيما ؟ فمهما كانت سلطانه فليس فى مقدور ذاته أن تشع الضوء الذى كانت تشعه شخصية اسماعيل — اشعاعا تنجذب اليـه الأنفس رغبت أم لم ترغب ، ولا كان له حرية العمل التى كانت لأوتوقراطى كاسماعيل الذى مكنته من أن يعالج ثورة الجيش وهى فى مهدها فورا . وأنه مهما بلغت سلطة رياض فهى مستمدة من الخديو لا من حق الوراثة المكفول بضمانة الدول . من الممكن اذن التطويح به خارج الحكم فى أية لحظة . وبهذا كان لتغير طبيعة الخديوية نقطة تحول كبير فى مجرى الاتجاه القومى هيأ الســبيل للجيش أن يتزعمه فينبلج على يديه فجـر الحياة النيابية فى عهد توفيق .

ولقد هيأ الاستبداد الداخلى كما يمثله رياض الظروف بســياسته الداخلية لثورة الجيش ، تلك السياسة التى عملت على التئام مشاعر الطبقة الثرية مع سواد الشعب ، فقد قضى قانون التصفية باضافة ١٥٠٫٠٠٠ جنيه فى أموال الأطيان العشورية . وألغى قانون المقابلة الذى قام تمويله على

أكتاف طبقة الملاك التي عانت من أجله الكثير وحرمت من امتيازات هذا القانون على يديه . كما كان لسياسة رياض فى تركيزها السلطة الاقليمية المطلقة فى يد المديرين ورجال الأمن من دون المشايخ والعمد دون مرجع عادل أو سماع لشكوى ، أثره فى اثارة هذه الطبقة التى كان بيدها النفوذ ضد هذا الرجل « فمن مسه ظلم المأمورين ولم تسمع شكواه ومن يترقب أن يؤخذ بما أخذ به غيره دون محاكمة عادلة ومن تكفيه شـبهة مخيلة لا حقيقة فيها ويخاف أن يتمثل فى خيال حاكم جاهل بصـورة لا تعجبه فينال ما نال صاحبه . كل أولئك وان كانوا لا ينكرون فضل الحكومة فيما أتته من الاصلاح كانوا يطلبون تغيير هذه الحال بما هو أدعى للسكينة والاطمئنان وتوفير المنافع (١) » .. وتحت هذه الظروف تألف حزب قوامه لفيف من الأعيان وبعض مديرى الأقاليم وضباط الجيش من زعمـاء جمعيته السرية ، للحملة على سياسة رياض والنفوذ الأجنبى وقد جاء تأليفه فى تجاوب مع شعور الخديو الكاره اذ ذاك لسياسة رياض وقد اتخذ هذا الحزب مقره مدينة حلوان .

وتجلى للناس الظلم والحاجة الى العدل والمساواة فى ظل الحيـاة النيابية فى وجه آخرين من قانون التصفية ، ذلك القـانون الذى رعى مصلحة الأجانب دون مصلحة مصر فقد كان هؤلاء يتقاضـون رواتب فاحشة من الخزانة مما دعا الناس الى الاعتقاد بأن حقيقة الظلم واحدة وانما طورها الجديد أرسى أساسا وأضبط سلطانا .

كان لا بد اذن من الثورة — ثورة الجيش — بعد أن تهيـأت له الظروف وحانت له الفرصة ليحقق ما كان يتطلع اليه من اقرار العـدل ومحو الظلم .

كيف قامت الثورة فتطورت نحو الاهداف الدستورية ؟

وأخذت الثورة ترفع رأسها فى عهد توفيق وبدأ الخـديو (٢) ميالا للعطف على آمال الضباط الفلاحين ليستند اليهم فى القضاء على عهـد رياض . كان منهم على فهمى ذلك الشاب الذى خصه بعطفه ، المتزوج

(١) عثمان أمين « محمد عبده » (فى سلسلة اعلام الاسلام) ص ٥٢
(2) M. Wallace : Egypt & the Egyptan question p. 66.

باحدى شركسيات حريم والده ، والذى كان على رأس الحرس الخديو بثكنات قصر عابدين وقد كان على علاقة ودية به حتى كان لا يخلو يوم دون دعوته على مائدته يبدى عطفه عليه ويشبعره باتجاهات رياض المتناقضة ويوغر صدره منه بل كثيرا ما كان يكلف بتبليغ رغباته الى عثمان رفقى وكان على صلة بكبار الضباط وكان لهذا العطف أثره السيء فى نفس هذا الوزير اذ عز عليه أن تلقى اليه الأوامر من فلاح كهذا وعظم عليه أن يكون « فهمى » من الخديو موضع عطفه وكان رد فعل ذلك شعور فهمى بالاستياء عندما بدأ الوزير فى اهماله ، فاتجه بشعوره الى الكارهين لرياض من الضباط يستثيرهم عما انتابه من أثر سيء لمعاملة رفقى السيئة .

وكان عثمان رفقى ينهج سياسة التفريق بين المعسكرين ، فسولت له نفسه سن قانون فحواه الحكم بعدم الترقى من تحت السلاح ، وصدرت أوامره بذلك فيحرم المصريين من الرتب ليظلوا تحت سلطة الترك والشركس ثم أحال عبد العال حلمى ليكون معاونا بديوان الجهادية ليقصيه عن الجيش وعين بدله شركسيا ثم فصل أحمد عبد الغفار وعين بدله شركسيا أيضا . كل ذلك كان كفيلا بدفع هؤلاء الى الاتجاه والتحرك جبهة واحدة ضد هذا الظلم .

وكان ثمة رجل ينتظر هؤلاء بشعوره ويرمقونه بآمالهم هو أحمد عرابى .

كان عرابى جنديا من تحت السلاح — رقى فى عهد سعيد الى رتبة القائمقام وقد عاش مضطهدا بدافع العنصرية — الداء الذى كان يشكو منه هؤلاء ، ولكنه تحمل عبء ولاية اسماعيل بصبر وثبات تحت ضغط الظلم والاستبداد وقد ظل برتبته القديمة ١٩ سنة شاهد فيها الأحداث . وأحس بها تنسكب آثارها فى نفسه ورأى خلالها رتبا ترتفع على أساس العنصرية دون ما جدارة لأصحابها الا لانتمائهم لعنصر الترك والشركس. مما أكسبه كرها لهذا الأسلوب وحقدا لهؤلاء فلما أعدت الظروف هذه المشاعر لأن تتخذ طريقها الايجابى لاقرار العدل والمساواة وتوجه زملاؤه

في الجيش اليه يتخذون منه زعيما للفكرة حملها بقـدر ميله الى التزعم واستعداده للثورة وتأثره بمبادىء العدالة والمساواة كما تشبع بها كأزهرى وفهمها كعضو فى الماسونية الشرقية .

كانت الثورة حتمية لجذورها العميقة ولم يكن من الممكن تلافى الثورة بعد ذلك الا مؤقتا اذا ما عولجت المسائل القائمة وقوبلت سورة النفوس فى منتصف الطريق . ولكن هكذا شاءت الظروف أن يعالج الموقف بأسلوب كان منه انفجار يرمز الى أصوله البعيدة فى العقل الجمعى للمصريين بعد أن تهيأت له الظروف وجاء موعده ليكون أداة للتطور النيابى فى عهـد توفيق .

بداية الخطوات :

وقد بدأت ثورة الجيش ضد التحكم التركى والخارجى دفاعا عن مصالحه الخاصة سنة ١٨٧٩ ثم انتهى بها بالدفاع عن المصالح المصرية ؛ هكذا رأينا تباشير ذلك من قبل وكذلك بدا الجيش سنة ١٨٨٠ اذ قام بعض ضباطه وعلى رأسهم أحمد عرابى يقدمون لناظر الحربية يومئـذ شكوى احتجوا فيها على حبس المرتبات وتفضيل الأتراك والشراكسة فى حركة الترقيات على المصريين بدافع الاستعلاء العنصرى وكذلك تسـخير الجنود ، الا أن الجيش يبدى هذه المرة لونا جديدا فى دفاعه عن مصالحه اذ أخذت مصالح الجمهور تظهر منفصلة عن مصالح الأفراد عندما أشاروا فى شكواهم الى الغبن والمحسوبية التى قضت بها حركة الترقيات فلما لم يبت فيها قدموا عريضة أخرى لرياض طلبوا فيها عزل وزير الحربية فلما عد ذلك منهم تمردا كانت معالجته لهذا الموضوع بالضغط ، اسرافا فى الاستهانة بهم عنـدما تقرر يومئـذ بمجلس الوزراء القبض عليهـم فاستدرجهم الى قصر النيل بحجة النظر فى الاعداد لزفاف احدى الأميرات فلما توجهوا قبض عليهم ولم تنقذهم الا كتيبة على بك حلمى التى أعدت من قبل لأن تدرأ عنهم مثل هذه الاحتمالات التى توقعوها علما من حليفهم السرى فى مجلس الوزراء ــ محمود سامى ــ قبل حدوثها ولما أنقذوا ، أصدروا بيانهم للجمهور يفسرون الحادث معيدين طلبهم ، عزل عثمان

رفقى ، فعزل ونصب مكانه محمود سامى البارودى جزاء اخلاصه لهم وبهذا بدأ الجيش دوره سعيا لاقرار العدالة .

وكان لهذا الحادث الذى انتهى بانتصار عرابى وقعا شهيا فى الآذان المرهفة فقد اهتدى الشعب البرم — من شتى المظالم — الى القوة التى كانت تعوزه فى محنته،وكان ذلك عاملا على بعث الروح المعارضة الكامنة الى الظهور . وقد وجد كل فى الثورة مأربا لآماله فكان من الطبيعى أن يهب عند ذلك الراغبون فى تغيير الحال فطلاب مجلس النواب من الطبقة المثقفة يأملون فى التغيير فاتجه أملهم لتحقيــق آمالهم والمتخوفون من استبداد الموظفين والخائفون من أن يؤخذوا بالشــدة يرجون بالتبديل علاجا . والواجدون على السلطة الأجنبية يأملون فى استبعادها والطامعون فى رجوع سلطتهم من الذوات والأعيان يطمعون فى ارضاء ذواتهم وهكذا توحدت هذه العناصر فى شعور واحد واتجهوا يؤيدون الثورة فىمستهلها فى اتجاه نحو الطابع القومى لها .

كيف تحولت الثورة الى الطابع السياسى :

قامت الثورة بدافع الشعور بالظلم ، قومية ضد التحكم التركى ، ومن أجل اقرار العدل ، كما دل سير الحوادث على دلك قبل أن تكون بدافع الوعى السياسى الناضج منذ البداية فلم تكن عريضة الضباط الى رياض مطبوعة بالطــابع السياسى الا ماتضمنته من ضرورة عزل عثمان رفقى ولم يكن بها ما يدل على المطالبة بنظام الحكم النيابى بل ولم يكن السبب الجوهرى لانقلابها الى حركة سياسية الا تمكن المزيد من القلق من نفوذ زعمائها وعلى رأسهم عرابى بدافع طبيعة الحركة وتطورها والظروف التى تلت بدايتها العسكرية مما ولد السعى لضمان الطمأنينة والعدالة فأدى الى توسيع جبهة الهجوم على مصدر الظلم والى مزيد من التطور القومى لحسم الداء من أساسه بتغيير نظام الحكم .

وكان لا بد من ملاحمة جديدة بين الجيش والحــكومة فاتجاهاتهما كانت تنقض بعضها بعضا دون ما حل وسط . وكان لابد لأزمة الثقة التى خلفتها حادثة قصر النيل أن يبدو نتائجها بين الفريقين فيحاول كل علاجها بأسلوبه الذى لا تسمح الظروف الا أن ينتهى بتصادم جديد .

كان من منطق حكومة رياض المستبدة أن تتجه لعلاج الموقف بالشدة ولا سيما وقد كان موقف الجيش يرمز الى اعلان الثورة ضدها الا أنها رغبة منها لأن تفوت العاصفة اتجهت الى مسالمة الجيش الثائر كى لا يتطور الموقف ولكنها اتجهت ويدها على مقبض سيفها لشعورها بخطر الجيش عليها .

سعى الخديو فى ١٢ فبراير الى الاجتماع بكبار ضباط الجيش بالعاصمة من رتبة بكباشى فما فوق بحضور وزير الحربية وكبار رؤساء الجيش من رتبة فريق ولواء وقد خطب فيهم خطبة ضمنها العفو عما حدث ثم طلب (١) اليهم احترام النظام وطاعة الحكومة غير أن ذلك لم يجد فقد تطورت الثورة الى التطور السياسى بعد ذلك الى مرحلة جديدة من النضال القومى .

مقدمات التطور :

فعرابى وصحبه كانوا يدركون دقة الموقف فالحكومة التى أعلنوا الثورة عليها كانت حكومة لا ترضى الا بفرض القيود ورغم ما حدث من تغيير عثمان رفقى فقد ازدادت قلقا بعد حادث قصر النيل على مصيرهم فمكنوا الحراسة على بيوتهم وأكثروا من عقد الاجتماعات السرية لمواجهة الموقف . وبين الشعور بالنشوة للانتصار الأول قدموا عريضة (٢) أسفرت عنها هذه الاجتماعات تضمنت تنظيم حقوق الجنود عند الأجازات واستبدال التعيينات وزيادة مرتبات الضباط والجنود وسن قانون لحالات الترقى والتقاعد والمعاش والأجازات والاستيداع وارجاع أحمد عبد الغفار الذى فصله وزير الحربية السابق وغير ذلك من مطالب الجيش .

وقد أجابت الحكومة معظم هذه الطلبات ووافق مجلس النظار على اقتراحات وزير الحربية من وجوب سن القوانين وزيادة مرتبات الجنود والضباط وتعديل القوانين العسكرية بل رأى البدء بزيادة وتأليف لجنة للنظر فيما لا يجب اجراؤه من تعديلات للنظم العسكرية ورفع رياض

---

(١) الوقائع ١٢ فبراير سنة ١٨٨١

(٢) مذكرات عرابى : كشف الستار ص ١٦٦

تقريرا (١) بذلك للخديو فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ وبناء عليه صدر مرسومان بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ يقضى (٢) الأول بزيادة مرتبات الضباط والجنود والثانى يقضى بتأليف لجنة برئاسة وزير الحربية للنظر فى النظم والقوانين العسكرية المعمول بها وتعديلها وقد كان لذلك وقعه الحسن بين زعماء الثورة .

ورغم هذا كله لم تستطع الحكومة أن تخفى نياتها نحو الجيش وتطمئن اليه بل لم يستطع الجيش أن يركن الى الاطمئنان اليها لتوقعه الشر على يديها وفقدانه الثقة فيها .

تحول الحكومة الى الجانب المتطرف :

ولم تكن محاولة الحكومة فى معالجتها أزمة الثقة فى الجيش بمختلف الاسترضاءات لتخفى طبيعتها بل كانت تلك أداة داعية لغموض موقفها تحينا للفرصة وقد بلغ القلق مبلغه بها حتى تحولت فجأة وبأتفه الأسباب الى العنف فى مواجهة الثورة محافظة على كيانها فقربت من موعد التصادم المقدر .

حدث هذا عقب حادثة تافهة كانت ذات دلالة خاصة انتهت بها الى هذه النتيجة الهامة ودللت بها على بالغ كرهها للحركة العرابية .

ذلك أن عربة أحد تجار الاسكندرية عندما كان الخديو يقضى صيفه وكان يقودها سائق أوروبى صدمت جنديا من فرقة المدفعية فى ٢٥ يوليو سنة ١٨٨١ بالقرب من سراى رأس التين فلما أصيب ذلك نقله رفاقه الى هذه السراى التى كان الخديو اذ ذاك بها ملتمسين منه معاقبة الجانى فتأثر الخديو من هذا الحادث ذلك الذى دل على مبلغ نزول هيبة الخديو بين الجيش وقد أمر بطردهم فانصرفوا . .

---

(١) الوقائع ٢١ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١

مذكرات عرابى - كشف الستار .. ص ١٧٠

لا شك أن هذا الحادث وان دل على سوء نظام الجنود ، فهو تافه وقد كان من الممكن أن يخطر عنهم رئاسة الجيش لعقابهم بما يتراءى والنظم العسكرية فى الحالات العادية ، غير أنه كان ذا معنى كبير والخديو ينظر اذ ذاك للجيش نظرة قلق فأصدر أمره بتشكيل مجلس عسكرى لمحاكمتهم فحوكموا وصدرت ضدهم أحكام بالغة القسوة كان أقلها الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

واذا كانت حقيقة هذا الحكم مستمدة من طبيعة نظرة الخديو للجيش فلم تكن جرأة الجنود الا مستلهمة من جرأة زعمائهم على سيد البلاد وقتئذ . وقد كان ذلك نذيرا لتغيير الموقف كمحاولة لاسترداد هيبة الحكومة . حقا لم يرض ذلك عبد العال حلمى فكتب يحتج لوزير الحربية فلم يسع الأخير الا رفع الأمر للخديو ، الا أن الخديو يبدى استياءه منه بل يعده تطاولا عليه فأغضب وزيره حتى استقال فعين الخديو بدله صهره داود يكن .

وقد سعت الحكومة بعد هذا لفرض سيادتها ورهبتها من جديد فى ظل هذا التغيير فزادت القلق والتذمر تمكنا من قلوب العرابيين وزادتهم سعيا لاقرار الطمأنينة ، توجس العرابيون خيفة من داود يكن وصدق توجسهم فلم يلبث حتى أصدر منشورا يحرم تجمعات الضباط فى المنازل وأحياء المدينة وحرم عليهم التكلم فى الأمور السياسية فشدد (١) عليهم كما شدد محافظ العاصمة العيون والجواسيس على منازل رؤساء الحزب العسكرى فارتاعوا ولزموا آلياتهم بل ما لبث بعد ذلك أن عمل على تشتيت الحزب العسكرى فأصدر أمره فى ٨ سبتمبر بابعاد فرقتين لأطراف البلاد احداهما لدمياط والأخرى لاسكندرية .

حول حقيقة اتجاهات الدستور :

ولقد عملت الحكومة بهذه الخطة العنيفة الى تهيئة الفرصة والاعداد لنمو التفكير السياسى وامتداد النضال القومى الى القاعدة الشعبية فى صورة محورة من النضال من أجل الدستور ، حتى غدا الدستور مسعى

---

(١) احمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ج١ ص ١١٩

ومطمع الجميع كحل للمشاكل القائمة وقد جاء النشاط من أجله تعبيرا عن أهداف الساعين وراء تغيير نظام الحكم بين العرابيين وسائر الطبقات .

فبقدر ما كانت السبعة الأشهر التى أعقبت مسألة قصر النيل مليئـة بالأحداث التى حطمت ما بقى من ثقة فى نظام الحكم القائم كما كان يمثله رياض كانت مفعمة أيضا بالنشاط السياسى الذى انبعث بوحى من المطامع الطبقية للأعيان فى الوقت الذى ظهر فيه عرابى قادرا على تحقيق مراميهم يرنو اليهم كسند له فى اتجاهاته القومية .
تطوزهم القديم وسابق استيائهم من التحكم التركى عندما وجـدوا فى

ولم يكن تأييد معظم الملاك والأعيان للثورة الا عن وحى من تاريخ اتجاه الثورة المتجهة الى القضاء على الحكم التركى والشركسى وطبقته التى قاموا على حسابها مجالا لصيانة هذا التطور ودفعه للمزيد على متن الهيمنة على مقاليد الحكم وكانوا بوحى الولاء للمصالح الذاتية خديويين كما أصبحوا من أجلها ثوارا عرابيين .

وكانت تلك الطبقة تمثل الملاك من صميم الريف الذين بدأوا كطبقة جديدة على أثر صدور اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ وكان قيامها على حساب الطبقة العليا للملاك والأتراك الشراكسة المعروفة بطبقة الذوات التى كان لمحمد على فضل فى ايجادها .

وكما كانت اللائحة السعيدية أول عامل لتحرر الفلاحين الملاك من سيادة هذه الطبقة الغريبة التى سادتها قرونا ـ تحررا ماديا ـ كان عهد اسماعيل ممثلا البـداية لدفعها بطريق غير مباشر نحـو التحرر الأدبى والتطور الاجتماعى عندما قربها منها واعتمد عليها فى علاج الأزمة المالية وحاول كسبها بجانبه بتمثيلها فى مجلس عرف بمجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ الذى جاء تطوره السياسى بعد ذلك دافعا لتطور هذه الطبقة الناشئة وبروزها فى المجتمع ، بل كان كاشفا عن اتجاهاتها المضمرة من السعى للحد من نفوذ طبقة الشركس وسلطات الخديو وما لبث أن جاء نشاطهم بعد ذلك خلال سعيهم لصيانة كيانهم سياسيا مطبـوعا باللون المستقبل تقريبا فى بداية عهد توفيق باسم اشتراكهـم فى الجماعة التى شكلت فى ذلك الوقت باسم الحزب الوطنى بحلوان ، يستهدف القضاء

على عهد رياض الذى مثل حكمه الحكم الخديو المطلق الذى عمل على الحد من سلطاتهم المحلية والقضاء على السخرة والمقابلة وتكتيل السلطات فى يد الحكام من الأتراك والشراكسة .

فلما أخفقوا فى الحصول الى أهدافهم فى التخلص من تبعات الحكم التركى والشركسى ولما كانت الثورة العرابية ثورة على هذا اللون الذى سادهم قرونا ، برزت مطامعهم وغدا النشاط من أجلها دستوريا كأنجح السبل لتحقيق أهدافهم بتغيير نظام الحكم وتطهير بلادهم من التحكم التركى فهو يقضى على الحكم البغيض لرياض ويضمن لهم مساهمة فى حكم البلاد وفقا لمراميهم والقضاء على السياسة الضرائبية الجائرة وتحكم الطبقة العليا التى يتزعمها الخديو ثم العمل على بروزهم الأدبى على قدم المساواة مع طبقة الشراكسة .

ومن وحى ولائهم لمطامعهم الذاتية أعلنوا ولاءهم للثورة كجزء من الولاء للخديو عند ما كان ذلك يتجه وقتئذ ليبارك الثورة ضد حكومة رياض فانضموا اليها على رأسهم زعيمهم سلطان الذى اتجه يؤيد عرابى ومن خلفه الأعيان ليكون له النصيب الأشرف فى الوزارة واتصل (١) عرابى بسلطان وسليمان اباظة وحسن الشريعى ومحمد عبده وأخذ الجميع فى الاعداد للخطة .

بين الشراكسة المستنيرين :

واذ يقبل هؤلاء على الحركة يأخذ كثير من الدستوريين الذين كان أكثرهم من الطبقة الحاكمة يعاملون عرابى كحليف على الرغم من أنهم كانوا فى الحقيقة خصوما لحرية الفلاحين .

وكانت فكرة الدستور عند هؤلاء الرجال تنحصر فى نقل السلطة الخديوية ووضعها فى يد الحكام الأتراك والشراكسة وهى الطبقة التى اعتبرت نفسها صالحة لحكم البلاد وكأن رأس هؤلاء شريف (٢) باشا وقد وجد نفسه فى خلال الصيف متصلا بعرابى بطريق المراسلة وباعتباره

---

(١) بلنت التاريخ السرى للاحتلال البريطانى فى مصر ص ٣٥٦ من الترجمة .

(٢) المرجع السابق ص ١٠٨ من الترجمة .

واسطة الحصول على دستور يمهد لشريف سبيل الوصول الى رئاسة الوزارة مرة أخرى .

ولما كان عرابى قد انتهى من ضرورة المطالبة بالدستور عقب الحوادث الأخيرة وشجعته هذه الاتجاهات الى المضى فى سبيله عندما رأى فى الدستور سبيلا للقضاء على تغلغل التحكم التركى والخديو وضمانا للعدالة ، فقد صحت عزيمة عرابى على المضى فى اتجاهه .

وكان سلطان واسطة الاتصال بين عرابى وشريف وقد اتفقوا (١) فيما بينهم جميعا على أنه متى حانت الفرصة يتجه عرابى لحمل الخديو على الموافقة على طلب الدستور على أن الخديو نفسه لم يكن يكره هذا الطلب لاقالة رياض لذلك أوعز الى عرابى بواسطة على بك فهمى بعبارات التشجيع وأكد له موافقته (٢) .

وهكذا تثير الثورة العرابية فى امتدادها القومى النوازع المختلفة الدفينة وتدفعها للصراع والاحتدام نشاطا دستوريا بحثا وراء تحقيقها فى تحالف مع القوة التى ظهرت وبارك ظهورها الخديو .

فاتخذ الايمان بالمصالح الذاتية شكل الولاء للثورة بين كبار الملاك كما كان من قبل ولا يزال فى شكل الولاء للخديو ــ ولكن فى اتجاه جديد انبعثت من طبيعة التكوين الاجتماعى للملاك ، وكان من مستلزمات الحرص على تطورهم فعبروا بهذا عن جوهر نشاطهم الدستورى وحقيقته التى كانت اتجاهات قومية تتجلى فى اطار هذه المطامع .

فماذا كانت فكرة عرابى عن الدستور ؟ بعد أن اختمرت الفكرة فى ذاته وصح عزمه على اخراجها الى حيز الوجود كامتداد لنضاله القومى .

---

(١) بلنت التاريخ السرى ص ١٠٨ من الترجمة .

(٢) المرجع والصفحة السابقة .

التطور السياسي وفكرة الدستور عند عرابي :

كل ذلك وما قبله من محاولة القضاء على هؤلاء الضباط كان له أثره فى التواء اتجاهاتهم والتحول من مجرد السعى لاقرار العدل الى حقيقة التفكير فى المسألة السياسية وكان لتغيير البارودى بيكن أثره الكبير فى التعجيل بذلك فقد حثهم عليه طموحه الشخصى فكيف كان اتجاه هذا التفكير السياسى الجديد بين العسكريين ؟

انهم كانوا يسعون كجوهر مشاعر المصريين الى القضاء على التحكم التركى والأجنبى ، لاقرار العدل والمساواة بعد أن عز وجودهما فى مصر فكيف يحصلون عليهما ؟ هل بتغيير وزير ومجىء آخر أو بوزارة أخرى أو بمجرد الاسترضاء كما حدث .. ان ذلك سهل ميسور ولكن لم تكن آثاره ايجابية . لم تنتشر كما بدا فى ظلها الطمأنينة وقد كانوا يلمسون جمرة الداء ويعرفون ألا تغيير لمعايير العدل والمساواة فى الأوضاع السليمة الا بتطور جديد بتغيير نظام ومبادىء الحكم السياسى أصلا . ففى ذلك ضمان وخير ضمان لأهدافهم فما الوسيلة الى ذلك ؟ هل الجيش ؟ ولكن كيف يطالب الجيش بهذه المبادىء العامة دون أن يتهم بالتدخل فى غير الشئون العسكرية ؟ كيف يضمن رجحان كفته على كفة الأتراك والشراكسة وحده منعزلا عن الشعب ممثلا فى خاصته ؟ اهو الشعب ؟ ولكن كيف يصمد ذلك وحده فى الموقف وهو أعزل دون الجيش ؟ اذا كان لا بد من الأثنين معا ، يقف الجيش بالشعب موقفا جديدا كوسيلة لأهدافه ويؤيد الشعب الجيش زعيما لمبادئه ، انه عمل ناجح . فيه دهاء كبير ومشروع يمكن الجيش فى شكله لكسب الجولة الثانية ويزيد قدرته العسكرية تمكنا من الموقف وهو يوسع جبهة الهجوم على خصمه ، لقد كسب عرابى الجيش وكسب شعور الشعب ولكن كيف يمكنه من العمل معه ؟ لا يكون ذلك الا باعلان السعى لاقرار نظام الحكم النيابى لرد الحكم للشعب ليكون هو . لا الخديو مصدر السلطات وهو بهذا يكسب عناصر المعارضة بجانبه وتأييد الشعب ، والعرابيون بهذا يجدون القوة للتقدم باسمه والمبرر الشرعى اذا ما حصلوا على وثيقة توكلهم عنه للمطالبة بحقوقه التى هى الأمل الوحيد لاقرار معنى الطمأنينة . وهم بهذا لا يغيرون من الوزارة

فقط ولكن من شكل الحكم أيضا . تلك كانت الخطة القومية كما حفزها على الظهور الظروف الجارية وموقف العرابيين .

وكانت الظروف تساعدهم على معالجة وتنفيذ التفكير الجديد . كان الخديو بظروفه ميالا للتخلص من وزارة رياض ونفوذ الرقابة الأجنبيـة لذلك كان تصديه لهم غير محتمل ، جاء هذا التفكير طارئا دون سابق خطة .

ولقد انبثق النظام النيابى امتدادا للاتجاه القومى كما تزعمه الجيش بوسائله ولم تكن ثمرة الايمان بالمبدأ الحر تماما فقـد كان ذلك لا يزال غامضـا .

فكانت نظرة عرابى الى النظام النيـابى لا من زاوية المبدأ ولكن من زاوية الوسيلة التى تعزز الاتجاه القومى ويمكن وقوف الشـعب كله فى تطلعه لذلك ، بجانبه ، فى تحالف ضد الأتراك والشركس ورياض ونظـرة المتطلع لايجاد الهيئة التى تكفل ذلك وتضمن العدل كما يقضى معناه فى ذهنه فلم يطلب ذلك ويدفعه اليه الا « تبرم أنه بأمثال ما حصل للمرحوم اسماعيل صديق باشا فى عهد الخديو اسماعيل .. وما حصل للسيد حسن موسى العقاد بسبب كلمة عدل أراد بها مسـاواة الأهالى الذين دفعـوا للحكومة ١٧ مليونا من الجنيهـات باسم المقابلة .. وما حصل لغيرهما من القتل والخنـق والتعـذيب من غير حق ولا محـاكمة بل لمحض الظلم والاسـتبداد (١) » . وقد كان عرابى فى موقف كهؤلاء ، كانت الحكومة تستطيع أن تجعل من مصيره كمصيرهم لذلك طالب بالنظـام النيـابى لعلمه أنه سوف يكون لسان الأمة لدى الحكومة ليرشـدها الى سبيل حفظ الأرواح الطـاهرة والأعراض الكريمة والأموال العزيزة من العبث بها على أنه بهذا كان قد دلل على اختمار سياسى باد لمعنى الفكرة النيابية وان لم يرق لمستوى المبدأ .

كانت تلك هى فكرة الدستور فى ذهن عرابى وهو يتقدم لتغيير نظام الحكم فلم يهتم به كمـا قال الاسـتاذ الامام محمـد عبـده الا لأنه

(١) من مذكرات عرابى « كشف الستار » ص ٥٩ من كتاب الهلال ج ١ العدد ٢٣ .

رأى فيه ضمانا من انتقام الخديو أو وزرائه منه كما كانوا ينتقمون أيضا من سائر الضباط (١)

لم تكن الفكرة النيابية اذن من الوضوح فى ذهن عرابى وصحبه الا فى حدود المسائل التى كان يحسها مباشرة ولم يتخذها بهـذا الوضع الا عندما كان يواجه خصمه ، فلما انتهى الأمـر به الى التسليم للانجليز فى النهاية لم يعد لقيامها فى ذهنه من دافع ، اتجه يعلن (٢) ولا يتحيز لبلاده منح هذا النظام كاملا ، الا بعد خمس سنين وعلى ذلك لم يكن سـعيه للدستور الا كخطـة من حيث المبـدأ وقد كان بذلك يعبر عن الشـعور العام للشعب فى حاجته الى معايير العدالة والمحاكم الرشيدة وضمان أمن الحياة ، تلك الوسائل التى كانت الحاجة اليها مبعث ذلك القلق الذى كان قد استشرى بين البلاد .

ثورة ٩ سبتمبر :

لقد مثل الجيش فى ثورته منذ بدايتها روح المعارضة القائمة ومشاعر الجماهير .. فلما بدأ عرابى يعمل بها لاسقاط نظام الحكم القائم لقى تأييدا من جميع الطبقات وفى مقدمتهم العلماء والأعيان وعمد البـلاد ومشايخ العربان فوزع عليهم منشورا (٣) يحضهم على تأييده فى القضاء على منابت الاستبداد واقامة نظام الحكم النيابى وقد وفدت على العرابيين وفود من جميع أنحاء القطر وسلمت لهم عرائض النيابة عنهم معلنة تضـامنها معهم واطمأن عرابى الى أن الامة تناصره بعد أن أصبح الجيش فى قبضة يده فلما شاءت ارادة الحكومة أن تشتت شمل العرابيين كما ذكرنا بنقل الاى عرابى وعبد العال حلمى خارج القاهرة ، كانت قد حددت ساعة العمل وعجلت من نهايتها كحكومة مستبدة بقيام مظاهرة ٩ سبتمبر .

---

(١) التاريخ السرى ص ٣٥٦ من الترجمة .

(2) Broadly : how we defended Arabi & his friends p. 444-446.

(٣) سليم النقاش : مصر للمصريين — ص ١٠ ج ٤ .

صمم عرابى على ألا يطيع الأوامر التى صدرت اليه بابعاده هو وزميله وارسل فى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ فى اليوم التالى لصدور هذه الأوامر الى وزير الحربية يخبره أنه هو وجنوده سينتظرون أمام قصر عابدين بعد أن اتفقت كلمة الزعماء الضباط على اقامة هذه المظاهرة العسكرية فى ذلك اليوم لتقديم طلبات الأمة الى الخديو وأهمها اسقاط الوزارة وتأليف المجلس النيابى وزيادة عدد الجيش بجانب مطالب أخرى أو هكذا انقلب الرجل من زعيم عسكرى الى زعيم سياسى للبلاد . واحتشد الجيش فى الموعد المضروب فى ميدان عابدين وهناك أملى عرابى على الخديو مطالبه وخضع الخديو له خضوعا كاد أن يكون تاما ، فأسقط رياضا ، واستدعى شريف لتأليف الوزارة وأجلت المطالب الأخرى بحجة بحثها ومن ثم انصرف الجند لثكناتهم بعد أن ضمن الجيش قلب نظام الحكم المطلق الى نظام الحكم النيابى وقد عهد ، بناء على طلب عرابى ، الى شريف باشا أن يؤلف الوزارة الدستورية ويدعو مجلس شورى النواب للانعقاد فى ٢٦ ديسمبر وبهذا انطبعت الحركة بالطابع السياسى واستهلت فجرها المشرق فى القضاء على التحكم التركى القديم .

ولم يقبل شريف الوزارة فى بادىء الأمر بل ظل مترددا مخافة تدخل رجال الجيش التى بدأت بواكيرها فى محاولة عرابى ادخال بعض أعوانه وقد ترجم شريف عن طبيعته التى تتحاشى الطفرة وتتجه الى الاعتدال فلما أحس بالأمن من ضباط الجيش وتسلم من أعيان البلاد ضمانا بامضاءاتهم بحيدة الجيش ألفها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ وقد رفع الى الخديو كتابا ضمنه الأسباب التى حدت به الى قبول رئاسة الوزارة وبرنامج أعماله من اصلاح القضاء الادارى وشئون العمران ولما كانت وزارة رياض محل ثقة الأجانب فقد كان من الطبيعى أن تترك استقالتها أثرا سيئا بينهم ونظرا لموقفه فى نهاية عهد اسماعيل من هؤلاء ، فى الدفاع عن مصالح مصر

فقد جاء تضمينه لخطابه ما يشيع فى هذه الأوساط الثقة فيه والطمأنينة على مصالحهم ، حدثا موفقا يدل على بعد نظر فقد أعلن بقاء الرقابة الثنائية كما نظمت بمرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد رياض على اعتبار أنها قوام هذه المصالح وقد رد (١) عليه الخديو بما يحمل ثقته وتقديره له .

كانت ثورة ٩ سبتمبر مثيرة لدبلوماسية أوروبا لا سيما انجلترا وفرنسا ولم ينفع عرابى منشوره الذى أصدره يومئذ شارحا فيه لممثلى الدول الكبرى ما دفع الجيش للمظاهرة مؤكدا احترام حقوق الرعايا الموالية لمصر وقد جرى فى الخمسة الأيام التى اعقبت الثورة اتجاهات للقضاء عليها بالطرق الحربية اما عن طريق تركيا أو بعمل (٢) مشترك من انجلترا وفرنسا الا أنها استقرت على محاولة التأثير على شريف ليعمل على صرف الجند الى مراكزهم ودفع الأعيان للاعتدال والحزم مع الجيش .

وكان على شريف أن يعمل على استقرار الأمور فى حدود الثقة بحكومة تعمل على استبقاء العلاقات الودية بين مصر والدول الأجنبية فأرسل عقب تأليفه الوزارة الى قناصل الدول كتابا يعرب فيه عن حرصه على العلاقات الودية بين مصر والدول ، كما حازت الوزارة ثقة معتمدى دولتى بريطانيا وفرنسا واحترامهما (٣) .

ثم وجه شريف عنايته لاصلاح الادارة فأصدر فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ منشورا (٤) متضمنا القواعد الأساسية لحفظ الأمن ثم اتجه للجيش وكانت وزارة داود يكن قد أهملت مشروعات القوانين التى اعدتها وزارة رياض لاصلاحه فلما ولى شريف الحكم رفع فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ للخديو تقريرا (٥) عرض فيه للقوانين العسكرية الخمسة وطلب اصدار المراسيم بها وهى خاصة بشئون الاجازات العسكرية . وقواعد الترقى والاعانات وغيرها فصدرت المراسيم فى نفس اليوم مما أثلج صدور الضباط .

---

(١) الوقائع المصرية ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٢) رونشتين المسألة المصرية ص ١٣٦ — ١٣٨

(٣) رسالة قنصل فرنسا الى وزير خارجيته فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، وثيقة رقم ٤٠

(٤) الوقائع ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٥) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٤٣

ولقد تجلت بوادر وقوع شريف تحت التأثير الانجليزى منـذ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ عندما أكد للسير مالت أنه ينوى فى المستقبل دعوة مجلس شورى النـواب للانعقاد وأنه يأمل أن يجعـل المجلس بالتدريج المسئول الشرعى لحاجات مصر الداخلية وبذلك تزول عن الجيش الصفة التى انتحلها فى الحركة الأخيرة (١) .

وقد حاول شريف أن ينقل زعماء الحركة من القاهرة للأقاليم ليخفف ضغط الحزب العسكرى على الحكومة وحاول اقنـاع عرابى وصحبه بأهمية ذلك حتى تهدأ الخواطر متخذا مجىء وفد عثمانى فى ٣ أكتوبر للتحقيق فى ثورة الجيش وسيلة لاقناعهم بالابتعاد عن العاصمة ليدلل بذلك على مدى اذعان الجيش للحكومة ولكى يبعد بهذا ما يحتمل أن يحدث وقوعه اذا كان الزعماء بالقاهرة ، فنفذ ذلك عرابى وأخذت الأمور تتجه الى الهدوء لولا محاولة تركيا التعرف على حقيقة الأمور فى مصر . فلم تأت محاولتها الا تلبدا فى سماء الوسط الدولى .

وكما رحبت الأوساط الأجنبية بوزارة شريف واستقبلها العلماء ورجال الجيش استقبالا كريما ، لم تقف الصحافة دون أن تأخذ دورها ففى ظل النظام الجديد بدأت تعبر عن المشاعر العامة فأثارت حملة شـعواء على الرجعيين والأجانب فى استعلاء وطنى استكمالا لسابق نشاطها فى ذلك وتعبر عن كراهيـة المصريين لهم حتى تصدى لها شريف بالتوجيـه تارة وبالانذار تارة أخرى ورغم هذا أخذت موجة التحامل من الأجانب على الحركة النيابية تبدأ من جديد حتى رماها بكرومر فيمـا بعد بالتعصب الدينى .

دعوة مجلس النواب الى الانعقاد :

لم يستطع شريف فى نهاية حكم اسماعيل وبداية عهد توفيق تنفيـذ خطته باصلاح نظام سنة ١٨٦٦ فلما كانت وزارته السـالفة كما أسلفنا تهيأت الظروف له لاستئناف نشاطه .

(1) cromer : modern Egypt : p. 206.

وقد قدم اليه وفد من وجوه البلاد وأعيانها معروضا من ١٦٠٠ منهم مطالبين (١) بتأليف مجلس نواب تنتخبه البلاد على نسق النظم النيابية الغربية وقد رفع شريف فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ تقريرا باجابة هذه المطالب واجراء انتخابات عامة طبقا للائحة مجلس شورى النواب على أن تعرض الوزارة مشروع اللائحة الأساسية على المجلس المنتخب وهى لائحة تكفل (٢) النهوض به الى مستوى المجالس النيابية وبهذا استأنف شريف عمله الدستورى ، ولكن بشكل جديد جارى به الظروف المالية التى تعهدت بها مصر منذ قانون التصفية وقد طالب بانتخاب أعضاء مجلس شورى النواب بنظامه القديم ليمنحه بعد ذلك سلطة الجمعيات التأسيسية فيخول حق وضع اللائحة الأساسية الجديدة متمشية مع الظروف المالية الجديدة ومدى تطور النفوذ الأجنبى فى البلاد ، وفى نفس اليوم الذى رفع فيه شريف تقريره الى الخديو صدر الأمر العالى لاجراء الانتخابات محددا ٢٣ ديسمبر لافتتاح مجلس شورى النواب واستئناف (٣) عمله الذى بدأه من قبل كهيئة تأسيسية ، وكان صدور هذا الأمر العالى بعقد المجلس على القاعدة المقررة سنة ١٨٦٦ سببا فى اختلاف (٤) شديد بين شريف وعرابى . كان شريف يريد بدء القصة من جديد ليكون المجلس صورة لعهده فيبدأ لا من حيث انتهى بل من حيث يجب أن يبدأ ، فكان يرى ألا يخول للمجلس فى اللائحة الجديدة حق مناقشة الميزانية كلها ليتجاوب مع تطور العهد ولم يسع عرابى أمام هذا الاصرار الا الاذعان .

اجراء الانتخاب :

ورغبة من شريف فى أن يبعد المظنة عن احتمال الاعتقاد فى محاولته السيطرة على الانتخابات أصدر مرسوما (٥) الى جميع المديريات والمحافظات ينبه فيه المديريين والمحافظين على ترك الانتخابات حرة ، ويعتبر ذلك أول منشور انتخابى فى تاريخ التطور النيابى فى مصر ، يقضى باحترام الانتخابات

---

(١) مذكرات عرابى كشف الستار ص ١٥١

(٢) الوقائع ٥ أكتوبر سنة ١٨٨١

(٣) مجموعة الاوامر العالية ص ١٧٨

(٤) روتشتاين — المسألة المصرية — ترجمة ص ١٤٥

(٥) الوقائع ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨١

العامة فالى أى مدى كانت هذه الانتخابات حرة وهل غير المنشـور من طبيعـة الأمور ؟

لم يكن هذا المنشور فى جوهره ومعناه الا كمن يحاول طرق الحديد البارد فى مجتمع لم يألف غير التبعية الشيخية والرعاية الأبوية فى ايمانه بالأسرة فى نظمها ، وبين حكومة اعتادت أن تكيف حقوق الفرد كما تشاء لا يستطيع منشور كهذا أن يلجمها عن غيها فى يوم وليلة الا أن يمثـل فى ذاته حدثا تاريخيا فى تاريخ الانتخابات وقد جاء معظم النواب من العمد والأعيان ملاكا وتجارا . هؤلاء الذين سبق أن كانت لهم حظوة النيابة منذ ١٨٦٦ حتى آخر جلسات مجلس شورى النواب .

لم يكن متوقعا أن يحرر المنشور الناخب ولا كان من قدرته ذلك دفعة واحدة الا فى الحدود الضيقة .

واذا صح فرضا وجاء المنشور بمعناه يتجه بتحرير الفرد من تبعيتـه للسلطات الادارية فلم يكن معناه تحريره من تبعيته لزعامة الريف القوية التى كانت تشدها اليه شدا بحكم التقاليد تارة وبحكم سيطرة أصحاب الملكيات الزراعية تارة أخرى بل كان معنـاه مزيدا ، فى وقت كان الوعى السياسى العام غامضا ، من تحكم وظهور هذه الطبقة بعد أن تحررت الى حد ما من تدخل رجال الادارة .

ولقد تم الانتخاب بطريقته القديمة بحدوث تغير محـدود بين النواب وان ظل العنصر المتحكم بينهم فهو عنصر العمد ، فقد زادت نسبة الأعيان على حساب العمد هذه المرة ودلت نتيجة الانتخاب على ما نقول .

كما أتت هـذه الانتخابات بمجموعة كبيرة من العناصر القديمة التى كانت من مرشحى الحكومة لهذا المجلس فى حياته الأولى فى عهد اسماعيل ومن صنائعها ، ولم يشـذ عن هـذه القاعدة الا العـدد الذى تقـرر زيادته بفضل زيادة عدد المراكز والأقسام فى المديريات وقد بلغ عددهم ٤١ نائبا ، منهم ثمانية نواب انتخبوا نتيجة زيادة هذه المراكز والأقسـام فيكون المتبقى من النواب الجدد ٣٣ نائبـا لم يسبق لهم شهود النيابة فى حياة المجلس من قبل ، معنى هذا أن ما يزيد عن نصف أعضاء المجلس

البالغ ٨١ عضوا قد جاءوا من العناصر القديمة فهل كانت عودة هؤلاء بناء على توجيهات الحكومة أم لحرية الناخبين ؟

لاريب أن الانتخابات قد جرت/على نهجها القديم ولم تكن حرة تماما لا شكلا ولا موضوعا . فليس بخاف أن حرية الانتخاب لن يكون لها وجود بمجرد منشور يأمر بهذا أو ينهى عن ذاك ولكن بتحرر الفرد من الجهل والخوف ليتمكن من التعبير الحر ، وكل ما يقال عن منشور شريف هو أنه كان اعلانا لبراءة ساحة الحكومة من تبعة التدخل الادارى ومظهرا يتسق مع آراء شريف الدستورية .

ومهما يكن الأمر ، فقد جاءت الانتخابات الجديدة بالطبقة التى اعتادت ممارسة النشاط النيابى من قبل ولم يكن هؤلاء فى الواقع نوابا عن الأمة بقدر ما كانوا نوابا عن طبقة أصحاب المصالح فى البلاد من العمد الملاك والأعيان ، فالنيابة الكاملة عن الأمة بهذا لا وجود لها البتة ، فقد جاء المجلس طبقيا لا قوميا فى تكوينه فلم تمثل به فئة المتعلمين وأصحاب الأعمال وذوى الدخل من الطبقة البرجوازية الناشئة مثلا واذا جاز لنا أن نسميه نيابيا فمن الناحية الشكلية لقيام نظامه على بعض شروط المجالس النيابية التى كان أهمها الانتخاب العام ذو الدرجتين الا أنه كان يحمل فى معناه العام المعنى النيابى ، وكان أعضاؤه يتسمون بروح التشيع لاتجاهات الثورة العربية فى اقرار قواعد العدل ، ولقد سار المجلس على نظامه حتى أقرت لائحتاه ومن ثم تطور تطورا نيابيا حديثا .

اجتماع المجلس ونزعة الحكومة المعتدلة :

وطبقا للمادة الثالثة من اللائحة الأساسية أصدر (١) توفيق أمرا بتعيين محمد سلطان باشا رئيسا له ، واجتمع المجلس وألقى الخديو خطابا تلمس فيه الأعذار لايقاف التطور النيابى الذى كاد يتم فى نهاية عهد والده ثم أبدى ميله لنشر العلوم والمعارف وغيرها ، كما ناشدهم معاونة الحكومة فى ذلك مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول

---

(١) الوقائع ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١

كما ناشدهم الاعتدال ، والتأنى وقد جاء ذلك بوحى من شعوره بالخوف من سيطرة رجال الجيش على السياسة كما كان يحس رئيس وزرائه شريف وعلى كل ، فقد جاءت الخطبة (١) اعلانا من الخديو بانضمامه للحركة الدستورية وبعد انصراف الخديو استمع النواب لخطاب رئيسهم سلطان باشا وقد جاء قبسا من روح خطاب الخديو عندما حثهم فيه على الحكمة والاعتدال والثبات . وحضهم على الارتباط بالتبعية العثمانية ثم رعاية المواثيق مع الدول العظمى ، ولقد قام سليمان أباظة نائب الشرقية يعبر عن هذه الروح فى شكره للخديو بالنيابة عن زملائه ولما أبانه الرئيس موضحا للنواب ما هو واجب عمله للنظر الى العهود الواجب المحافظة عليها ، ولقد تجلى من هذه البداية مدى الاستعداد للاستجابة لتوجيهات الخديو مستقبلا وقد سر (٢) ذلك الخديو سرورا جعله يتحدث لقنصل بريطانيا متفائلا بفضل نزعة النواب المعتدلة لمستقبل البلاد .

ثم اجتمع يوم الافتتاح وانتخب من أعضائه لجنة عهد اليها الرد على خطاب الافتتاح وقد جاء معظمهم من النواب السابقين ولم يأت هذا الرد بعد اعداده ورفعه الا ترديدا لرغبات الخديو وشكره على افتتاح المجلس معلنا (٣) اتجاه المجلس فى اتجاه الرغبات الخديوية من اتباع مسالك الحزم والتبصر وحسن النظر . وتأييد ما لمصر « من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية » .

واجتمع المجلس يوم ٢٩ ديسمبر فلما تليت عليهم من اللجان قراراتها الصادرة عن تحقيق صحة نيابة الأعضاء تبين أن نواب البحيرة يزيدون على العدد المقرر لها ثلاثة فبينما كان نوابها خمسة انتخبت عنها ثمانية وقد استقال أحدهم وهو الشيخ أحمد الحناوى ولما تبين رجحان الأصوات التى نالها محمد بك الصيرفى على أصوات الشيخ أحمد الصوفانى ومحمد افندى عوض ، قرر المجلس الاستغناء عنهما والاكتفاء بالخمسة المقررة انتخابهم عن هذه المديرية وصدق (٤) المجلس على سائر الأعضاء ثم انتخب

---

(١) الوقائع ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١
(٢) دوتشتين المسالة المصرية ص ١٥٦ من الترجمة .
(٣) الوقائع ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١
(٤) الوقائع اول يناير و ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

المجلس بعد ذلك لجنة للنظر فى اللائحة الجديدة التى اعتمدت الوزارة وضعها مكونة من ١٥ عضوا برئاسة (١) حسن باشا الشريعى ثم أحضر شريف مشروع دستوره الجديد فى الثانى من يناير سنة ١٨٨٢ ليعرضه على هيئة المجلس شارحا أنه بوضعه ذلك الدستور انما يستأنف عمله الدستورى من قبل .

خطاب شريف ومرماه :

وقد كشف (٢) شريف عن الظروف التى حالت دون تنفيذ دستوره الأول وكيف زالت الموانع حتى استأنف عمله الدستورى ثم أعلن لهم أنه رغم ايمانه بضرورة تقييد سلطة المجلس كمجلس نيابى مراعاة لمبدأ التدرج الذى يتحكم فيه المستقبل ، فانه لعلمه بكفاءة النواب قد أعطى النواب الحرية التامة فى ابداء الآراء وحق المراقبة على الحكومة ونظر كافة القوانين واللوائح . وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أية ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق واقرار من النواب كما تعهد بأن يجعل النظار مسئولين لدى المجلس ، ثم لفت نظرهم الى تعهدات الحكومة المالية فرأى ألا ينظر فيها وعدم خدشها حتى ترد الثقة المالية فى البلاد ، ثم قدم المشروع وطلب التعجيل بنظره كما وعد بتقديم لائحة الانتخاب .

وما كاد شريف يعرض مشروع الدستور على لجنته فتقرر معظم مواده مع تعديلات يسيرة لا تغير من جوهره شيئا وما يكاد يشرع فى توزيع المشروع على الوزراء مع ملاحظات اللجنة ليدرسوه حتى واجهته الدولتان بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢

محاولة فرنسا وانجلترا اللعينة بالاصلاح النيابى :

أثارت مظاهرة ٩ سبتمبر دبلوماسية أوربا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة ولم ينفع عرابى منشوره الذى أصدره فى ذلك يشرح فيه لممثلى الدول الكبرى الأمور التى دفعت الجيش الى عمله وتعهده بحفظ ما لجميع رعايا الدول الموالية لمصر من المصالح عندما تجلى بعد تأليف وزارة شريف ،

---

(١) الوقائع ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع ٤ يناير سنة ١٨٨٢

الاتجاه ، نحو دعم مصالح المصريين بجانب هذه الضمانات وقد أدى الى الاصطدام بالاستبداد الداخلى وانتصار الثورة العرابية عليه الى الاصطدام بالاستبداد الخارجى كما تمثله أوربا . .

وفى الحقيقة أن المساس بمصالح الأوربيين فى البلاد كما كانت تمثلها المراقبة الثنائية ، كان لا بد منه ومصر تسعى خاصة الى الاستقلال بالادارة الداخلية التى بسطت تلك نفوذها عليها والا فقدت هذه الثورة معناها الأصيل .

وقد رأينا كيف اتجه الخديو برئيس وزرائه وزعماء المجلس من الأعيان بموجة الاعتدال حتى يستطاع تفادى ذلك التصادم أو التخفيف منه غير أن ذلك لم يكن دأب جميع النواب ، فالحزبان اللذان قاما بالحركة النيابية كانا يمثلان طبقتين مختلفتين فالأعيان من الطبقة الموسرة وكثير منهم من الأتراك والشراكسة وعلى رأسهم شريف ثم الجيش وهو من الفلاحين ولم يكن دأب الطبقة الأولى أن تدافع عن طبقة الفلاحين الكادحة فلا تتبع الا الاعتدال الذى يصون حقوقها وأن تكون ظلا للخديو وهو ما لم يكن متوقعا من طبقة الفلاحين ولقد كان لفرنسا (١) أثرها الكبير فى دفع الأمور الى نهايتها .

ففى الوقت الذى كاد النظام الجديد يستقر باعلان اللائحة الأساسية حتى لم يبق على اعلانها وصدور المرسوم بها سوى اجراءات شكلية من تبادل الرأى بين المجلس والحكومة على التعديلات الطفيفة التى أدلتها لجنة المجلس على المشروع ، توجه مآلت قنصل انجلترا ثم قنصل فرنسا فى مصر الى عابدين فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ وقدما للخديو مذكرة مشتركة لدولتيهما مؤرخة فى ٧ يناير ومكتوبة بصفة رسالة برقية من وزارتى خارجيتهما اليهما فى مصر يعلنان فيها وقوفهما بجانب الخديو وتأييد سلطته وحقوقه فى حدود الفرمانات الصادرة وقد كان معناها تحريض الخديو على الوقوف ضد الاتجاهات الجارية وقد قوبلت المذكرة بين

---

(١) شكل جميتا وزارة جديدة فى فرنسا وكانت سياسته القضاء على الحركة فى مصر قبل ان تمتد الى شمال افريقيا وقد رأى من الحكمة (ص ١٥١ روتشتين) فى ١٤ ديسمبر الاتحاد مع انجلترا لتأييد الخديو فى الوقت الذى كان فيه عرابى يتشاور على ميزانية الجيش

خاصة الشعب ورجال الجيش بالسخط الشامل وكتب ادوارد مالت فى ٩ يناير (١) يقول « ان المذكرة أبعدت عنا كل ثقة لقد كان كل شيء يسير سيرا حسنا وكان ينظر الى انجلترا كما ينظر الى دولة بارة مخلصة حامية لمصر أما الآن فالمصريون يعتقدون أن انجلترا ألقت بنفسها فى أحضان فرنسا وان فرنسا تحملها أسبابا خاصة بحربها التونسية على التدخل هنا »

وجد الخديو بنفسه دعوة صريحة للعبث بدستور البلاد ، ولكنه لم يتعجل الأمور ، لذلك كان من نتيجة هذه المذكرة انحياز العناصر المعتدلة من الوطنيين الى جانب المتطرفين فلقى بعد ذلك قانون شريف الأساس الذى عرضه على المجلس معارضة فيما يتعلق بالميزانية بل تحول هذا المجلس وأصبح أقل مسالمة للحكومة .

وقابل الضباط المذكرة بالسخط العام فتوجه الوزراء وعلى رأسهم شريف الى الخديو وتداولوا فى الأمر فاستقر رأيهم على ابلاغ المذكرة الى تركيا مع الأعراب عن عدم قبولها وتوجه شريف الى معتمدى فرنسا وانجلترا وأنهى اليهما اعتراضه (٢) على المذكرة ومضى الخلاف حول حق المجلس فى مناقشة الميزانية ، وبالرغم من أن المشروع كان خلوا من حقه فى النظر فى جزية الباب العالى أو الأموال الخاصة بشئون الدين العام أو قانون التصفية أو الاتفاقيات الدولية ، لكن كان من حقه النظر فى مرتبات الموظفين الأجانب والادارة الأوربية عند نظره الميزانية وقد اختلفت نظرة الدولتين فى فهمهما لهذا الحق حول الميزانية فكانت بريطانيا ترى عدم منع المجلس منعا باتا من نظرها ولكنها كانت تتجه الى أن يراعى عند نظرها مصالح بريطانيا المالية وقد كانت منصبة حول الادارة الأوروبية بهيئة وظفها بهذا الحق (٣) للمجلس .

اما فرنسا فكانت نظرتها متطرفة نحو الميزانية اذ كانت ترى أن اعطاء المجلس هذا الحق معناه القضاء على جميع النظم التى قررها قانون التصفيه والمراقبة الفرنسية الانجليزية .

---

(١) Cromer : modern Egypt. 1 p. 228.

(٢) رسالة سنكنكس — ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٣) روتشتين المسألة المصرية ص ١٦١ من الترجمة .

ولقد طلب قنصـــلا الدولتين من شريف بايعاز من الرقيبين الا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وقدما اليه فى ٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى أثناء اشتغال اللجنة الدستورية بالنظر فى اللائحة الأساسية لأن ذلك الحق ، ولو كان مقصوراعلى المصالح التى لم يخصص اراداتها للدين العام ، فانه يضر بالضمانات المقررة للدائنين ، ولاعتقادها بميول المجلس العدائية نحو العنصر الأوروبى فى الحكومة ، وقد كان ذلك الاتجاه ممثلا لمعتمدى الدولتين والرقيبين وحكومتيهما ، وكان الموقف دقيقا وعلى جانب كبير من الخطورة وقد رأى شريف أن يلتقى به فى منتصف الطريق فيرجىء المجلس البت فى المادة المتعلقة بالميزانية ولكن عبثا حاول . كما فشل المستر بلنت ، فقد كان المجلس يتجه الى استعمال حقه كاملا وعرض شريف فكرة التأجيل عليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ وذلك بأن أعاد اليه فى ذلك اليوم مشروع اللائحة الأساسية بصحبة كتاب الي رئيس المجلس يتضمن رأى القنصلين بحرمان المجلس حقه فى تقرير الميزانية على أن تمضى المفاوضات فيها ، وأن يتم الاتفاق بين الحكومة والنواب على باقى نصوص اللائحة وطلب من المجلسين اقرار اللائحة كما عدلهــا مجلس الوزراء وأن تترك النصوص المعلقة بالميزانية الى حين ، وان يبدى النــواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله أساسا للمفاوضات بين الدولتين .

الاعراض عن شريف :

ارتضى العرابيون وخاصة البلاد من الأعيان والملاك بشريف طالما كان عاملا على اقرار النظام الذى يقضى على ذلك الإستبداد الداخلى المثل فى توفيق وبطانته ، وبالتالى التخلص من التحكم التركى ، ثم الاستبداد الخارجى الذى يؤازره فيفسد على الجيش والشعب حياتهما ، فلما تقدم النفوذ الأجنبى ليعبث بمقومات الاتجاه الجديد كان حريا ان يؤلب عليهم الخديو أيضا عندما يجد فى مسلكه عملا يسترد به هيبته فيستعيدها كحاكم مستبد فى البلاد . ولما كان شريف لا يؤمن الا بالتدرج الزمنى لم يسعه الا التنفس عنه عندما طلب منه ذلك من اقصاء حق المجلس من النظر فى الميزانية ، هنا خرج عن الحـــدود التى حددتها الثورة وما يرتضيه أعيان البلاد ومن ثم بدأوا يعرضون عنه .

كان معنى حرمان المجلس النظر فى الميزانية ،هيمنة المراقبة الأجنبية فى البلاد على مصادر الايراد والمصروفات ومضايقة الجيش وكان معناه عدم التمكن من الترقيات للضباط والجنود والحد من زيادة قوة الجيش بل وعدم تمكين الحكومة اذا ما شاءت المراقبة المالية من تنفيذ ما بدأه البارودى وما استتبعه شريف منها من مشروعات القوانين لتحسين حالة الجيش وزيادة عدده وكان معناه المساس بالاتجاه القومى واتجاه المراقبة العبث بعصب الاصلاح فى البلاد باغراقها بالأجانب الموظفين تحت ستار الكفاية دون المصريين .

وكان معنى دعوة الاعتدال فى النظر فى الميزانية عند الأعيان الذين استمعوا لخطب الخديو وشريف وسلطان وسليمان أباظه ، التى دعت للأخذ بالاعتدال ، ألا يعجبهم ذلك النهج من الاعتدال اذا كان معناه عودة الحال الى ما كانت عليه من قبل ، ضرائب تفرض بمجرد رغبة النفوذ الأجنبى للوفاء بالديون ، وتجبى فى أى وقت دون حساب ، ثم تمكين الأجانب من التغلغل فى البلاد لتزداد رقعة مصادرة الملكية العقارية والا فماذا كانت نظرة هذه الطبقة الثرية نحو هذا الموضوع ، تلك التى كانت تمثل مجلسا طبقيا يقيس فى معظمه ، المسائل العامة بمقياس المسائل الخاصة .

فلما أحس الجيش بالخطر أسرع يمكنه من نواب البلاد والأعيان فوجد فى أنفسهم استعدادا للعمل من أجل هدف موحد استعدادا ينبعث من شعورهم بتأييد الخديو للثورة وبهذا العزم على الوقوف وقفة واحدة فى وجه شريف ، لفقدانه ثقة الجميع وكان الاعراض عنه فى الجيش يسبق وجوده بين الأعيان منذ ان حاول التحفظ والميل لاقصاء الجيش عن السياسة وكان اتجاهه لاسقاط حق المجلس فى نظر الميزانية دليلا جديدا على أنه لا يمثل أهدافه ومعولا حطم به ما بقى من ثقة فيه .

وكان للبارودى أثر منم لهذه الأزمة وقد كان بوصفه وزيرا للحربية رئيسا أعلى لهيئة الضباط يستطيع بحكم مركزه السيطرة عليهم فيوجههم الى الهدف الذى يراه عندما يجد الاستعداد بينهم فاذا علمنا انه رجل العرابيين ، وأنه كان دائم الاتصال فى هذه الآونة بهم وأنه كان يحمل بين

طيات نفسه ميولا (١) متطرفة الى حد انه كان راغبا فى اعـلان عرابى خديويا على مصر ، وميله للرئاسة ، واذا علمنا أن هؤلاء الأعيان قد تولد عندهم الاستعداد للاعراض عن شريف بسبب مشكلة الميزانية .

ولما كان ذلك يفسح المجال لظهور هذا الرجل لمسنا نقطة التجـاوب الطبيعى بين الطرفين فلما لمس البارودى الموقف دفعهم بحكم أهدافه الى التطرف لينفسح المجال أمامه للظهور فالتقى الطرفان فى نقط ازداد الموقف بعدها حدة .

اتجه العرابيون اذن والنواب الى الاعراض عن شريف وقد استطاعت الأحداث التالية ان تزيد الدوافع تعبيرا ووضوحا .

فلما ظهر كتاب شريف فى المجلس ظهر على جمهـور النواب روح المعارضـة ثم والوا اجتماعاتهم فى منزل رئيسهم سلطان باشا وانتهت مناقشاتهم الى قرار رفض طلب التأجيل واسـقاط الوزارة وقد اقترب الطرفان (٢) من أزمة حادة .

وفى اليوم التالى لورود الخطاب للمجلس وضعت لجنـة الدستور الجديد تقريرها عن كتاب شريف وعرضه على مجلس شـورى النواب بجلسة الأربعاء سنة ١٨٨٢ وقد رأت ضرورة عرض المسألة على هيئـة المجلس مع التعـديلات التى قررها مجلس الوزراء ليقـرر (٣) فيهـا ما يراه .

واجتمع المجلس فى أول فبراير وعرض « سلطان » على المجلس تقرير لجنة الدستور وعرضت اللائحة الأساسية المرسلة من اللجنة الى مجلس الوزراء والتغيير الذى أدخله المجلس عليها ثم قرر المجلس اعتبار اللائحة قانونا مستعجلا ، واستعجال اللجنـة فى نظر التعديلات التى أدخلتهـا الحكومة على مشروع اللائحة واعداد الجواب على كتاب رئيس الوزراء .

---

(١) مذكرات عرابى – كشف الستار ص ٢٧١ .

(٢) رسالة سنكفكس الى دى فرسينيه فى ٣١ يناير .

(٣) الوقائع فى ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

واجتمعت اللجنة فاقرت بعض تعديلات مجلس الوزراء على مشروع اللائحة ووضعت نصا جديدا للمواد المتعلقة بالميزانية وهو « ان تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من أعضائه لجنــة مساوية لمجلس النظار عددا ورأيا لتقريرها جميعا بالاتفاق أو الغالبية فان وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويا من الجانبين وجب اعادة الميزانيــة للنواب فاما أن يؤيدوا رأى النظار واما أن يؤيدوا رأى لجنة النواب فان كان الأول وجب تنفيــذ الميزانية ، وان كان الثــانى ولم يمكن الوفاق كان الحكم فى ذلك حكم بند الخلاف وهو أنه عند وقوع الخــلاف بين بين النظار والنواب على أمر ما أن ينفض مجلس النواب واما أن يستعفى النظار وفى هذه الحال أى اذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار تنفيذ الميزانية فى المهم الضرورى منها لادارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذا مؤقتا ويبقى الباقى من أمر الميزانية الى ما بعد تسوية المسألة بأى طريق ووسيلة .

ووضعت اللجنة تقريرها ، وهو التمسك بمادة الميزانية كما وضعتها لجنــة الدستور ورفض التأجيــل بعد أن عرضت بمعرفة شريف ورأت الرد (١) عليه شفويا ، ولما اجتمع مجلس شورى النواب يوم الخميس فى الثانى من فبراير بدت مناقشات النواب تشف عما وراءها من الأخــذ بالنصيب الكامل لحق المجلس خروجا عن اتجاه شريف .

اقترح محمد بك الشواربى تشكيل لجنة تتجه للخديو طالبة اقرار ما استقر عليه رأى النواب فيرى ابراهيم افندى الوكيل رأيا أكثر اعتدالا وهو السير أولا الى شريف ليرفع اليه الأثر السىء للكتــاب فى المجلس ويطلب منه التصديق على اللائحة فان أبى فليكن التوجه للخديو ، فيتجه أحمد آفندى محمود اتجاها أشد تحديا فيرى ضرورة نشر تقرير اللجنة الذى تلى على النواب « فيعلم لدى الرأى العمومى » .

(١) الوقائع فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

وانتخب المجلس اللجنة (١) لمقابلة الخديو ، مكونة من ١٥ عضوا من زعماء المجلس وقد توجه هؤلاء فى نفس اليوم لشريف فابى التصديق على اللائحة وبها المادة الخاصة بالميزانية الا بعد مفاوضة انجلترا وفرنسا . عند ذلك توجهوا للخديو فى لهفة تعلوها الجرأة يعلنون اليه توقف شريف عن التصديق وطلبوا منه سرعة انجاز هذه المسألة .

لم يكن للنواب فى ظل نظام المجلس الأساسى والداخلى الحق فى مثل هذا السلوك ، والمجلس لم يتخلص بعد من نظامه القديم ولكنه كان لونا من التجاوز وحمل أنصار الرجعية على الرضوخ لأهدافه .

أما الخديو — ذلك المغلوب على أمره — فقد سلك سلوكا ذا مرمى بعيد ، اذ رضى بتغيير وزارة شريف ولكنه ترك للنواب اختيار غيرها متنازلا عن حقه فى ذلك ولم يكن اتجاهه غير دستورى فقط بل لم يكن مألوفا أيضا بحكم التقاليد المرعية كان اتجاها يدل على تسليم ماكر للظروف ليترك لنفسه حرية العمل عند الاقتضاء عندما يلقى مسئولية ما يحتمل أن يحدث من أحداث سياسية على عاتق المجلس وقد استغل المجلس ومن وراثه العرابيون الموقف وظهر الخديو كالمغلوب على أمره فى بساطة ورشحوا الرجل الذى وضع يده فى أيديهم وآزرهم وحاول حماية ثورتهم وهو محمود سامى البارودى ولم يكن غيره ليصلح ليحمل مطالب العرابيين من السياسيين .

وزارة البارودى :

واجتمع البارودى بالنواب الخمسة عشر فى داره وهناك استقر الرأى على اعفاء الوزارة ثم صدر المرسوم (٢) اليه بتشكيله بتشكيل الوزارة وما لبث أن رفع للخديو كتابه بقبولها(٣) وأسماء أعضائها متضمنا برنامجه

(١) حسن باشا الشريعى . سليمان باشا اباظة . محمد بك الصرفى . أحمد بك على . احمد بك الشريف . محمد بك الشواربى . أحمد افندى محمود . احمد افندى عبد الغفار . احمد بك السيوفى . ابراهيم افندى الوكيل . امين بك الشمسى . على بك شعير .

(٢) الوقائع فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

(٣) ما ان تولى البارودى الوزارة حتى أرسل الباب العالى الى الخديو فى ٥ فبراير عن طريق ثابت باشا مندوبه فى القسطنطينية نص القرار الذى أصدرته تركيا فى هذا اليوم عن النزاع الذى قام بين مجلس النواب وشريف حول الميزانية متضمنا النصح بايجاد الوفاق منعا للتدخل الاجنبى . انظر ملف ثابت باشا محفظة رقم ١٦٤ ــ خطاب ثابت الى الخديو دار المحفوظات التاريخية ــ هذا وقد أرسل القرار ردا على اسابق طلب الخديو باستعمال القوة لاخضاع مجلس النواب .

فى الاصلاح الداخلى سيما العمل على صدور اللائحة كاملة دون المساس بحقوق الدين والمعاهدات وصدر المرسوم بتشكيلها فكان البارودى رئيسا ووزيرا للداخلية وأحمد عرابى وزيرا للحربية والبحرية ، وعلى صادق باشا للمالية ومصطفى فهمى للخارجية والحقانية وعبد الله باشا فكرى للمعارف وحسن باشا الشريعى للاوقاف ومحمود بك فهمى للاشغال وقد استطاع التشكيل الجديد أن يحقق أطماع بعض الشخصيات وفى ظلها شمل الجيش حركة ترقيات شاملة وسعت كل الضباط الذين ناصروه وأيدوه .

صدور دستور الثورة :

وكان أبرز ما عنيت به وزارة البارودى هو اعلان الدستور ، فاجتمع مجلس الوزراء يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ برئاسة الخديو للنظر فى مشروعه وبعد أن نقحه المجلس بعض التنقيح أقره فقام به وزيرا المعارف والأوقاف الى المجلس لعرضه عليه وقد تقرر فيه مبدأ سيادة الأمة وحق المجلس فى نظر الميزانية .

وكانت الحكومة قد أدخلت فى مادتين اثنتين تغييرا يسيرا يزيدها ايضاحا ، فاجتمع المجلس فى ٧ فبراير وتناقش فيما رأته الحكومةمن حذف بعض المواد على أن تصدر بها مراسيم وهى المادة التاسعة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة باجتماع المجلس فى تلك السنة والمادة الرابعة عشرة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة برئيس المجلس فى دور الانعقاد الأول والمادة الثانية والخمسون عن مدة بقاء أعضاء المجلس المجتمعين فى وظيفة النيابة خمسة أعوام ليصدر بها مرسوم خاص فوافق المجلس على هذه التعديلات ، كما وافق على تعديل الحكومة للمادة العشرين المتعلقةبملاحظة النواب على الموظفين واختيارهم فبعد أن كانت الملاحظة واجبة أثناء انعقاد المجلس ، أصبح نصها عاما وكذلك قبل المجلس تعديل المادة ٣٦ الخاصة بالميزانية من معنى تنفيذ الضرورى من الميزانية اذا ما وقع الخلاف فيها الى معنى تنفيذ ما يحدث عليه الخلاف اذا كان ذلك مقررا فى ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا لأعمال جديدة وذلك مؤقتا

الى أن يعقد المجلس النيابى الثانى بمقتضى المادة ٢٣ من اللائحة ثم أقر المجلس اللائحة وانفضت (١) جلساته ووقع الخديو المرسوم بصدور الدستور في السابع من فبراير سنة ١٨٨٢ ثم أعيد للمجلس فى اليوم التالى ليأخذ به علما كما صدرت فى نفس اليوم المراسيم الأخرى الثلاثة التى اتفقت الحكومة مع المجلس على اصدارها بأوامر خديوية . الأول يقضى بجعل نيابة الأعضاء مدة خمس سنوات بعد أن كانت ثلاثة تبتدىء من تاريخ انعقاد المجلس والثانى ببقاء سلطان باشا رئيسا للمجلس للمدة المذكورة والثالث (٢) بتحديد مدة اجتماع المجلس فى تلك السنة وجعل نهايتها يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ لتكون مدة الدورة النيابية ثلاثة أشهر .

وحقق الجيش أهدافه وأشرق فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة لأول مرة فى تاريخها فما هى هذه المبادىء الدستورية الجديدة التى تعززت والى أى مدى كان تطبيقها وفهمها ؟

(١) الوقائع فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع فى ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

الفصل السابع

دستور الثورة العرابية والحياة النيابية ١٨٨٢

تعتبر لائحة سنة ١٨٨٢ الصورة الرسمية المحورة لأهداف الثورة العرابية القومية ، وقد جاء تطبيقها تصويرا لفجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة .

جاءت اللائحة تصوغ الاتجاهات الأساسية للثورة فى نظام الحكم دون سواها فلم تتعرض مثلا لاقرار حقوق الأفراد العامة أو تنظيم السلطة القضائية بل تطورا لنظام الحكم انصب كله حول شكل الحكم وتحديد علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية على هدى المبادىء النيابية الحديثة لهذا جاءت اللائحة الجديدة تصف الطريق الى النظام الديمقراطى النيابى الكامل ولم يكن هذا القصور منها الا ناجما عن أنها كانت ثمرة كفاح من أجل علاج مشاكل القومية المصرية ، فى حدود الوعى السياسى الناشىء .

ولقد روعى فى وضعها حالة مصر ومدى حاجتها لا استعدادها لنظام الحكم النيابى ، كأداة لتعزيز الاتجاه القومى لاعادة تنظيم حياتها العامة فى غير تطرف ، الا بالتوفيق بين حقوق الخديو وحقوق الشعب ، اصلاحا لنظام الحكم ليصلح فى ظله حال الشعب .

نقلت حقوق السيادة الى الشعب ولكنها جعلت الحكم مناصفة بينه وبين الخديو ، فلم تغلب أحد الطرفين على الآخر فلم تمنح الشعب حقه الكامل فى ممارسة سلطاته على اعتبار أنه مصدرها ، ولم تمنح الخديو كل ما كان له من حقوق من قبل فى ظل الحكم المطلق ، كما أنها لم تأت اخلالا بحقوق الأجانب العامة فيما عدا مطامعهم غير القانونية « الاستثنائية » فى البلاد ، فبعد أن كانت بيد الخديو تلك السلطات التنفيذية والتشريعية جعلته يمارسها بواسطة وزراء مسئولين كما جعلت الأمة تمارس سلطاتها

بنواب تسأل أمامهم هذه الوزارة . وقد جاء ذلك استكمالا للمبـــدأ الوزارى الذى تقرر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ولما تقرر من تطور له فى لائحة ١٨٧٩ الا أنها لم تمنح مجلس النواب حقوقه الكاملة فى النظـــام النيابى البرلمانى ، فقـــد حددت معنى رقابته للحكومة فلم تمنحه مثلا حقه فى الاستجواب ـــ كما جاء حق الاقتراع على الثقة بالوزارة جزئيا ، كما حرمته من حق التشريع الذى منحته للخديو يمارسه كحق سياسى بواسطة وزرائه ، وقصرت هذا الحق على المجلس فى حدود حق الإقرار التشريعى دون غيره وجاء اهتمامها كبيرا فى علاجها لبعض المشكلات ، كالميزانية وحق الانتخاب والمسئولية الوزارية ومهما يكن فقد جاءت أقل تفصيلا وايضاحا من سابقتها فى سنة ١٨٧٩

أما عن صفات المجلس النيابية فقد اقتضى اقرار نظام الحكم النيابى التغيير من شكل المجلس كما حدده نظامه المنشأ سنة ١٨٦٦ فمنحت المجلس كل صفات المجالس النيابية ، فقررت فى نصوصها نظاما نيابيا برلمانيا الى حد ما ، فهو نيابى لقيامه على مبدأ النيابة الكامل الذى قام على أســـاس الانتخاب العام الممثل فى وجود مجلس منتخب متصف بالصفات النيابية فمدة النيابة قد جاءت محدودة كما نص على أن النائب يعتبر وكيـــلا من عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهة التى انتخبته كما نصت عـــلى العنصر الأخير من الصفات النيابية ، وهو اعطاء النواب الحرية التامة فى ابداء آرائهم وقراراتهم فلا يجوز أن يكون أحـــــد منهم مرتبطا فى رأيه بتعليمات تصدر له أو وعود توجه اليه فلم تأخذ اللائحة بذلك ، وبهـــذا اشتملت على مميزات النظام النيابى (١) ثم كان ذلك نظاما برلمانيا اذ تقرر أن تمارس الأمة سلطاتها بهذا المجلس على أساس المسئولية (٢) الوزارية .

مدى تضمن اللائحة لعناصر الحكم النيابى البرلمانى :

يقوم (٣) النظام البرلمانى عامة على ثلاث هيئات آساسية :

١ ـــ برلمـــان منتخب .

(١) الدكتور سيد صبرى مبادىء القانون الدستورى ص ٨٨
الدكتور عثمان خليل القانون الدستورى . ص ٤٥ ـــ ص ٤٦

(٢) الدكتور عثمان خليل عثمان القانون الدستورى ص ٢٧٩

(٣) ص ٥٢٥ وما بعدها من المرجع السابق

٢ — رئيس الدولة .

٣ — الوزارة .»

١ — مجلس منتخب تقوم المجالس النيابية فى النظام البرلمانى بأعمال ثلاثة يمكن تمييز كل منها عن الآخر :

(ا) التشريع ومعناه اقرار ووضع القوانين العامة التى تطبق على جميع السكان .

(ب) اقرار الضرائب وكل المسائل المالية الأخرى .

(جـ) رقابة أعمال الحكومة ومحاسبتها عليها واسقاط الوزارة بحرمانها من ثقة المجلس فالى أى مدى حققت اللائحة الجديدة ذلك ؟

التشريع :

أما عن التشريع فلم تمنحه اللائحة لمجلس شورى النواب الا فى حيز الاقرار التشريعى ، فبعد أن كان حق التشريع فى يد الخديو صار مناصفة بينه وبين المجلس فلا يصدر قانون الا بعد موافقة الطرفين عليه وهو حق المجلس فى ذلك كما جاء فى المادة ٢٥ و ٢٧ فقد نصت على وضع القوانين فقالت بأن وضعها واللوائح يكون بمعرفة الحكومة على أن تقدمها للمجلس لنظرها والبحث فيها واعطاء القرار اللازم عنها كما نظمت نظر هذا الحق فى المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ ولم يتقرر حق المجلس فى اقتراح القوانين الا فيما بعد وكما جاء فى دستور سنة ١٩٢٣ كما منحت اللائحة (٤١) المجلس حق الاقرار التشريعى أثناء غيبته كما نصت المادة (٣٨) على ضرورة اقراره على كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها ليكون نهائيا ما لم يكن أمر مبلغه واردا فى الميزانية العامة المقررة بهذا المجلس وأن أية مقاولة على أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو بيع الشىء من أملاك الحكومة أو اعطاء أرض دون مقابل أو امتياز لأحد لا يكون نهائيا الا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب أيضا .

اقرار الضرائب :

اما عن اقرار الضرائب والمسائل المالية فقد منحت اللائحة المجلس حق الاقرار فقط لا حق الاقتراح فنصت المادة ٣٠ على أنه لا يجوز ربط اموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركو فى الحكومة المصرية الا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب وعلى ذلك لايجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة، ونصت على أن كل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شىء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفا أو تعريفات عنها وكل شخص يباشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لأربابها . كما شرحت المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ . تقديم الميزانية للمجلس لينظرها وطريقته وما يتبع عند ذلك وما هو محرم نظره كمقرر الاستانة أو الدين العمومى كما جاء فى المادة ٣٤ كما رسمت المادة ٣٦ و ٣٧ وخطوط تسوية ما يجد من خلاف بين لجنته ومجلس النظار كما سبق أن شرحناها .

الرقابة :

اما عن حق المجلس فى رقابة أعمال الحكومة واسقاطها واعلان الاقتراع على الثقة بها فقد نصت عليه اللائحة فى المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، و ٢٤ ولكنه جاء غير واضح تمام الوضوح فالرقابة لا تكون طريقتها الا بوسائل السؤال والاستجواب دائما وقد جاء الأول فى المادة ١٩ اذ نصت على أن الزام النظار بالمجاوبة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب يكون اما بأن يتوجهوا للمجلس بأنفسهم أو أن ينتدبوا أحد كبار موظفى دوائرهم للمجاوبة بالنيابة عنهم . ولم تعرض اللائحة لذكر شىء عن الاستجواب غير أن معنى ذلك قد ورد فى سياق مواد المسئولية الوزارية وبخاصة فى مادة الخلاف (٢٣) فاذا تصدى المجلس للوزارة مثلا بالمعارضة يجوز للوزارة الاستقالة عند خلافها مع المجلس وعند بقائها خولت المادة للخديو الحق فى حل المجلس مرجحة تنفيذ ذلك للابقاء على الوزارة على اقالتها حتى اذا ما أيد المجلس الجديد نظيره (٢٤) السابق فى موضوع الخلاف ، كان ذلك حاسما له ، وهى فى هذا لم تنص

على ما تتبعه الوزارة بعد ذلك حيال موقف المجلس ، الا أن تذعن لرأى المجلس الجديد وكان ذلك تدعيما للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية وبهذا لم تأت المسئولية الوزارية كاملة ولا كانت واضحة كما منحت المادة ٢٠ للنواب حق الملاحظة على موظفى الحكومة جميعا ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون ضرورة الأخبار عنه من تعد أو خلل أو تصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لوزارته .

رئيس الدولة أو رئيس السلطة التنفيذية :

هو الركن الثانى الذى يقوم عليه النظام البرلمانى ولم تكن مصر فى عهد الخديو توفيق دولة بالمعنى القانونى لأنها ان كانت مستقلة داخليا بمقتضى الفرمانات العثمانية الا أنها لم تكن مستقلة خارجيا لتبعيتها فى ذلك للدولة العثمانية فهى اذن غير مستقلة تماما لذلك نفضل الاكتفاء بتسمية الخديو فى النظام الجديد برئيس السلطة التنفيذية وهو غير رئيس الحكومة الذى نعنى به رئيس مجلس النظار .

وباقرار مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب أصبح الخديو غير مسئول لأن اللائحة قد نصت على قصر المسئولية على مجلس النظار وخول لمجلس النواب الحق فى محاسبة الوزارة عن أعمالها وحيث آنه لا سلطة حيث لا مسئولية وحيث أن مجلس النظار هو المسئول عن الحكم فقد أصبحت السلطة فى يده وحده وتنج عن ذلك نتيجتان .

١ — انتقال السلطة الفعلية الى الوزراء .

٢ — عدم امكان الخديو العمل بمفرده وبذلك أصبح لا يبت فى أمور الحكومة والأمة بنفسه ولا توضع سياسة الحكومة ولا مشاريع القوانين حسب رأيه الشخصى بل ذلك متروك للوزارة المسئولة وهذا متفق تماما مع المبادىء الديمقراطية لأنه طالما كان صاحب الأمر هو الشعب كان لممثليه حق تصريف الأمور على الوضع الذى يرونه ، وهؤلاء الذين يكونون هيئة الوزارة يمثلون الخديو لدى

مجلس النواب وأصبح الخديو لا يملك العمل بمفرده وهي النتيجة الثانية لعدم مسئوليته وقد جاءت ضمنا بين معاني النصوص وبهذا لم يعد للخديو من السلطات الفعلية الا حق تعيين الوزراء واقالتهم وحق دعوة مجلس النواب وحله والتصديق على القوانين وذلك وفقا لنصوص اللائحة .

أما عن الركن الثالث المكمل للنظام البرلماني فهو الوزارة وقد شكلت في عهد شريف والبارودي وكانت ثمرة المفاوضة التي كانت تهدف لاقرار النظام النيابي والوزارة بمقتضى اللائحة قد انتقلت اليها السلطات الفعلية للخديو وأصبحت تهيمن على شئون البلاد وقد خلت اللائحة من النص على قواعد التشكيل والاختصاصات الا أنها جاءت ضمنا من اقرار قاعدة المسئولية الوزارية .

أعمال الوزارة في اللائحة :

تحدثت عن أعمال الوزارة التي تعرضها على مجلس النواب وعن موقفها اذا أراد أن يبدى بعض الملاحظات عليها فقضت بأن المسائل تقدم من النظار الى النواب وتصير المذاكرة فيها بمجلس النواب واذا تراءى فيها ملحوظات تجرى المخابرة عنها مع مجلس النظار كما منحت الحكومة حق وضع اقتراح القوانين واللوائح فنصت على أن وضع القوانين واللوائح يكون ابتداء بمجلس النظار ومنحت المادة ١٨ للنظار الحق في أن يحضروا للمجلس أو يرسلوا عنهم مندوبين من كبار الموظفين وابداء ما يرون ابداءه كما ألزمتهم اللائحة بالاجابة عن كل ما يوجه اليهم من أسئلة خاصة بأعمالهم وذلك اما بأنفسهم أو عن طريق مندوبيهم أما عن عرض الميزانية فقد حتمت على الوزارة ضرورة عرضها استجابة لطلب المجلس كما أصبح لمجلس النظار الحق في اصدار مراسيم بقوانين في غيبة مجلس النواب على أن تعرض عليهم عند انعقاده ليقرها .

والوزراء مسئولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر من مجلس النظار ويترتب عليه اخلال بالقوانين واللوائح المقررة وعن سياستهم العامة كما جاء ذلك مفهوما واضحا ولم تفد اللائحة الخديو عن تشكيله الوزارة في شيء .

تكوين مجلس النواب :

ولقد نصت اللائحة على طريقة تكوينه فذكرت المادة الأولى بأن تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب .. أما الشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن يجوز انتخابه فتبين فيما بعد فى لائحة مخصوصة تشمل طريقة الانتخاب كما نصت المادة الثانية على جعل مدة النيابة خمس سنوات .

وجاء ضمن المبادىء والأحكام العامة فى اللائحة أن مركز مجلس النواب يكون القاهرة كما نصت اللائحة على أن عضو النواب ينوب عن الأمة ، ولكى لا تطغى السلطة التنفيذية فى التأثير على أعضائه بالترغيب أو الارهاب ، نصت اللائحة على ضمانات استقلاله وكان أهمها الحصانة البرلمانية التى تستهدف حماية المجلس من الاجراءات الكيدية التى تتخذها السلطة التنفيذية فى حالة ابداء آرائهم داخل المجلس فى صورة نقد حر ، وهى التى تملك سلطة الاتهام وليس المقصود منها حماية الأعضاء من الجرائم التى يرتكبونها ولقد تقرر عند حدوث ذلك آخذ موافقة المجلس على اتخاذ الاجراءات القانونية ضد أعضائه قبل الشروع فيها . أما فى غير انعقاده فقد نصت المادة رقم (٥) بأن للمجلس عند انعقاده الحق فى أن يطلب الافراج أو وقف الدعوى مؤقتا حتى تنتهى مدة اجتماع المجلس عمن يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجونا فى غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم كما نصت اللائحة على منح النواب الحرية التامة فى ابداء آرائهم ولم تنص على طريقة تكوين اللجان الخاصة لدراسة الموضوعات المعروضة على المجلس وابداء الرأى فيها قبل عرضها عليه الا أنها قضت بضرورة الرد على خطاب العرش كما نصت على أن اللغة الرسمية التى يلزم استعمالها فى المجلس هى اللغة العربية .

المناقشات :

لا يصح قرار المجلس فى مشروعات واقتراحات القوانين الا بعد مناقشاتها واشترط فى المادة ٤٦ من اللائحة لصحة المداولة أن يكون موجودا بالمجلس ثلثا أعضائه على الأقل والا كانت المداولة باطلة ويكون

صدور القرارات كما نصت المادة ٤٧ بالأغلبية المطلقة ، على أن كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره الا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة ارباع النواب الحاضرين بالجلسة على أنه لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره فى ابداء رأيه (٤٨) بل يجب عليه ابداؤه بنفسه واذا ما تقدم احد المصريين عريضة فانها تحال على لجنة لدراستها والمجلس يحكم بناء على التقرير الذى يقدم من ذلك القومسيون بقبول ذلك العرض أو بعدمه وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص بذلك (٣٩) ويكون اعطاء الاراء فى المجلس بواسطة رفع اليد أو بالنداء بالاسم أو وضع الآراء فى صندوق (٤٢) كما لا يجوز اعطاء الآراء بالنداء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس على الأقل وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه فى المادة رقم ٤٧ يكون دائما بالنداء بالاسم (٤٤) .

قاعدة الانتخاب :

وتمشيا مع اقرار مبدأ الحكم النيابى واستكمالا للمعنى النيابى فى النظام الجديد وضعت قاعدة الانتخاب على نطاق واسع فلم يعد الانتخاب مقصورا على طبقة بل منح حقا لبعض فئات الشعب المتعلمة كما قررت لائحة الانتخاب أن يجرى ذلك على درجتين .

وكانت قاعدة الانتخاب فى نظام ١٨٦٦ مبسطة فأصبحت فى ظل هذه اللائحة منظمة مركبة من حلقات فكان ثمة شروط للناخبين وأخرى للنواب وشروط لعملية الانتخاب من اعداد كشوف الناخبين واعلانهم مقدما وتقسيم القطر الى دوائر انتخابية وتحديد ميعاد الانتخاب وما الى ذلك فحق الانتخاب مقصور على كل من كان من تبعية الدولة العثمانية وكان من سكان القطر المصرى أو مستوطنا له منذ خمس سنوات له من العمر عشرون عاما ومن دافعى الرسوم المقررة بما يوازى ٢٥ قرشا واللائحة فى ذلك تتساوى فى هذه القاعدة مع لائحة سنة ١٨٦٦ من حيث المبدأ فى قصرها الانتخاب على فئة أصحاب المصالح الحقيقية من العمد والمشايخ وتفترق عنها فى سماحها لبعض العناصر الأخرى للاشتراك فى الانتخاب ومن هنا جاء التوسع الجديد عندما منحت هذا الحق معفى من هذا الشرط للعلماء والقسيسين والمدرسين وحملة الشهادات وأرباب الوظائف

ومستخدمى الحكومة ممن يكون مرتب الواحـــد منهم عشرة جنيهات وكذلك ضباط الجيش والحائزون على نياشين عثمانية والمحامون والأطباء من الطوائف المثقفة ولقد اشترطت توفر الأهلية لهؤلاء فنصت على وجوب كون الناخب حسن السير والسلوك غير محكوم عليه بالافلاس كما حرمت الانتخابات على كل من كان من رعيـــة دولة أجنبية ولم يكن ذلك كله الا تمشيا مع التطور الجديد والرغبة ، فى أن يمثـــل نظامه حقيقـــة الأمة الاجتماعية بقدر المستطاع .

طريقة الانتخاب :

نصت اللائحة على أن تحرر جداول الانتخابات بمقتضى هذا الشرط بمعرفة لجنة من الأهالى مع اخطار الناخبين بميعاد الانتخاب ثم بعد ذلك يقوم الناخبون عند التنفيذ فى كل قرية ومديرية ومدينة ممن لا يتجاوز عددهم الألف بانتخاب عشرة من بينهم يزيدون حساب كل واحد يمثل مائة ناخب ويمثل هؤلاء منتخبى الدرجة الثانية الذين لهم حق انتخاب النواب وخدهم وبهذا لم يكن الانتخاب مباشرا ، أخذا بمبدأ الاقتراع العام بمعناه الكامل .

وقد حددت اللائحة لكل مديرية فى مصر والسودان عددا لا يتعداه المرشحون للنيابة ، كما نصت على أن تكون كل مديربة ومدينة ممثـــلة للدائرة الانتخابية كما نصت على تأليف لجان الانتخاب ، حتى اذا ما تمت عمليات الانتخاب فى مواعيدها رفعت نتائجها الى ناظر الداخلية ليرسل ذلك بدوره لكل نائب شهادة ليحضر بها المجلس ، حتى اذا ما اجتمـــع المجلس نظر فى صحة انتخاب الأعضاء وعند اتمام ذلك يمنح الخـــديو لكل نائب « بيرولدى » وهو المظهر المتبقى من هذا النظام القديم .

وهكذا أخذت لائحة الانتخاب من النظام القديم قليلا وتوسعت كثيرا على هدى النظم الانتخابية الحديثة .

واذ يظل المجلس بعد صدور هذه اللائحة على تشكيله القديم وتمثيله لطبقة العمد والأعيان فى حياته التى أمضاها بين ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ الى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ فقد مثل نقطة ضعف لا تتمشى وروح نظام الحكم النيابى المقصود من صدور اللائحة ، فكل ما أحدثته هذه اللائحة وغيرته

الناحية التاريخية هو أنها طبعت نواب المجلس القديم بطابع نواب المجالس النيابية الحديثة عندما خولتهم حقوقا وفرضت عليهم واجبات دون أن تمكن النظام الجديد من القدرة الكاملة على ممارسة مبادئه وتمثيل الشعب وفقا لأهداف هذه اللائحة لذلك تعتبر حياة المجلس بين ٩ فبراير الى ٢٦ مارس فترة انتقال بكل معانيها بين تطبيق نظامين والتأليف بين حياتين نيابيتين تطورا جديدا لا يبدأ الا من التاريخ الذى بدأ فيه مجلس شورى النواب ممارسة نظامه الجديد تحت اسم مجلس النواب وهو يوم ٩ فبراير .

مدى فهم النواب للدستور عند التطبيق :

وكان طبيعيا أن ينظر هؤلاء النواب الى النظام الجديد من خلال حقوقهم ومعاييرهم التقليدية فلم يخالف المجلس سابق نشاطه قبل التطور، فى النهج الذى تناول به الموضوعات ، الا فى الحدود الضيقة ولم يكن ذلك بدعا وهو ينتقل من عهد الى عهد فقد ظل النهج على قدمه طبقيا ينبعث من عقول الأعضاء القدامى الذين كانت تنشغل عقولهم بالخاص الضرورى دون العام الذى كان التفكير فيه يعتبر فى المرتبة الثانية من ذلك لهذا امتزجت الحياة النيابية الجديدة بكثير من مظاهر نظام شورى النواب السابق ، ولا غرو فلم تكن للنواب الخبرة ولا كانوا مجردين من المصالح الذاتية تماما ولا كانت لهم الروح الشعبية التى ربما جعلتهم الأبطال الموفقين لاستقلال مصر .

الا أن المجلس رغم هذا كان يتسم بالاتجاه المستقل فى تناول كثير من الأمور مما دل على استعداد ووعى مشرق للحياة النيابية الى حد ما فلم يقف مكتوف الأيدى حتى توجهه الحكومة بل كان يسطرها بوابل من الاقتراحات التى استغرقت عليه معظم جلساته متبعا فى ذلك لائحته لذا بدا ظاهر النشاط فى توجيه الحكومة حريصا على معالجة سيئات العهد البائد عندما انصب نشاطه فى مجموعه حول علاج المخلفات السيئة لسياسة تنمية الثروة الزراعية والموارد المالية التى بدأها اسماعيل فى حدود ما يحس

به الأعضاء ازاء شتى الموضوعات التى تفرقت بين الرى والزراعة وقانون المقابلة « والضرائب والمواصلات » .

الرى والزراعة :

ففى جلسة الأربعاء ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ وافق المجلس على اقتراح محمد أفندى الشاذلى بتنظيم المعونة « السخرة » والأعمال العامة كحفر الترع وردم الجسور وبخاصة فى أراضى الجفالك والأباعد وقد كان أصحابها من كبار رجال الدولة الأثرياء من ذوى النفوذ الذين كانوا يسخرون العمال والفلاحين فى هذه المزارع وينزعونهم دون ما قاعدة من الحقول فيصيبون أصحاب الأملاك الصغيرة بأضرار بالغة وقد أجابت (١) الحكومة على ذلك أنها كتبت للأشغال بوضع قانون خاص بذلك وانها ستعرضه على المجلس متى ورد .

وقدم (٢) ابراهيم أفندى الوكيل تقريرا مطولا عن اصلاح نظام الرى فى مديريته باصلاح مجرى رياح البحيرة والقناطر الخيرية وقد وافق المجلس على طلب بيان ذلك من الأشغال وقد كان ذلك الموضوع شكوى ملاك الوجه البحرى الممثلين فى مجلس شورى النواب من قبل فى عهد اسماعيل وقد عبر المجلس بهذا عن شكوى قدم العهد عليها دون أن تنظر .

وقد حضر (٣) الوزير ووعد ببذل الجهود وقد دار نقاش بين النواب حول تطهير الرياح البحيرى ومن يقوم بذلك من العمال : هل يكونون من جميع المديريات الشرقية أم من البحيرة تجلت فيها النظرة الذاتية لا القومية فقد حاول الكثيرون منهم قصر عملية التطهير على عمال مديرية البحيرة دون غيرها وقدم غير هؤلاء اقتراحاتهم تحمل نفس النظرة عن وجوب اصلاح حالة الرى والزراعة فى مديريتهم مما كان موضوع شكوى طبقة الملاك النواب فى عهد اسماعيل وكان كل نائب يحاول أن يخطو

---

(١) جلسة ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) جلسة الثلاثاء ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢

(٣) جلسة ١٣ مارس سنة ١٨٨٢

بامكانيات جهته الزراعية فيكمل نقصها وكانت الحكومة تجيب عليهم بما يفيد .

وكان من طبيعة هذه الاقتراحات الماضية ما تلى من بيان [1] عن توسيع الرى فى الوجه القبلى من الترعة الابراهيمية كى تستفيد منها أطيان الزاوية ومديرية الجيزة وقد اعتذر الوزير عندما حضر لامتناع التنفيذ وتعذر الحصول على الأنفار الكثيرة ، لذلك ، ومنها ما جاء فى الجلسة نفسها عن طلب توصيل رياح المنوفية بترعة العطف والخضراوية والساحل الا أن المجلس رأى صرف النظر عنه لا لعدم أهميته بل لتداخله فى بعض الاقتراحات .

وثمة شكوى كان يضمرها الملاك من مخلفات اسماعيل يقدمها محفوظ رشوان ، فقد رأى أنه بناء على تخصيص ترعتى الديروطية والسواحلية الآخذتين من الترعة الابراهيمية اقترح هذا النائب وضع طريقة لتطهيرها تحت اشراف الأشغال فقرر المجلس الاستعلام عن ذلك ، وغير هذا من ألوان نشاط المجلس من أجل الاقتصاد الزراعى .

المقابلة :

وكان ثمة لون آخر من التعبير عما كان يشكو منه هؤلاء الملاك من أمور كانوا يحسون آثارها السيئة فى نفوسهم دار حول المال ، ولنفس الهدف الماضى ، وكان على رأسها تلك المبالغ التى جمعت من الملاك فى ظل قانون المقابلة بالاكراه فى عهد اسماعيل التى تعرض الملاك من أجلها لشتى ضروب الظلم فى المعاملة ، ولم تف الحكومة بما عليها بمقتضاه من التزامات لهذه الطبقة منذ البداية وكانت شكوى قديمة جديدة بالرعاية مثيرة للنفوس فما التأم مجلس النواب حتى سعى هؤلاء لمعالجة هذا الداء الدفين ففى جلسة ٢١ فبراير تناول المجلس ما آل اليه هذا القانون من تسوية على يد قانون التصفية فتقدم حسن سويلم وعبد الوهاب عفيفى شاكين عدم تنفيذ ما جاء فى هذا القانون من رد ما خصص من مبالغ

---

(١) جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢

أخذتها الحكومة منهم من قبل فقرر (1) المجلس الاستفسار عن ذلك من المالية وقد بلغت اجابة الوزير للمجلس بجلسة ٢٩ فبراير معلنا عدم ورود البيانات الخاصة بالمقابلة الا أن ذلك لم يحسم الموقف .

وبجلسة ٥ مارس أثار رئيس المجلس نفسه هذا الموضوع ووضعه تحت المناقشة فاستحسنه المجلس فبدأ أحمد عبد الغفار يشرح كيف مول هذا القانون فى يسر قلة من طبقة الملاك الأغنياء أما سوادهم الأعظم فقد أداها مكرها وعانوا فى ذلك عناء لا مزيد عليه حتى اضطروا الى الاقتراض بالربا الفاحش لدفع القرض ولعدم مقدرتهم على حفظ حقوقهم رضوا بالتسوية التى أجرتها التصفية على ما بها ثم يبين كيف طال انتظار المجلس كى « تسوى هذه المسألة دون جدوى مما دل على أن هذا المهم ملقى فى زوايا الاهمال . وآخيرا وافق المجلس على اقتراح هذا النائب من خصم استحقاق سنى ٨٠ و ٨١ و ٨٢ لأرباب المقابلة من أصل المطلوب منهم من مال هذه السنة ١٨٨٢ بحيث يكون الخصم قبل تمام جباية الأموال منعا للضرر عنهم وقد جاءت الموافقة على ذلك اجماعية .

الضرائب :

وكان ثمة أراض وزعت على طبقة الملاك على أن تربط عليها ضريبة العشور بعد استصلاحها وذلك منذ عهد اسماعيل وقد أراد (2) أحد النواب وهو « على أفندى كساب » وجوب ربط العشور على هذه الأطيان فرؤى الاستعلام من المالية عن أصل الشروط الموضوعة لهذه الأطيان وعما تم فى أمرها .

وكانت قواعد دفع الضرائب شكوى قديمة بين طبقة الملاك أيضا ، بدأت بين جنبات مجلس شورى النواب منذ جلساته فى نوفمبر سنة ١٨٦٦ وظهرت مرة أخرى فى يناير سنة ١٨٧٩ دون جدوى فلم ترض حكومة اسماعيل فى البداية علاج أمرها اذا لم يكن يهمها مراعاة امكانات المالك الا خزينتها ورفضت المرحلة الأخيرة لأن مصر كانت تحت الوصاية

---

(1) الوقائع فى أول مارس سنة ١٨٨٢

(2) جلسة ٢٦ فبراير

المالية فلما أتيحت الفرصة بفضل الثورة العرابية أثارها النائبان ابراهيم أفندى سعيد وعبد الشهيد أفندى بطرس وقد أرادا تعديل ربط تقسيط الأموال الأميرية بجعلها عادلة فقرر (١) المجلس تشكيل لجنة من عشرة أعضاء منه لدراسة ذلك الموضوع .

وكان للدائرة السنية مرامى استغلالية يحس بها الملاك من أراضيهم ومزارعهم فى الجور عليهم فى الملكية تارة وتسخير الفلاحين فى أراضيها تارة أخرى فلما حاولت تلك وقومسيون الادارة المالية ضم نواح لادارتها بها أملاك النائب على أفندى كساب تقدم الى المجلس يشكو ما نجم من أضرار بالأهالى ولم يكن الواقع الا الاضرار به وبالأهالى معا مطالبا رد هذه الادارة الى الأقسام كما كانت عليه من قبل فوافق المجلس على أن تدرس هذا الموضوع لجنة تقسيط الأموال الأميرية .

وكانت الحكومة فى أواخر عهد اسماعيل قد رأت فرض السخرة على أراضى الجفالك والاباعد والعزب والكفور التى يملكها أثرياء البلاد المعفاة منها على أن يؤديها مالا ، الأغنياء كمورد جديد للميزانية وقد نفذ ذلك فى بداية عهد توفيق وقد فرض مقابل الاعفاء منها لكل فرد من هذه البلاد ١٢٠ قرشا وقد تقدم النائب ابراهيم افندى سعيد يطلب الاستعلام عن هذه المبالغ التى حصلتها بل تقدم غيره وهو النائب على مكاوى فأعلن استياءه من هذا العمل الخالى من روح الانصاف والعدل ، فى رأيه ،للفلاح وقد كان الظلم فى الحقيقة وان جاء واقعا على الطرفين فقد كان على الفلاح مرهقا بطبيعته .

ولم ينس المجلس مطالبته بتسوية الديون السائرة اذ قدم (٢) سالم أفندى الريدى تقريرا يقترح الاستفسار من المالية عنها وهل يجوز صرفها بمقتضى قانون التصفية فطلب المجلس كشفا ببيان استحقاق هذه الديون وقد عرض الكشف الوارد بأصل الدين السائر والمنصرف منه بجلسة ٢٥ مارس وقد كان ذلك مطمئنا للمجلس بمسلك وزارة المالية .

---

(١) جلسة ٢٧ فبراير .

(٢) جلسة ١١ مارس .

الادارة والمواصلات :

كان للمجلس نواح أخرى تتعلق بالادارة والمواصلات المحلية من ذلك انه بجلسة ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٢ قدم حسن أفنـــدى أبو حسين تقريرا بتكليف الحكومة وضع قانون لتنظيم أحوال العمد والمشايخ وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم ، فأسفر رأى المجلس على أن يطلب من الوزارة توجيه عنايتها الى سن تلك القوانين وعرضها على المجلس للنظر فيها طبقا للائحة الأساسية . واذ يبدو ذلك وعليه مسحة التنظيم الادارى العام فلم يكن الا من وحى هؤلاء النواب الذين مثلوا طبقتهم من العمد والمشايخ وقد أجابت الحكومة بابداء عنايتها بذلك فيما بعد (١) .

ولقـــد اهتم المجلس بذلك النوع من الادارة مرة أخرى (٢) بعـــد ذلك اذ قدم طابع أفندى سلامة تقريرا اقترح فيه وضع نظـــام لمشـــايخ البلاد .

ومن وحى النظرة الاقليمية تقدم نائبان من الصعيد يطالبان بالعمل على مضاعفة العناية به من ناحية المواصلات وانشاء المحـــاكم والمدارس فى مديريات اسنا وقنا وجرجا لخلوها منها وقد كانت العناية بها فعلا بالنسبة لسائر القطر ضئيلة نسبيا من هذه الناحيـــة ، فوافق المجلس على مخابرة الحكومة فى ذلك كله وقد ردت على ذلك بجلسة ٢٥ مارس بان ترتيب المحاكم هو موضوع النظر .

الرقابة والتوجيه :

وتجلى ذلك بين المجلس فيما اقترحه (٣) أحمد بك أباظة من ضرورة تكليف الحكومة أن تعرض على هيئـــة المجلس نصـــوص المعـــاهدات والاتفاقات التى عقـــدتها مع الدول الأجنبيـــة أو مع رعاياها ولما وافق المجلس وخابر الحكومة جاء ردها بجلســـة ٢٥ مارس بأنهـــا كتبت الى الوزارة بطلبها .

(١) جلسة ٢٥ مارس .
(٢) جلسة ٢٧ فبراير .
(٣) جلسة ١٥ فبراير .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وتجلى أيضا بين المجلس لون من الرقابة العامة على موظفى الحكومة ودواوينها وكان منها ما قدمه أحمد أفندى عبد الغفار بنفس الجلسة من تقرير يسأل فيه وزير المالية عن أعمال مصلحة المساحة وبيان ما هو منسوب اليها من اختلال بلغ ونفقاتها ومقدار ما مسحته من الأرض وكانت تلك يديرها الأجانب من ذوى المرتبات الكبرى فقرر المجلس تبليغ هذا لوزير المالية واستدعائه لسؤاله وقد حضر الوزير فعلا وطالبوه بعدة استفسارات ثم ما قدمه (١) عبد المجيد أفندى البيطاش أحد نواب الاسكندرية من تقرير يعترض فيه على تعيين رئيس لمحكمة مصر الابتدائية المختلطة من جنسية نمساوية لمخالفته لقواعد انشاء هذه المحاكم فقرر المجلس ارجاء ذلك حتى يرد له ما طلبه من معاهدات .

ومن وحى الرقابة على الحكومة أيضا قدم أحمد بك على تقريرا عالج فيه تضخم معاشات الموظفين بجلسة ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٢ أعلن فيه خشيته من احتمال التجاء الحكومة الى القروض اذا ما أضر ذلك الميزانية تلك التى عانى منها هؤلاء النواب الملاك الذين تحملوا وحدهم تبعاتها ولا يزالون من قبل ومن بعد ، وقد وافق المجلس على طلب قوانين المعاشات من المالية ثم أحالتها على لجنة لتنظر فيها وتعرض ما تراه عليه وقد ردت الحكومة على ذلك بجلسة ٢٥ مارس بأنها كتبت للمالية باستعجال قانون المعاشات والمستخدمين كما أجابت المالية بأنها أرسلت الى المجلس نسختين من ذلك القانون فقوبل ذلك بالاستحسان .

وكان ثمة اتجاه لتنظيم العلاقة بين موظفى الدولة والشعب فى حدود الحقوق والواجبات واحترام حقوق الأفراد فقدم (٢) على أفندى المكاوى تقريرا بتكليف الحكومة وضع قانون يضمن حقوق الأفراد تجاه الموظفين ويبين حدود الموظفين وواجباتهم وحقوقهم لتماديهم فى استغلال وظائفهم فاستقر رأى المجلس على أن يطلب من الوزارة توجيه عنايتها الى سن هذا القانون .

---

(١) جلسة ٢٠ فبراير .

(٢) جلسة ٢٥ فبراير .

بل قدم فى نفس الجلسة عبد الشهيد أفندى بطرس تقريرا باستنجاز الحكومة ما وعدت من انشاء المحاكم الأهلية وتنفيذ لائحة ترتيبها كما وضعتها وزارة شريف فوافق المجلس على المطالبة للوزارة بذلك ولم يكتف المجلس بذلك بل قدم أحمد عبد الغفار بجلسة ٢٨ فبراير تقريرا ينقد هذا الاتجاه الأخير وأنه من الأحرى وضع قانون أساسى للحكومة بكل ذلك يتضمن الأحكام الكليه الاصولية المبينه لحدود السلطات العامة للدولة .

انفطرة القومية :

على أن أبرز المسائل التى تجلت فيها النظرة القومية لم تزد على مسألتين وهما مسألة منع تصدير الغلال لمعالجة غلاء أسعارها ومشروع التعليم العام فقد كانتا مقصودتين فى حدود الفن القومى .

فقد اقترح (١) أمين بك الشمسى لعلاج غلاء أسعار الغلال منع اتفاق التجار على رفعها بالتصدير كى يزيد عرضها فينخفض سعرها غير ان المجلس بعد مناقشة قامت على التعارض فى وجهات النظر قرر ارجاء ذلك لجلسة أخرى .

ولما اجتمع (٢) المجلس بعد ذلك كانت اتجاهات النائب عبد الحميد البيطاش انسانية بحتة فقد دعا المجلس للاتجاه لمنع تصدير الغلال رأفة بالسواد الأعظم لسكان المدن الفقراء فى رأيه ، وقد ناشد زملاءه باسم المصلحة العامة التصديق على منع تصدير الغلال الى الخارج حتى يحين موسمها الشتوى وبعد المناقشة وافق المجلس على الأخذ بوجهة نظره والكتابة بمضمونها للمالية لتتخذ الاجراءات اللازمة .

أما الأمر الثانى الذى تجلت فيه نظرة الصالح العام فقد كان مسألة التعليم العام وكان الاقتراح جديرا بموجهه وهو أحد نواب القاهرة من البرجوازية المثقفين وهو عبد السلام المويلحى زعيم مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل فقد طالب بجلسة ٢٦ فبراير تعميم التعليم فى القطر وقد

---

(١) جلسة ١٥ فبراير .

(٢) جلسة ٢١ فبراير .

جاء تقريره مبنيا على حجج منطقية على أساس ان « العلم من ضروريات الوجود المعنوى فى الانسان . كما هو الحال فى الغذاء والماء من كونهما من ضروريات وجوده الحسى ثم أنه طالب بهذا التعميم فى حدود الامكانيات المالية للميزانية بتعاون أعيان البلاد حتى لا يرهق الميزانية لتى يحس انها مرهقة فعلا بالتزامات الديون وقد تقرر استدعاء وزير المعارف ليلقى بيانا عن المدارس الابتدائية فى القطر وما يمكن أن تقيمه وزارته على نفقتها فى سياسة الانتشار العلمية وغير ذلك .

واجتمع (١) المجلس وحضر الوزير وألقى بيانا شارحا للمجلس حالة التعليم فى مصر وقدم له نماذج للمدارس التى تنشئها الحكومة مستحثا همم الأعضاء لمديد المساعدة فى تأسيس بعض المدارس على نفقتهم ، وقد شكره صاحب الاقتراح على همة وزارة المعارف فى تعميم التعليم وطلب تأليف اللجنة التى وافق المجلس عليها من قبل للنظر فى الوسائل التى يمكن بها انشاء مكتب ابتدائى فى كل بلد أو قرية ليس فيها مكتب وقد وعد (٢) الوزير بمساعدة هذه اللجنة ولم تكن هذه الا قطرات ضئيلة من النشاط القومى بين بحر نشاط المجلس الطائفى ومن هذا كله يتجلى ان العبرة فى النظم النيابية ليست فى النصوص قبل أن تكون فى مستوى الشعب الاجتماعى ، وطبيعة النواب فيه وهكذا كانت نظرة النواب للنظام الجديد نظرة غير مقصودة لذاتها الا كما يتخذ النظام وسيلة لغاية طالما تمناها هؤلاء الملاك فكانت بفضل ضربة الجيش لحكومة الأتراك والشراكسة وسيلة لتحقيق العدل يتبلور فى اطارها المعنى السياسى للفكرة النيابية .

العرائض ودلالتها :

وكما تجلت نظرة النواب الى النظام الجديد موضحة طبيعة الحياة النيابية ، كان للعرائض التى رفعها الشعب الى مجلس النواب عامل قوى فى توضيح نظرة الشعب الى هذا النظام واجلاء طبيعته بشكل لا يختلف لا فى معناه ولا فى نتيجته عن موقف النواب منه .

---

(١) جلسة ١٢ مارس .

(٢) الوقائع ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢ .

وقد وردت الى المجلس أثناء انعقاده عرائض من كثير من جهات القطر فطلب (1) انتخاب لجنة منه للنظر فيها كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية لاحالة المعقول منها الى جهات اختصاصه وأخذ المجلس ينظر فى تقارير لجنة العرائض ويحيل كل عريضة الى الوزارة المختصة بها

ولقد عبرت هذه العرائض فى مجموعها عما كان يحسه الشعب اذ ذاك ، — كما عبر النواب — من الحاجة الى العدل ونظمه واحترام الحقوق من قبل ، ولم تكن تطلعا لحقوق سياسية بقدر ما كانت محاولة لعلاج المسائل التى كان الجميع يحسونها احساسا مباشرا ، وقد جاءت شكاو تناولت حتى الأمور الشخصية فقد تلى (2) مثلا تقرير عن مفروض مقدم من مائة ونيف من الحجاج بشأن ما أصابهم من اهمال من الأطباء والموظفين فى الكرنتينة كما كان ثمة تقرير من بعض ضباط الجيش المفصولين رأت اللجنة الاستعلام عنهم من المالية وغير ذلك من شتى ألوان الشكاوى الفردية والطائفية .

الملكية والضرائب بين العرائض :

وتظهر الشكوى من بين الملاك من جديد بجانب ما عبر عنها نوابهم فى المجلس فتقدم بجلسة ٢٠ مارس معروض عن شكوى فوضى الضرائب على أملاك بعض الناس ، وكان ثمة تقرير عن معروض شبيه بذلك قدمه أحد سكان الشرقية بنفس الجلسة فرأى المجلس تحويل ذلك للمالية وبنفس الجلسة يتناول المجلس معروضا يقدمه ١٨ شخصا من ناحية الابراهيمية بالشرقية بشأن بدلية الأنفار المطلوب تحصيلها عن أباعدهم ورأى المجلس تحويل الشكوى للاشغال .

ويشكو (3) ٢١ شخصا من أهالى بندر الزقازيق عن مسلك وزارة المالية من ادراجها ما سبق أن وضعوا أيديهم عليه من أرض الحكومة فى جدول المنظور بيعه مما يعتبر اهدارا لحقوقهم فأحيل على المالية لنظره .

---

(1) جلسة ٢٠ فبراير .

(2) جلسة ٥ مارس .

(3) جلسة ٢٥ مارس .

ويتظلم مشايخ بندر أسيوط من تكليف نواحيهم بتطهير ترعتى الديروطية والسواحلية فى الوقت الذى تنحصر فيه منافعها على الجفالك التابعة للدائرة السنية ، وقد حفظ المجلس هذه الشكوى لورود مثيلتها من قبل .

ومن أرمنت يتقدم بالشكوى ٦٠ شخصا ومعهم مشايخهم بسبب الأراضى المأخوذة منهم للجفالك وغير ذلك مما جاء من الشكاوى التى نظرها هذا وقد كان للمجلس أيضا دوره البارز فى التشريع : ـــ

وقد نظر (١) مشروعين قانونيين احالتهما اليه الحكومة ليصدق عليهما أحدهما خاص بتوقيع المسوغات الشرعية للعقارات التى أخذت بشوارع القاهرة والثانى خاص ببقاء الامتيازات الممنوحة للعربان من معافاتهم من الخدمة العسكرية والسخرة وبعد احالتهما على اللجنة المختصة وموافقتها عليهما قرر المجلس المشروع الأول بعد أن طمأنته الحكومة باتساقه مع قواعد المشروع وصدر به مرسوم خديوى فى ٢ أبريل سنة ١٨٨٢ أما المشروع الثانى فقد طلبت اللجنة تعديله فعدلته الحكومة فوافقت عليه وتلى المشروع بجلسة ٤ مارس سنة ١٨٨٢ فقررا استمرار العربان بالتمتع بما لهم من امتيازات منذ القدم لأنهم كما جاء فى تعديل اللجنة « مكلفون بحفر الحواجز والتخوم والجبال والجهات الخالية من السكان مع استعدادهم لخدمة البلاد والحكومة فى أوقات الملمات » .

وقد كان للمجلس دوره أيضا فى قوانين المحاكم الأهلية فقد تابع مع الحكومة اتمام الحلقة التى بدأها شريف فى عهده خاصا بلائحة المحاكم الأهلية النظامية وتلى (٢) على المجلس كتاب وزارة البارودى الخاص بذلك وقد تبين فيه أن اللجنة المخصصة بوزارة الحقانية للبحث فيما يلزم لترتيب المحاكم الأهلية قد اجتمعت فى ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ ورأت أن يكون العمل بالمحاكم الأهلية فى المواد الجارية بمقتضى قانونى التجارة البحرى البرى المتبعين فى المحاكم المختلطة . ورأى أنه يجب لقصر المدة الباقية

(١) جلسة الثلاثاء ٢٨ فبراير .
(٢) جلسة ١٨ مارس .

لانعقاد المجلس أن ينتخب المجلس لجنة منه لتنظر فى فترة أجازته فى القانونين المذكورين وفى سائر القوانين التى ترسلها اليه لجنة الحقانية بوساطة مجلس الوزراء على أن يرسل ما تم عن ذلك لأعضاء اللجنة فى أمكنة وجودهم ليكونوا على أهبة الاستعداد لأن يقرروا ما يرون فى غير تأخير عند انعقاد المجلس فى العام التالى وقد أرسلت رياسة مجلس الوزراء مع هذا الكتاب ثمانين نسخة من هذين القانونين وقد رأى المجلس فى النهاية أن ترسل الحكومة ما تريد ارساله لا عن طريق المديرين بل عن طريق رئيس المجلس .

ونظر المجلس أيضا مشروع قانون الانتخابات فتألفت من أجله لجنة لدراسته وجد المجلس فى دراسة مشروع نظامه الداخلى ، وفى ٢٢ مارس اجتمع المجلس لينظر فى تقرير اللجنة المشكلة للانتخابات وكانت قد رأت ادخال بعض التعديلات فيه وأرسلته لمجلس النظار فقبله .

ونظرا لقرب انفضاض المجلس فقد اعتبره المجلس قانونا مستعجلا لهذا تلى القانون مادة مادة وانتهى الأمر باقراره (٢) ولما كان قد انتخب فى الانتخاب الأخير خمسة أعضاء زيادة عما كان مقررا فى اللائحة القديمة فأقرهم المجلس وقبلهم نوابا بعد ورود قانون الانتخاب المذكور منصوصا فيه على هذه الزيادة فى عدد النواب ، فقد قرر المجلس ادخالهم نوابا بمجرد اقرار هذا القانون وقد اعتبروا نوابا من الناحية الدستورية بعد اقراره فعلا ويعتبر هذا القانون آخر عمل تشريعى قام مجلس النواب بهسنة١٨٨٢

ففى ٢٦ مارس ١٨٨٢ جاء البارودى المجلس حاملا مرسوم الخديو بارفضاض المجلس وقد القى اذ ذاك خطبة وجيزة أثنى فيها على ما بذله المجلس من نشاط طيلة انعقاده ، عند ذلك أجابه رئيس المجلس بشكر سيده الخديو لانابته عنه فى ختام أعمال المجلس فى هذا العام وألغى انعقاد المجلس ليكون فى ثبت التاريخ الحديث ، ومضة خاطفة بين ظلام الحكم الحالك . لم تكد تنطلق فجرا جديدا فى حياة الأمة لتنير لها السبيل حتى اصطدمت الثورة العرابية بالنفوذ الأجنبى كما مثلته انجلترا وفرنسا اذ ذاك ، فكان الاحتلال البريطانى لمصر ومن ثم طوى الاحتلال الفجر

الجديد طيا ، فانزوت أضواءه وراء سحب كثيفة من نظم حكمه أصابت النظام الجديد بنكسة عندما أقامت على انقاضه نظاما يمكن الاحتلال من البلاد ويردها الى عهد نظم الشورى .

خاتمة :

قام الاتجاه النيابى امتدادا لاتجاه الروح القومى ، يستهدف غايته على أساس الحد من نظام الخديوية والحكم المطلق .

بدأ يتجلى تعبيرا بمقدار آثار هذه الأزمة وما كانت تهيئه من عوامل تخلع عليه القوة وذلك من خلال المسائل التى كان النواب يحسونها احساسا مباشرا وينطوى عليها وجدانهم وقد جاء طرق هذه المسائل عاملا كان يدينهم من معنى الفكرة السياسية لنظام الحكم فيدركونها ادراكا مباشرا بالمعاناة من أساليبه وسيئات المسألة المالية ولما انتهت اليه من توغل النفوذ الأجنبى .

وبقدر تطور المسألة المالية تطورا سياسيا واشتداد الصراع بين ثنائية الخديو والنفوذ الأجنبى كان الاتجاه النيابى ينتقل الى مرحلة أعلى بفضل شروق الوعى السياسى على يد المنتفعين حتى تجلى تعبيرا ، نضالا نيابيا فى نهاية حكم اسماعيل ، يرمز الى قوته كامتداد للروح القومى المنبثق فى ظل اشتداد الحكم الأجنبى ، ذلك الروح الذى استثاره الخديو كسبيل يدنيه من استرداد سلطاته ، ويرتكز فى مكوناته الفكرية الى ينعة القلق ومستوى الوعى السياسى لكل شيء وان لم يبلغ اذ ذاك فى عمقه مبلغ الايمان بالحرية السياسية والمبدأ الحر .

ولم ينبلج فجر الحياة النيابية فى عهد توفيق بعد ذلك الا امتدادا لهذا الاتجاه القومى عندما تزعمه الجيش بوسائله فكان لونا من ألوان المجاهدة لتعزيز ذلك الاتجاه وعلاج مشاكل القومية المصرية الحديثة الناشئة وان دل على اختمار سياسى تجلى فى استعداد النواب ونشاطهم المستقل المتجدد فى معانيه الا أنه لم يبلغ لمستوى الايمان بالفكرة أيضا

وأشرق الفجر الجديد بهذا بنقل حقوق السيادة الى الشعب وهو يسبق مكونات الوعى السياسى القائم اذ ذاك بين المجتمع المصرى .

كانت نزعة هذا المجتمع لاتزال هى النزعة التقليدية المسيطرة كانعكاس لطبيعة بناء هذا المجتمع ماديا وفكريا ، ولم تبد النزعة الحرة بينه الا بمقدار ما أصابه من تجدد فكرى أوقفه على مشارف بناء المجتمع القومى الحديث وهو يتجدد فى اطار المجتمع الاسلامى .

ولقد كان حظ المجتمع المصرى من التجدد الحديث ضيقا محدودا فزعم سابق اتصال هذا المجتمع المبكر بالغرب واتجاهه نحو التجدد الحديث منذ عهد محمد على فان ذلك كله لم يجدد من كيانه شيئا وان أتم بناء اطاره الحديث ، الا عندما أخذ عناصر ذلك التجدد فى الولوج الى قلب المجتمع بزيادة الاتصال بالغرب فى عهد اسماعيل بما هيأ السبيل لتجدد بعض عناصره تجددا جزئيا وظهور بعض أصول الفردية الحديثة

فمنذ أن بدأ التجدد المادى وسار ممتدا الى عهد اسماعيل أخذ يهز المجتمع هزا ، ولكنه لم يسر من أوصاله سيرا سويا اذ وجدت ثمة طبقة حاجزه سيطرت هى على الاقتصاد قديمة وحديثة وعلى الادارة فاستفادت من ثمار التجدد وحالت دون امتداده الى صميم المجتمع الا لماما .

أخذ اقتصاد العصر الوسيط الطبيعى القائم على الزراعة يتجدد وقد مضى فى تجدده فى عهد اسماعيل وذلك بادخال بعض أصول الاقتصاد الحديث كما عرف بالاقتصاد التبادلى النقدى ومستلزماته وكان ذلك كفيلا بتجديد المجتمع اجتماعيا ، اذا لم تستأثر به هذه الفئة من أفراد الاسرة الخديوية وحاشيتها ، ومن التجار الشرقيين والمغامرين الأوروبيين الذين احتكروا تجارة التجزئة والجملة ومن ثم حرم الفرد من مقومات التحرر المادى الذى كان كفيلا بأن يخلق مبكرا نواة طبقة البرجوازية الحديثة .

واذ يبدأ التحرر المادى للفرد بطريق آخر من سيطرة هذه الطبقة الحاجز بفضل ادخال نظام الملكية فى مصر منذ عهد سعيد . فان ذلك ما كاد يهيىء نواة طبقة متوسطة حتى كان فريق منها قد صعد الى مستوى كبار الملاك فى عهد اسماعيل ، وقد وجد هؤلاء أنفسهم فى نضال طبيعى ضد الطبقة الحاضرة من الترك والشركس نضالا ملأ عليهم فراغ تفكيرهم حتى كانت السياسة الضرائبية قد انهكت ما تبقى من هذه الطبقة المتوسطة .

حرم المجتمع المصرى اذن من ثمار التجدد المادى والاجتماعى السوى فحدذلك من تحرر الفرد ماديا واجتماعيا ولم يتم الا فى تعسر بالغ فارتد ذلك بالتالى ، للحد من نمو الطبقة المتوسطة قلب المجتمع القومى لأن آثار هذا التجدد لم تبلغ من الشعب أعماقه الا لماما منذ نهاية عهد اسماعيل .

واذا يجمد مجرى التطور من هذه الناحية فان المجتمع لم يحرم من الناحية الفكرية التى لم تستطع الطبقة الحاضرة ان تحول دون بلوغه قلب المجتمع .

فمنذ انسياب الفكر الغربى الى المجتمع منذ عهد محمد على فى ظل الاهتمام بالبعثات الخارجية مضى ذلك المد الفكرى وبرزت نواته الأولى بزيادة الاتصال بالغرب فى عهد اسماعيل وانسحاب نظمه الحديثة والاحتكاك بالأجانب أثر توغل النفوذ الأجنبى حتى أخذ التجدد الفكرى فى ظل انشاء نظم التعليم الحديث وبخاصة يمتد الى أعماق المجتمع بما غرس أصول الفردية الحديثة حتى تمثلت فى نواة من المثقفين كانت هى طليعة طبقة متوسطة استطاعت أن تفلت من القيود كان قوامها العلماء والأدباء والصحفيين والموظفين وغيرهم ، طبقة محدودة ومن ثم كان بين المجتمع اذ ذاك نزعتان نزعة تقليدية ونزعة تجديدية حرة وكانعكاس لمقدار تجدد هذا المجتمع كانت النزعة التقليدية هى السائدة المسيطرة والمجتمع اذ ذاك يقف بوعيه السياسى المحدود فى مشارف المجتمع القومى الحديث بمقدار تجدده فى اطار المجتمع الاسلامى .

ولقد جاءت الحياة النيابية فى جوهرها منذ بذورها الأولى حتى فجرها الأول بشكل لا يعلو عن روح هذا المجتمع . بدأت تستهدف غايتها بدوافع تقليدية ثم تطورت كانعكاس للتجدد الفكرى الحديث ولكن يقدر مع

بقاء سيطرة هذه النزعات التقليدية لضحالة الوعى السياسى . فلا مشاحة اذن أن يأتى النظام النيابى الحديث وهو ينقل حقوق السيادة الى الشعب ، يسبق مكونات تفكيره ووعيه السياسى .

على أنه رغم هذا فاننا لا نستطيع أن ننكر على مصر حاجتها الى هذا النظام كسبيل لاصلاح شأنها وضرورة لاستكمال وجودها القــومى الحر فالامكانية والأهلية يتضاءلان هنا أمام شرط الضرورة . فقد يكون الشيء غير ممكن استساغته ولكن من الضرورى ايجاده والحكومة راع واذا أصلح الرأى صلحت الرغبة . فاذا قدر ووجد تعثر فى تطبيق هــذا النظام النيابى لضحالة الوعى السياسى القائم ، فان ذلك لا يلبث بالتطور أن يزول بالتأليف والتطور التاريخى فيكون ذلك النظام الذى يعلو مكونات الوعى القائم أصــدق مدرسة لها خطرها فى تعليم الشعب ورفع مستوى وعيه وتربيته سياسيا ، وايصال ماضى مصر النيابى بحاضرها بما يهيىء لها حياة نيابية سليمة راسخة التقاليد .

ولكن لم يدم للفجر الجديد عهد طويل . اذ اصطدم الغرب الاستعمارى بالثورة الدستورية لاتجاهها الهادف الى القضاء على نفوذه فكان احتلال بريطانيا لمصر قاضيا على الحكم النيابى المشرق .

وطوت مصر عهدا ، ولكنها لم تنطو على نفسها فقد مر ذلك بمثــل فترة همود نسبى غير مغلق على نفسه فى مجرى الحياة النيابية ، وما لبثت مصر بعد ذلك ، بفضل طليعتها الواعية أن وقفت تبدد السحب التى توارت وراءها أضواء الفجر ، فى مطلع القرن العشرين فى اتجاه نيــابى يتزعمه المثقفون من أبناء مصر المجيــدة لينتهى هذا الاتجاه بعد ذلك الى مرحلة أعلى .

مصـــادر البحث

أ ـ المصادر العربية :

١ ـ مخطوطات :

مراسلات محمد سلطان من الاسماعيلية الى الخديو ١٨٨٢ .

دار المحفوظات التاريخية ـــ دوسيه رقم ٣٢٢ .

تقرير على مبارك المقدم لرئيس قومسيون التحقيق ـــ ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢ محفظة رقم ١٩ ـــ دار المحفوظات العمومية بالقلعة .

قرار مجلس الوزراء العثمانى بشأن توصية الخديو باجابة مطالب مجلس النواب فى مصر فى ٥ فبراير سنة ١٨٨٢ .

دار المحفوظات التاريخية ـــ محفظة رقم ١٦٤ ـــ ثابت) .

٢ ـ مطبوعات :

(ا) مضابط :

محاضر مجلس شورى النـــواب ومجلس النواب وقراراتهمـــا والأوامر الخديوية بتنفيذها .

الوقائع المصرية من سنة ١٨٦٦ ـــ ١٨٨٢ ـــ دار الكتب بالقلعة .

(ب) وثائق :

— مرسوم صادر الى ديوان الداخلية عن تأسيس مجلس شورى النواب فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ .

— مرسوم صادر الى راغب باشا بتعيينه رئيسا للمجلس فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ .

— وثيقة رقم ٢٤٦ محفظة رقم ١ ـــ محفوظات عابدين عن أمر باجتماع مجلس شورى النواب فى دور غير عادى بطنطا فى ٦ أغسطس سنة ١٨٧٦ .

— المحضر الأهلى المسمى باللائحة الوطنية المقدم الى الخديو فى ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ بطلب اقرار النظام النيابى ـــ الادارة العربية ـــ محفوظات عابدين .

- وثيقة رقم ٨٠٦ مترجمة ـ محفوظات عابدين ـ كتاب الخديو لنوبار باشا النظام الوزارى وتولية الوزارة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ .
- وثيقة رقم ١٧ ص ٣٨ دفتر السايرة والمجالس عملية نظارة الداخلية رقم ٤٢٠/١٣/٢٣ ـ المحفوظات التاريخيـة بالقلعة عن اللائحـة الأساسية سنة ١٨٧٩ التى وافق عليها مجلس شورى النواب فى ٨ يونيو سنة ١٨٧٩ .
- وثيقة رقم ٥١ ص ٥٠ دفتر وارد السايرة والمجالس عملية نظـارة الداخلية رقم ٤٣٠ ـ ١٣٠/٢٣ دار المحفوظات بالقلعة عن لائحـة الانتخاب التى وافق عليهـا مجلس شورى النواب فى ١٥ يونيو سنة ١٨٧٩ .

دستور سنة ١٨٨٢ } مكتبة مجلس الأمة .
لائحة انتخاب ١٨٨٢ }

(ج) مذكرات :

مذكرات الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده المنشورة فى كتاب الامام الشيخ محمد عبده ، ثلاثة أجزاء .

مذكرات عرابى :

كشف الستار عن سر مذكرات عرابى : الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية سنة ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ .

(د) دراسات :

آدمز (تشارلز) الاسلام والتجديد فى مصر ترجمة عباس محمود طبعة أولى القاهرة سنة ١٩٢٦ .

الرافعى (عبد الرحمن) الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى لمصر ـ طبعة أولى

المخزومى (محمد) خاطرات جمال الدين

النقاش (سليم خليل) مصر للمصريين ١٨٨٤ فى تسعة أجزاء .

أحمد أمين — زعماء الاصلاح

جيب — وجهة الاسلام ترجمة الدكتور ابو ريدة

شفيق (أحمد) — مذكراتى فى نصف قرن جـ ١

صبرى (سيد) — مبادىء القانون الدستورى طبعة رابعة

عبد الكريم (أحمد عزت) تاريخ التعليم فى مصر — القاهرة ١٩٣٨

الصحف والمجلات :

مصر — الأهـــرام — الوطن — مرآة الشرق — الطائف المفيـــد — التنكيت والتبكيت (دار الكتب بالقلعة)

المصادر الأجنبية :

١ ــ مخطوطات

Doss, 34/2 1866
L'Egypte politique corresp. entre nubar ét Ismail - Creation d une assemblée de delegés

Doss, 34/3 1866 — 1876 — Abdine
L' Egypte politique corresp. entre nubar et Ismall et entre le Khedive et la Jurquie (relation avee la porte et les puissance)

Doss 8/49, 1870 : Corresp. Entre Ismail et abraham

٢ ــ مطبوعات

(أ) وثائق وتقارير قنصلية

Blue Books 1870 — 1879
Livres Jaunes 1870 — 1882

(ب) دراسات : ــ

Blunt : my diaries T.I.
Bell (M) Khedives & Pachas
Broadly (A.H.) : how we defended arabi and his friends 1884
Coan (mc). Egypt as it is 1877.
Cromer : (earlof) : modern Egypt (London) v.2. 1908.
De leon (edwin) : the khedivés Egypt 1877.
Dicey (F) : The story of the Khedivate, London.
Douin : Histoire du regne du Khedive Ismail T. 1 et 2
Farman : Egypt and its betrayal 190,8
Freycinet (charle de) : la question de l'Egypte 1905.
Malortie (de) : Egypt native rulers & Foreign Interference, london, 1882
Malet : Egypt 1879 — 1883, london 1909
Ninet (john) arabi Pacha 1884
Sabry (M.) La genese de l'esprit national Egyptien 1863-1882, Paris 1924.
Wallace (M), Egypt and the Egyptian question

(جـ) صحف

Le progres Egyptien, 1869 - 1870
Le moniteur Egyptien, 1878









